المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية.

تخصص:الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

دور الجزائر في مكافحة الارهاب بالمغرب العربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة: اكرام وفاء مرادي

إشراف الدكتور: لخضاري منصور

أساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

- **د. فليسي نرجس** — **رئيسا.**
- **د. لخضاري منصور** — **مشرفا ومقررا.**
- **د. داود علي** — **مصححا.**

السنة الجامعية 2014-2015

شكر وتقدير

قال سبحانه وتعالى: " ولئن شكرتم لأزيدنكم"

نشكر الله الذي وفقنا وأعاننا على طلب العلم وأرشدنا بنوره لا نجاز هذا العمل المتواضع اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية السيد "أحمد برقوق"، على حرصه و متابعته لأعمالنا وتشجيعاته للمضي نحو التقدم و التميز خدمة لوطننا.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى من أفادني بالمعرفة و وجه عملي نحو الاتقان، منحني الكثير من الوقت والجهد الأستاذ المشرف" لخضاري منصور" بارك الله فيه على نصائحه القيمة وصبره معي طيلة فترة انجاز هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى من أحترمهم وأقدرهم أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى اليوم.

شكر خاص للأستاذ "خمري رضا"، على نصائحه وتوجيهاته بالنسبة لمنهجية العمل.

اكرام وفاء

اهداء

الى روح جدتي رحمها الله.

إلى التي علمتني معنى الصبر والتحدي، الى التي تسعى وتشقى من أجلي، الى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

الى من علمني الصمود والشجاعة، الى من صبر وحرص على نجاحي. الى أبي الغالي.

الى من لا يمكن أن تحصي الأرقام فضائلهما، الى والدي الكريمين، حفضكم الله

الى خطيبي "بوشناق اسماعيل" الذي لن انسى دعمه ومساعدته لي في انجاز هذا العمل.

الى أعز ما أملك في الدنيا أخواني وأخواتي: عبد السلام، محمد ، مريم، فاطمة الزهراء وعبد الله.

الى زوجات أخواني: سانتينا و حسيبة، وبنات اخي: ألاميا و مونى.

الى زملائي وزميلاتي في المدرسة، الى صديقتي الوفيتين "بقاط كنزة، و"ماحي سجية".

الى كل من ساعدني وشجعني على اتمام هذا العمل المتواضع.

شكرا لكم جميعا.

اكرام وفاء

قائمة المختصرات.

Liste des abréviations

MIA	الحركة الاسلامية الجزائرية
FIS	الجبهة الاسلامية للقتال
MEI	الحركة من أجل الدولة الاسلامية
GIA	الجماعة الاسلامية المسلحة
FIDA	الجبهة الاسلامية للجهاد المسلح
AIS	الجيش الاسلامي للانقاذ
GSPC	الجماعة الاسلامية للدعوة والقتال
GICM	الجماعة الاسلامية للقتال المغربية
GICT	الجماعة الاسلامية للقتال التونسية
AQMI	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي
داعش	تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام
مم^2	ميليمتر مربع
كلم^2	كيلومتر مربع
ق.م	قبل الميلاد
م	ميلادي
ه	هجري
و.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية

فهرس الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
الملحق01	خريطة المناخ في منطقة المغرب العربي.	ص107
الملحق02	خريطة توزع السكان حسب الكثافة في المنطقة المغاربية.	ص107
الملحق03	خريطة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة المغاربية.	ص108
الملحق04	جدول أهم الجماعات المسلحة المغربية.	ص109
الملحق05	جدول أهم الجماعات المسلحة الليبية والتونسية.	ص110
الملحق06	خريطة اشتراك منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي في نشاط l'AQMI	ص111
الملحق07	جدول أهم النشاطات الارهابية في المنطقة المغاربية، بعد ظهور القاعدة في بلد المغرب الاسسلامي.	ص112
الملحق08	المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي	ص115
الملحق09	بيان الرباط "نحو استراتيجية مغاربية أمنية مشتركة"	ص119

فهرس الخرائط

الخريطة	العنوان	الصفحة
الخريطة01	خريطة الحدود الجزائرية مع الدول المغاربية .	ص23
الخريطة02	خريطة الأهمية الاستراتيجية لموقع المغرب العربي.	ص26
الخريطة03	خريطة الخصائص التضاريسية للمنطقة المغاربية .	ص27
الخريطة04	خريطة انتشار اللغة العربية كلغة رسمية في المنطقة المغاربية.	ص71
الخريطة05	خريطة انتشار نيظيم "داعش" في العالم.	ص75
الخريطة06	خريطة توسع تنظيم داعش في ليبيا.	ص76
الخريطة07	خريطة ليبيا بعد وفاة القذافي.	ص95
الخريطة08	خريطة النشاط الارهابي في المنطقة المغاربية.	ص96

ملخص

تحاول هذه الدراسة ابراز الارتباطات الجيوسياسية للجزائر بمنطقة المغرب العربي. والتي جعلتها لتكون عرضة لمختلف التهديدات الارهابية، على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، و احتضان المنطقة للجماعات الموالية لتنظيم الدولة الاسلامية، لاسيما بعد الأوضاع التي آلت اليها ليبيا بعد فتح مخازن الأسلحة.

وعلى هذا الأساس عملت الجزائر، على تطوير آليات عملياتية اقليمية مشتركة، من أجل مكافحة الارهاب. موازاة مع التنسيق الأمني العسكري، عملت الجزائر ووفقا لمبادئ سياستها الخارجية، على حشد الجهود الاقليمية والدولية لمكافحة الارهاب من خلال تجفيف منابعه و تشخيص مسبباته، من أجل بناء الأمن في الفضاء الاقليمي.

الا أن المقاربة الجزائرية تجاه التهديد الارهابي بالمنطقة المغاربية، تواجهها مجموعة من التحديات الوطنية، الاقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي، الجزائر، الارهاب، المكافحة.

Résumé

Cette étude tente de mettre en évidence les liens géopolitiques de l'Algérie dans la région du Maghreb Arabe, cette dimension Maghrébine de l'Algérie l'a exposé face à diverse menaces terroristes, comme celle de la Qaida au Maghreb Islamique et de la nouvelle implantation des groupes qui ont déclarés leur allégeance à l'organisation de l'état Islamique, surtout après la prolifération d'armes en provenance de la Libye.

Dans ce contexte, l'Algérie a développé un dispositif opérationnel régional commun pour lutter contre le terrorisme. En parallèle avec cette action sécuritaire militaire, l'Algérie travaille également et conformément aux principes de sa politique étrangère, sur la mobilisation des efforts régionaux et internationaux pour la lutte contre le terrorisme, via le tarissement des ses sources, et le diagnostic de ses causes, dans le but de renforcer la sécurité dans son espace régional.

Toutefois, l'approche Algérienne envers la menace terroriste dans la bande maghrébine, se trouve face à un ensemble de défis et d'obstacles nationaux, régionaux et internationaux.

Les mots clés : Maghreb Arabe, l'Algérie, terrorisme, la lutte.

Abstract

This study focused on highlighting the geopolitical Algerian links with the Maghreb Arrabe region, this Maghreb dimension of Algeria has exposed it face to various terrorist threats, like the Qaeda in the Islamic Maghreb, and the new implementation groups, who have declared their allegiance to the the Islamic state organization, especially after the proliferation of weapons from Libya.

In this context, Algeria has developed a common regional operational device, in order to fight against terrorism.

In parallel with this security military action, Algeria, works also and in accordance with the principles of its foreign policy based on the mobilization of regional and international efforts in the fight against terrorism, through the drying up of sources and the diagnosis of its causes, in order to strengthen security in the regional space.

However, the Algerian approach against the terrorist threat in the Maghreb band, is in front of national, regional and international challenges and obstacles.

Key words : Arab Maghreb, Algeria, terrorism,fighting.

مقدمة.

تلت فترة نهاية الحرب الباردة، ظهور ما يسمى بالعولمة، والذي أحدث بذلك منعرجا حاسما أدى إلى بروز تهديدات جديدة لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم، تتميز بخصائص تميزها عن تلك التقليدية وهي التحت دولتيه، والعبر وطنية، مما أدى الى تعقد التهديد و تحوله من المحلي الى العبر وطني، ليبرز بذلك ما يسمى بالمركب الأمني الاقليمي.

إقليم المغرب العربي هو أحد الأقاليم التي تشهد تنامي الارهاب والتيارات المتطرفة العابرة للحدود، التي باتت تهدد استقرار المنطقة المغاربية عامة، والجزائر خاصة، وبحكم توسع آثاره وانعكاسها على الأمن الوطني الجزائري خاصة والمغاربي عامة، دفع بالجزائر الى الايمان بأن أمنها مرتبط بتحقيق الأمن بالمنطقة المغاربية، مما دفعها الى دعم التنسيق الأمني بينها وبين الدول المغاربية من أجل التصدي للظاهرة الارهابية التي أصبحت تشكل أكبر تهديد أمني للدول المغاربية.

خاصة بعدما وجدت الجماعات الارهابية، البيئة المناسبة للتنامي، والتطور، سواء من خلال ما أفرزه الحراك العربي، من تغييرات في الدول المغاربية المتأثرة به (تونس، ليبيا)، أو من خلال ما تعيشه الدول المغاربية ذاتها، (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا)، الشيء الذي جعل المنطقة مستقطبا للجماعات الارهابية.

ان الانتماء الوطني المغاربي الذي لطالما أُثبت، سواء من خلال الثورة التحريرية أو من خلال الدساتير الوطنية بعد الاستقلال، لم يسمح للجزائر بالوقوف، دون التحرك من أجل الخروج بالمنطقة المغاربية الى بر الأمان والاستقرار، مما سينعكس على استقرارها وأمنها الوطني، مما دفعها الى تكثيف جهودا في اطار مكافحة الارهاب، بحكم تجربتها في اطار مكافحة ارهاب التسعينات الذي عانت منه، من خلال تبنيها لسياستي الوئام الوطني و المصالحة الوطنية، لتجد الجزائر بذلك تعيد نفس الجهود المبذولة لكن هذه المرة في اطار اقليمي مغاربي، بالتعاون مع الدول المغاربية المعني، خاصة مع ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، مما استدعى الأمر توحدا في الجهود المغاربية المبذولة ضدها.

1-أهمية الموضوع:

تنبثق أهمية موضوع "دور الجزائر في مكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية"، من أنه يهتم بأحد مواضيع الساعة، التي باتت تشغل العالم، وهي ظاهرة الارهاب، والتي وجدت في المنطقة المغاربية البيئة المناسبة لانتشارها وتوسعها.

كما تكمن أهمية الموضوع، في أن مصادر الكثير من التهديدات في الزمن المعاصر، هي من خارج الحدود، خاصة اذا تعلق الأمر بالإرهاب، الذي يصعب تحديد مصدره، باعتباره تهديد عابر للحدود، ولعل أفضل مقاربة للاستجابة له كتهديد أمني لا قطري، هو التنسيق، التعاون والشراكة بين الدول المعنية بالظاهرة، من أجل التصدي له من جهة، وتجنب خضوعه للتدخل الأجنبي من جهة أخرى.

لتسلك بذل الجزائر هذا النهج الاقليمي التعاوني، و تجعل مكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية، ضمن شواغلها الأمنية، خاصة وأنها تمثل قلب المنطقة المغاربية، بحيث تحتل مساحتها 39،42% من مساحة المغربي العربي، وما زادها مسؤولية هو ارتباط حدودها البرية مع كل الدول المغاربية، لتصبح بذلك عرضة لكل ما يحدث فيها من تهديدات أمنية، ولعل زيادة انشغال الجزائر بالأبعاد الخارجية لأمنها القومي، يُجسد في مكافحتها للإرهاب اذا ما تعلق الأمر بالمنطقة المغاربية.

2-أسباب اختيار الموضوع:

ان الدوافع التي جعلتنا نختار موضوع "الجزائر و مكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية"، تنقسم الى جزئين، دوافع موضوعية، وأخرى ذاتية، بحيث تتحدد الأولى في أصالة الموضوع وحداثته، خاصة في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة المغاربية اليوم، والتي لم تتوقف بالتقارير، المقالات الصحفية، الجرائد، والبرامج التلفزيونية والاذاعية، عن متابعتها لتطور الظاهرة وذلك نظرا لتسابق الأحداث و حصرياتها، بحيث أصبحت تشهد المنطقة المغاربية أحداثا دموية من قبل الجماعات الارهابية الناشطة

بالمنطقة، لتوضع الجزائر بذلك أمام مشكل أمني جديد قد لم تكن توليه أهمية في شواغرها الأمنية من قبل، كالتي يحظى بها اليوم.

أما تلك الدوافع الذاتية، فيمكن تلخيصها في عامل الاهتمام الشخصي بالموضوع والذي يعود الى الأعمال السابقة التي لطالما تمحورت مواضيع البحوث التي قمنا بها، حول موضوع الارهاب بالمنطقة المغاربية، والذي دفعنا بالتساؤل حول رد فعل الجزائر تجاهها، كما يدرج موضوعنا في صلب التخصص الذي نتبعه، (الفضاء الاقليمي والسياسات الدولية للجزائر)، باعتبار الاقليم المغاربي أحد أهم مواضيعنا في التخصص.

3-أدبيات الدراسة:

حظي موضوع الارهاب بالمنطقة المغاربية، وطرق مكافحته باهتمام الكثير من الدارسين والباحثين، لتتلخص تلك ذات الصلة بموضوعنا فيما يلي:

- أطروحة دكتوراه، تحت عنوان "**الاستراتيجية المغاربية لمكافحة الارهاب**"، للطالب بوزادية جمال، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، والتي تطرق من خلالها الى تطور الظاهرة الارهابية بالمنطقة المغاربية، ودور الدول المغاربية في مواجهتها على كافة الأصعدة (قطريا، اقليميا،دوليا.).
- أطروحة دكتوراه، تحت عنوان "**استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر**"، للطالب لخضاري منصور، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 2012،03-2013، والتي تطرق من خلالها الى تحديد ما يحيط بالأمن الوطني الجزائري من تهديدات أمنية، ليقوم بذلك بدراسة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري.
- رسالة ماجيستير، تحت عنوان "**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"، للطالب حسام حمزة، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة،2010-2011، والتي تم من خلالها ربط الأمن القومي الجزائري، بالفضاءات المغاربية، العربية، الافريقية والمتوسطية.

- رسالة ماجيستير تحت عنوان "**الارهاب في المغرب العربي، مقاربة استراتيجية**"، للطالبة برباش رتيبة، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر03"، 2011-2012.، بحيث وقفت الدراسة على الأسباب التي أدت الى نشأة ظاهرة الارهاب في دول المنطقة، والسبل الكفيلة المعتمدة من طرف الحكومات في اطارها، الوطني الاقليمي والدولي من خلال الآليات القانونية التبعة من قبلها للتصدي للظاهرة.

4-الاشكالية:

أدى الثقل الاستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع استراتيجية بين الدول المغاربية، الى تأثر أمنها القومي ، بمجريات الفضاء الجيوسياسي المغاربي، خاصة في ظل تنامي الارهاب، الذي أصبح يشكل تهديدا أمنيا لكل الدول المغاربية على غرار الجزائر، الشيء الذي دفع بالجزائر الى التحرك من أجل مكافحة الارهاب بهذه المنطقة، انطلاقا مما سبق نطرح الاشكالية التالية:

بالنظر الى الأهمية الجيوسياسية للجزائر بالمنطقة المغاربية، مقابل الأوضاع الأمنية المتأزمة التي تعيشها اليوم خاصة في ظل تنامي الظاهرة الارهابية بالمنطقة:

ما هي طبيعة وخصوصيات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الذي بات يتسم بالتطور الهيكلي والبنيوي والامتداد العبر وطني؟، وكيف يتجسد دورها في مكافحته على الفضاء المغاربي؟

تندرج تحتها جملة من **الأسئلة الفرعية** التالية:

-ما هي الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المغاربية، وما هي التحديات التي تواجهها؟

-كيف تطور الوجود الارهابي بمنطقة المغرب العربي، وما هي تداعياته على دول المنطقة؟

-فيما تتمثل آليات الجزائر الدبلوماسية والعملياتية لمكافحة الارهاب مغاربيا؟

5-الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

تقوم الجزائر بدور دولي ومغاربي ريادي في مكافحة الإرهاب، نتيجة خبرتها وسابق معاناتها منه.

الفرضيات الفرعية:

-ترتبط العلاقة بين الجماعات الارهابية الناشطة في المغرب العربي، بالأهمية الجيوسياسية للمنطقة المغاربية.

-كلما تطورت الظاهرة الارهابية بالمنطقة، كلما كثفت الجزائر جهودها في اطار المكافحة.

-كلما فشل التنسيق الجماعي للدول المغاربية ضد الارهاب، كلما زادت الجهود الجزائرية في اطارها البيني.

-تستمد الجزائر قوتها في مكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية من ادراكها وتصورها لخطورة الظاهرة.

6-حدود الاشكالية:

حتى توضع اشكالية الدراسة في اطار محدود زمنيا ومكانيا، بما يُسهل دراستها، تم حصرها في اطارين:

الاطار الزمني: بحيث تم ابراز دور الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي، و التي تعتبر نقطة انطلاق العمل الارهابي بالمنطقة، حيث مهدت لظهور ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، والتي توحدت فيها صفوف الجماعات المسلحة، لتصبح بذلك المنطقة أمام تهديد أكثر خطورة، لتمتد دراستنا الى غاية الأحداث الآنية التي تعيشها المنطقة المغاربية في ظل تنامي الارهاب وتوسعه، لاسيما ارتباطه بتنظيمات ارهابية جديدة (تنظيم الدولة الاسلامية).

الاطار المكاني: يخص الفضاء المغاربي، محددا في الدول المغاربية: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا وفقا للمنظور المؤسسي المعبر عنه باتحاد دول المغرب العربي، لكن هذا لا يعني عدم تطرقنا ولو بشكل مختصر الى بعض المناطق الأخرى من العالم والتي تعد القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي امتدادا لها (أفغانستان)، كما لم نستطع دراسة مكافحة الجزائر للإرهاب بالمنطقة المغاربية ، بمعزل عن التطرق الى منطقة الساحل الافريقي، وذلك بالنظر الى التقاطع الجيوسياسي بين المنطقتين، الذي دفع

بالجزائر الى العمل في اطار أكثر توسعا مادامت الجماعات الارهابية الناشطة مغاربيا هي نفسها تلك المعروفة في المنطقة الساحلية، والتي انعكست في كل الأحوال على الأمن الجزائري.

7-تبرير الخطة:

تم تناول هذه الدراسة، وفق خطة منهجية مشكلة من مقدمة، ثلاث فصول، وخاتمة. حيث تم التطرق في:

الفصل الأول: والذي حُدد فيه الفضاء المغاربي جيوسياسيا، لمعرفة ما يجمع الدول المغاربية من عوامل مشتركة (جغرافيا، حضاريا، و خاصة تاريخيا)، بهدف فهم الجذور والأساس الذي تقوم عليه عملية التعاون والتنسيق بين الدول المغاربية، تجاه أي تهديد أمني يواجه المنطقة، لنقوم بذلك في الفصل نفسه الى كشف أهم التحديات التي تواجه الدول المغاربية (قطريا داخليا، اقليميا، بل وحتى خارجيا)، والتي تعيق العمل المغاربي بطريقة أو بأخرى.

أما **الفصل الثاني:** فهنا تم أخذ أهم تهديد يواجه الفضاء المغاربي، وهو الارهاب، بحيث تم التطرق له بصفة مفصلة من خلال ابراز تطوراته، قبل بروز القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الى توحيد الصف على المستوى الاقليمي والاعلان عن نشأة القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، مع سرد أهم العمليات التي يقوم بها التنظيم بالاضافة الى انعكاساته على الدول المغاربية عامة، والجزائر خاصة، لم يتوقف ابرازنا لتطور الظاهرة الارهابية مغاربيا، على بروز تنظيم القاعدة في بلد المغرب الاسلامي فحسب، وانما تم التوسع الى ما بعد تنظيم القاعدة، خاصة في ظل بروز وامتداد تنظيم الدولة الاسلامية للمنطقة المغاربية، ومنافسته لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، لتصبح بذلك الدول المغاربية عامة، والجزائر خاصة، أمام وجه جديد من الارهاب.

بعد تحديدنا للفضاء المغاربي جيوسياسيا، ومعرفة أهمية الجزائر بالمنطقة، بالإضافة الى دراستنا لتطور الظاهرة الارهابية بالمنطقة (قبل، أثناء وبعد ظهور القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي)،كان لابد لنا في الفصل الأخير الجمع بين الفصلين السابقين .

الفصل الثالث: تم التطرق من خلاله الى الآليات الجزائرية لمكافحة الارهاب بالمنطقة، بعدما كانت ولاتزال تُدرج هذه الأخيرة ضمن الشواغر الأمنية للدولة الجزائرية، بحيث قسمت الآليات الى تلك الدبلوماسية من خلال التطرق الى ما أبرمته الجزائر من اتفاقيات ومعاهدات مع الدول المغاربية في اطار المكافحة، أو من خلال تحركاتها الدبلوماسية وفق ما تتضمنه سياستها الخارجية من أهداف ومبادئ، سواء على مستوى ثنائي أو متعدد الأطراف، خاصة في ظل عجز الدول المغاربية في تحقيق الاتحاد المغاربي الذي توكل له مهمة المكافحة، انطلاقا من الأهداف التي تم رسمها في المجال الأمني، من خلال ابرام معاهدة مراكش.، والذي دفع الجزائر الى المبادرة عملياتيا من أجل مكافحة الظاهرة، خاصة وأن المنطقة باتت ساحة لانتشار الارهاب، توسعه، وبقائه. لنلاحظ في آخر الفصل أن الجهود الجزائرية المبذولة في اطار المكافحة، تقابلها جملة من المعوقات التي تعترض الآليات الجزائرية المتبعة.

8- المناهج و الاقترابات المتبعة: كان علينا لدراسة هذا الموضوع، اتباع جملة من المناهج والاقترابات العلمية التالية:

المنهج الوصفي: لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، بهدف وصف الظاهرة الارهابية بالمنطقة المغاربية، ودرجة خطورتها وانعكاسها على أمن المنطقة، كما اعتمد عليه كذلك في اطار وصف الخطوات الجزائرية المتبعة في اطار مكافحتها للإرهاب.

المنهج التحليلي: لقد اقتضى التحليل الكيفي للبيانات والمعطيات، لاسيما الاحصائيات المتعلقة سواء بالعمليات الارهابية، توزع الجماعات، تطور عددها وتفاقمه من سنة الى أخرى ، المستخدمة في اطار دراسة موضوعنا، الى استخدام المنهج التحليلي، من أجل الوصول الى فهم الظاهرة الارهابية

بالمنطقة، ومعرفة ارتباطاتها مع التنظيمات الارهابية الأخرى، كما استخدم نفس المنهج في تحليل الخطابات، النصوص والوثائق الرسمية التي تعتبر الجزائر مبادرة أو طرفا فيها من أجل معرفة التصور الأمني الجزائري للظاهرة، الذي يُفسر بذلك سلوكها تجاهه.

المنهج الاحصائي: يُلخص دوره، في جمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات وتبويبها واستخلاص النتائج منها[1]. فتم بذلك استخدامه لتزويد الدراسة بمختلف الاحصائيات، المعطيات والبيانات الكمية، ذات العلاقة بموضوعنا، لتحدد على سبيل المثال: المعطيات الجغرافية للمنطقة المغاربية، عدد النشاطات الارهابية بالمنطقة، عدد المنخرطين المغاربة تحت اطار القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وتنظيم الدولة الاسلامية.

الاقتراب التاريخي: يقوم هذا الأخير على أساس دراسة أحداث الماضي، تفسيرها وتحليلها، بهدف التوصل الى نتائج عامة تساعدنا على تحليل أوضاع الحاضر وتفسير أسباب ردود الفعل المتخذة[2]. لذلك اقتضى منّا موضوع الدراسة الاعتماد على بيانات وحوادث تاريخيّة، سواء تعلق الأمر بتطور الظاهرة الارهابية بالمنطقة المغاربية (قبل ظهور القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، أثناء ظهورها، بل وحتى بعد ظهورها، خاصة في ظل توسع تنظيم الدولة الاسلامية الى المغرب ، أو بتطور السياسة الأمنية الجزائرية لمكافحته، والتي عرفت تكثيفا للجهود المبذولة في كل المراحل السابقة الذكر.

الاقتراب النسقي: يستخدم هذا الاقتراب في دراسة السياسة الخارجية، المنظمات الدولية والنظم الاقليمية[3] هذا ما أثبت حاجتنا له، من خلال استخدامه في تحليل العلاقات الاقليمية في اطار النظام الاقليمي، لنُفسر بذلك الأداء الجزائري في اطار متعدد الأطراف من خلال اتحاد المغرب العربي، على الرغم من فشل هذا الأخير في تحقيق أهدافه المرسومة من خلال معاهدة مراكش.

---

[1] معن خليل عمر، **الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي**، ، بيروت: دار الآفاق الجديدة 1983، ص45

[2] - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، دار هومة، الجزائر،ط9، 2007، ص92

[3] -شلبي، **مرجع سابق**،ص94.

نظريات، مقاربات ومفاهيم متعلقة بالدراسة:

أ)–النظريات:

النظرية الواقعية: ترتكز هذه النظرية على جملة من المبادئ، أهمها:

–أن الدولة هي المرجعية الأساسية لموضوع الأمن، وهي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

–أن مصدر التهديد يكون مادي خارجي، وتمثله الفواعل الأخرى، وجوهره يحمل صفة عسكرية.

–تعتمد الدولة على الأسلوب العسكري في الرد على التهديدات المباشرة، من أجل تحقيق هدفها الأسمى وهو بقاءها من خلال هذه النظرية تم فهم سلوك الدولة الاستعجالي بمكافحتها للارهاب، باعتبار أن الوضع الذي ينتج عن تنامي الارهاب بالمنطقة المغاربية، سيؤدي حتما الى تدخل الطرف الأجنبي بهدف تحقيق استراتيجياته، وتحقيق مصالحه، على حساب الآخرين، خاصة في ظل توفر البيئة المناسبة لتدخلهم، مما سيزيد من تأزم الوضع الاقليمي والعبر وطني المحيط بالجزائر[1].

نظرية الأمن الجماعيّ : إنّ فكرة الأمن الجماعيّ ليست حديثة البروز، فقد ظهرت في الحضارات السابقة من خلال المعاهدات التيّ كانت تبُرَم في فترات الحروب ولكن هذا لم يتجسّد في شكل نظام ذي مؤسسّات إلا في القرن العشرين بعد الحرب العالمية الأولى وتحديدا في عصبة الأمم ثمّ في اطار هيئة الأمم المتحّدة وكذا في إطار المنظّمات الدولية المختلفة (الاقليمية،...)

نظام الأمن الجماعيّ يهدف...إلى الحيلولة دون الإخلال بالواقع الدولي، أو بأوضاعه وعلاقاتها أو تبديلها... وذلك عن طريق اتخّاذ اجراءات وتدابير دولية جماعية كقوّة ضاغطة على محاولات التغييّر تلك .ونظام الأمن الجماعيّ لا يلغي الاختلافات والتنّاقضات القائمة في مصالح الدّول وسياساتها، وإنما يُنكِر العنف المسلح كأسلوب لحلها ، ويركّز بدلا من ذلك على الوسائل والأساليب السلمية."[2].

[1]- لخضاري منصور، **"استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"**، مذكرة دكتوراه ، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 03،2013،ص20.
[2]- اسماعيل صبري مقلدّ، **العلاقات السياسة الدوليّة**، القاهرة :المكتبة الأكاديمية ، 1991،ص 29 .

النظريات الأمنية النقدية:

لقد ساعدت هذه النظرية في فهم تحول الأمن من مفهومه التقليدي، المرتكز على الأمن العسكري للدولة في اطارها القطري الداخلي من خلال حماية حدودها، من اجل الحفاظ على استقلالها و سيادتها، الى الأمن المركب، باعتباره أوسع وأشمل من ذلك المفهوم التقليدي، بحيث يرتكز المفهوم الجديد للأمن على اعتبار أن أمن الدولة، مرهون بأمن جيرانها،[1] وهذا ما أفادنا في تفسير انعكاسات التهديدات الأمنية المغاربية، على أمن الجزائر، مما جعل ابراز دورها في مكافحة الارهاب باعتبار هذا الأخير أحد التهديدات المغاربية، أمر حتمي وضروري.

ب)–المقاربات:

–مقاربة مركب الأمن الاقليمي: تعتبر هذه المقاربة من أهم الاسهامات الحديثة في مجال الأمن لمدرسة كوبنهاجن، حيث أعطت هذه الأخيرة، مفهوم جديد للأمن، نتيجة التغيرات والتطورات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي أحدثت تطورا و انقلابا لمجمل الأفكار التي كانت سائدة في تلك الفترة، لتظهر بذلك الحاجة لمراجعة مفهوم الأمن، ليتماشى وطبيعة التهديدات الجديدة.[2]

لتطرح بذلك هذه المدرسة من خلال أبرز منظريها وهو "باري بوزن"، المصطلحات التالية، كمراجعة لمفهوم الأمن، وهي: قطاعات الأمن، المركب الأمن الإقليمي الأمننة".

بحيث يقصد باري بوزن بمركب الأمن الاقليمي، أن أمن الدولة، لا يمكن أن يُحقق بمعزل عن أمن جيرانها. وأن الفاعل الأساسي الذي يُفسر وجود مركب أمني، هو وجود شعور مشترك تجاه تهديد أمني مشترك[1]. لتفيدنا هذه النظرية في فهم درجة امتداد الظاهرة الارهابية وتوسعها في المنطقة

[1]- نبيل بوبيئة، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، مذكرة ماجيستير ، جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية،2009، ،ص50

[2]- Barbara Delcourt**, Théorie de sécurités**, POLI401 – (4 ECTS) Obligatoire en 2ème cycle en sciences politiques, orientation relations internationales,2006-2007, p39.

المغاربية، والشعور المشترك لدول المغرب العربي بخطورة التهديد، الذي صاحبه تكثيف الجهود في اطار المكافحة.

-مقاربة الأمن الانساني:

تكمن أهمية هذه المقاربة، في الانطلاق من فكرة أن مكافحة الجزائر للإرهاب بالمنطقة المغاربية، ليست مرتبطة فقط بتحقيق الأمن العسكري من خلال القضاء على الإرهابيين أو محاكمتهم فقط، بل هي معنيّة كذلك بالأبعاد المضامينيّة للأمن الإنسانيّ، فالإرهاب خطر يهدد الأمن السياسي، الصحيّ، البيئي..للإنسان .كما أنّ البيئة غير الآمنة تُعدّ أرضية خصبة لا نتشار وتنامي الجماعات الإرهابية .فالفقر، الجهل، الجوع ،التهميش، الإقصاء، الظلم، اللاعدالة، المشاكل النفسية...كلها مصادر مغذية للإرهاب لذلك ترتبط ففعالية مكافحته بتجفيف مصادر تمويله المادية وكذا المعنويّة.

ج)- ضبط المفاهيم:

-الارهاب: لقد وردت كلمة "**الرهبة**" في القرآن الكريم بمعان عديدة منها "**الخشية**" و"**تقوى الله**" سبحانه وتعالى، مثل قوله تعالى: ﴿ يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون ﴾(سورة البقرة. آية 405)، و قوله تعالى: ﴿ إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا ﴾(سورة الأنبياء. آية 60)، وقد وردت بمعنى "**الرعب** و **الخوف**" مثل قوله تعالى: ﴿ واضمم إليك جناحك من الرهب ﴾(سورة القصص. آية 32).

وقد اقر المجمع اللغوي أن كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها "الترهيب" ، بمعنى الخشية والسكينة.

أما اصطلاحا: حتى الآن لم يوضع تعريف عام وشامل لجميع أنواع الإرهاب، لكن على الرغم من ذلك نجد تعاريف بعض الأكاديمين[1]:

- فقد عرف الفقيه ليمكين Lemkin الإرهاب بأنه " يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف".

[1]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة سياسية**، ج 7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص120

- ويرى الدكتور نبيل حلمي أن الإرهاب "هو الاستخدام غير المشروع للعنف بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما".

وقد عرف الإرهاب من قبل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: "أنه فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كان بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذ المشروع إجرامي فردي أو جماعي، و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم إلى الخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة واحتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر"[1]

الأمن: ورد مفهوم الأمن في معجم الوسيط، حيث عرف الأمن على أنه: أمن، أمنا، أمانا، وأمانة، بمعنى اطمأن ولم يخف فهو آمن، وأمن، وأمين، يقال لك الأمان: أي قد أمنتك، أمن البلد اطمأن فيه أهله وأمن الشر،و منه سلم[2].

أما اصطلاحا، فبالرغم من أن علماء اللغة أجمعوا على اعطائه معنى واحد، الا أنه نجد تعدد معناه لدى الباحثين، من أهم هذه التعاريف، نجد:

تعريف باري بوزان Barry Buzan: "العمل على التحرر من التهديد"[3]

تعريف ألماند وولفر Almond Wolfer: "الأمن هو غياب أي تهديد تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم."[4]

أما اذا عرفنا الأمن من جانبه الاجرائي: " فهو مجموعة من التدابير الكفيلة لحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد، سواءا كانت داخلية أو خارجية، وفي كل الجوانب السياسية،

---

[1]- غريفيثس مارتن و أوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسيّة في العلاقات الدّوليّة**، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربيّة المتحدة)،دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2002 ،ص44.

[2]-شوقي ضيف، **المعجم الوسيط**، القاهرة: مجمع اللغة العربية،ط4، 2004،ص28.

[3] - Bjorn Molter, **the concept of security :the pros and cons of expansion and contraction,** Copenhagane :international peace research institut,2002,p26

-[4] **Idem**

الاقتصادية، والاجتماعية، وأن تكون سليما من الأذى أي الحاجة الى الاحساس بالأمن كقيمة انسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم."[1]

الأمن الاقليمي: "هي مجموعة من الدول التي تنتمي الى اقليم واحد، تسعى الى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الاقليم، لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الاقليم."[2]

أما باري بوزن Barry Buzan الذي يعرف الأمن الاقليمي ضمن مفهوم الأمن المركب على أنه "مجموعة دول ترتبط هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لوجود دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى."[3]

التهديد: بالعودة الى معجم الوسيط نجد معنى التهديد: "أوعده وخوفه، والتهديد بمعنى التخويف، والتوعد بالعقوبة. أما في معجم الرائد ورد: "هدد، تهديدا بمعنى توعده وأنذره بالعقوبة."[4]

أما تقرير التنمية البشرية لعام 1994، حدد أبرز خصائص ظاهرة التهديد الأمني في أنها: "ذات صيغة عالمية، تقتصر على دولة ما ومتداخلة، بحيث يمكن أن يفضي أحد التهديدات الى تهديد آخر، أو يفاقم من تداعياته السلبية، ولا يمكن التعامل معها بشكل جذري."[5]

أما اجرائيا يعرف التهديد الأمني بأنه: "مجموعة مصادر التهديد أو قنوات احداث الضرر، والتي قد يواجهها نطاق أوسع من الكيانات، يمتد من الانسان الفرد الى الوجود الانساني في مجمله، بما يشمل الدولة[6].

[1] غريفتيش، **مرجع سابق**،ص78.
[2] -سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية،ع19، 2008،ص19.
[3] -عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشروالتوزيع، 2005،ص13.
[4] -ضيف، **مرجع سابق**،ص976.
[5] -مسعود جبران، **معجم الرائد**، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1996،ص129.
[6] محسن بن عجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011،ص24.

– **الأمن الانساني**: ارتبط مفهوم الأمن الإنسانيّ بالتقرير الثانيّ حول التنمية الإنسانة الصادر عن برنامج الأمم المتحّدة للتنمية« PNUD/UNDP » سنة1994 والذيّ حرّرَه كلّ من الباكستانيّ محبوب الحقّ والهندي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد1998 Amartiya Sen حدّد. برنامج الأمم المتحّدة للتنمية خارطة مضامنيّة حول المحتوى البعديّ للأمن الإنسانيّ في سبعة أبعاد حركية متكاملة وهي:الأمن البيئي ،الأمن الصحيّ بمعنى تمكين الإنسان من العيش في بيئة مؤَمَّنَة من الأمراض ،الأمن الغذائيّ، الأمن الفردي والخاصّ بتمكين الإنسان من تحقيق خصوصياتها العقائدية واللغوية والثقافية، الأمن الثقافي ، الأمن المجتمعيّ، الأمن السياسي، والذيّ يعني تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسة في ظلّ نظام ديمقراطي.[1]

[1] امحند برقوق،**الأمن الإنسانيّ: مقاربة ايتمو -معرفية**،http :Berkouk-Mhand.yolasite.com

الفصل الأول: الفضاء المغاربي (تحديد جيوسياسي).

يعتبر المغرب العربي أحد الأقاليم الذي يتطلب دراسة جغرافيته السياسية ، وذلك من أجل التعريف بالمنطقة و تحديد طبيعتها الجغرافية والبشرية، بل وأبعد من ذلك البحث عن المقومات والتحديات التي تُعرف بها المنطقة، كأساس لفهم العلاقة بين الدول المغاربية، وتفسير الظواهر التي تحدث به، فكان لابد لنا الى التطرق للتحديد الجيوسياسي للفضاء المغاربي من خلال ما يلي:

المبحث الأول: جغرافية المغرب العربي.

أ)–الجغرافيا الطبيعة والبشرية :

لقد تعددت المفاهيم حول تسمية المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها تبعا للمنطلقات الفكرية والأيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، فهناك من يركز في تعريفه للمغرب العربي على مرتكزات طبيعية أو جغرافية أو نظرية عرقية سلالية وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية (الجزيرة العربية) وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى والتي أدخل العرب إليها الإسلام ابتداء من القرن الميلادي السابع[1].

وأطلق أيضا على أقطار المغرب العربي الرئيسية مصطلح شمال إفريقيا، وهو الاسم الذي باركته الدوائر العلمية والاستشرافية واحتضنته النخب المغاربية المتشبعة بالثقافة الفرانكفونية، وأطلق منذ ثمانينيات القرن العشرين على أقطار المغرب العربي لفظ المغاربية في الأوساط الصحفية والسياسية.[2] .

إذا تعني كلمة المغاربية جميع الأقطار ولا تقتصر كلمة المغرب على المغرب الأقصى الذي كان يميز من قبل بمصطلح مراكش[3].

توصف المنطقة المغاربية بشمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين ثلاث قارات هي إفريقيا، أوروبا وآسيا، هذه التسمية قديمة تعود إلى الحقبة الاستعمارية[4].

كما يطلق على المنطقة " بلاد البربر " على اعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري، ولكن الحقيقة أن البربر لا يسكنوا المنطقة كلها بل يتمركزون في بعض المناطق في الجزائر

[1]- عبد الحميد برا هيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996، ص 12، 27.
[2]- جان فرانسوتروان، **المغرب العربي الإنسان والمجال**، (ترجمة: علي التومي، كارم داسي، عبد الكريم سالم)،بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 1997، ص 27.
[3]-عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية**، الجزء الأول، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 12-13.
[4]-المرجع نفسه،ص16.

والمغرب وإلى حد ما بتونس ولم يكونوا هم السكان الأصليون كما تدل عليه الحفريات، فالرأي السائد أن البربر حلوا بالمنطقة بطريقتين: الأولى الشمالية عبر البحر الأبيض المتوسط والثانية جنوبية عبر السودان ولكن أصل الكل من آسيا الغربية وبالتحديد من الجزيرة العربية واليمن[1].

أما إذا تتبعنا العلاقات بين دول المغرب العربي والإتحاد الأوربي، فنجد أن الإتحاد الأوربي يتحدث خاصة عن المغرب العربي من ثلاث دول هي: المغرب، الجزائر، تونس باعتبارها النواة الصلبة في المنطقة بينما يمكن الإشارة إلى موريتانيا فيما يسمى باتفاقية " لومي " أما ليبيا فليس لها أثر في العلاقات البينية مع الإتحاد الأوربي، بينما الولايات المتحدة الأمريكية فنجدها تطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي والتي تضم في نظرها ثلاث دول فقط وهي: المغرب، الجزائر، تونس[2].

– لقد عمد أغلب المؤرخين إلى تقسيم بلاد المغرب إلى أربعة أقسام[3]:

– يرقة طرابلس

– المغرب الأدنى أو إفريقيا (تونس حاليا وبعض المناطق الشرقية من الجزائر)

– المغرب الأوسط (الجزائر حاليا)

– المغرب الأقصى(المملكة المغربية حاليا).

حسب سعد زغلول عبد الحميد: فأن بلاد المغرب هي مصطلح يقصد به كتاب العرب كل الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تمثل شمال القارة الإفريقية وتتضمن حاليا ليبيا، تونس، والجزائر ليكون مفهوم المغرب بهذا الشكل عام وشامل يعني النصف الغربي للدولة الإسلامية[4].

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنه و لمدّةٍ طويلةٍ، كان الفضاء المغاربي مرادفًا للدّول الثلاث : الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، لكنّه وُسّع من الجناحين الشرقي والغربي فأصبح يشير إلى الجزء الغربي من العالم العربي الممتدّ من نهر السنغال غربًا إلى الحدود الليبية مع مصر شرقًا. ليشمل بذلك كل من موريتانيا، الصحراء الغربية(كدولة محتلة)، المغرب الأقصى، الجزائر، تونس وليبيا[5].

[1]- فتيحة شيخ، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، ، ماجيستر علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 03، 2007، ص 19

[2]-مقلاتي، **مرجع سابق**،ص129.

[3]-شيخ، **مرجع سابق**،ص29.

[4]-سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي**، القاهرة: دار المعارف،1965،ص15.

[5]- حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجيستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر،2011،ص68.

الطبيعة الجغرافية:

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية و الجيوسياسية، فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط، أي بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني، و مركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط، كما يعتبر نقطة التقاء لثلاثة قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا[1].

أما جغرافيا فتحدد المنطقة ما بين خطي الطول: 25 درجة شرقا-أي الحدود الليبية المصرية- و17 درجة غربا والمتمثلة تحديدا في الساحل الأطلسي لموريتانيا، ويتحدد من الشمال الى الجنوب، بين دائرتي العرض 37 درجة شمالا-أي بنزرت- و18 درجة جنوبا –أي حدود الجزائر الصحراوية- وبذلك يتربع المغرب العربي على مساحة اجمالية تقدر بحوالي 6 ملايين كلم[2].[2]

لنجده بذلك يغطي حوالي: 4% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، و20% من مساحة القارة الافريقية، و40% من مساحة العالم العربي. ويمتد المغرب العربي على شريط ساحلي مطل على البحر الأبيض المتوسط يقدر بحوالي 4000كلم[2]، وشريط ساحلي على الأطلسي يفوق طوله 2000كلم، كما يتربع على ما يزيد عن 4000كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا الى ليبيا شرقا.[3]

بحيث تعتبر الجزائر الدولة المغاربية الوحيدة التي تحدها كل الدول المغاربية، دون استثناء، بحيث نجد[4] مع ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم،

المغرب 1559 كلم، الجمهورية العربية الصحراوية 42 كلم، موريتانيا 463 كلم.

الخريطة 01: الحدود الجزائرية مع الدول المغاربية

المصدر: Atelier de cartographie de Sciences Po, 2010
www.sciences-po.fr/cartographie

[1]- سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**،(ترجمة كميل داغر)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1981، ص07.

[2]-المرجع نفسه،ص08.

[3]- عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1996،ص13.

[4] -حمزة، **مرجع سابق**،ص120.

ونظرا لإطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط نجد أن المنطقة قد اعتبرت همزة وصل استراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية، بحيث إذا نظرنا على سبيل المثال إلى مضيق جبل طارق فنجده يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الأرضية، وأما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي، الشيء الذي يجعله ممرا للتجارة العالمية[1]، إذ 50% من البترول المستهلك من أوربا الغربية يمر عبر المتوسط، حيث تعامد كل من إيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط، و أن أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب في انهيار اقتصادياتها. و تبعا لما سلف، فان وصف منطقة المغرب العربي بالموقع الاستراتيجي الهام نابع من انتماءاته المتعددة[2]، حيث أن الموقع الجغرافي الذي يحتله يكسبه أربعة أبعاد جيو–استراتيجية هامة وواسعة:

1)– البعد الافريقي:

يعتبر المغرب العربي البوابة الرئيسية نحو افريقيا السوداء، باستثناء تونس والمغرب اللتان حرمتهما الحتمية الجغرافية من اكتساب حدود مع افريقيا السوداء، هذا اذا نظرنا اليهما كدول قطرية، لكن بالنظر اليهما كدولة تنتمي الى اتحاد المغرب العربي، فان زاوية النظر هذه، تكسبهما هذا البعد كنتيجة منطقية للنظر الى منطقة المغرب العربي كوحدة اقليمية.

2)– البعدالاسلامي العربي:

منذ دخول الاسلام الى منطقة المغرب العربي، كان هذا الأخير بعدا أساسيا للوطن العربي والحضارة الاسلامية بشكل عام. لكن، مع سيطرة مصطلح الشرق الأوسط على أدبيات المفكرين واعتقادات السياسيين الغربيين– وحتى العرب– في اشارتهم الى منطقة الخليج العربي، صار يصطلح على تسمية هذا البعد بالبعد الشرق أوسطي بدل البعد العربي. وجغرافيا، يعطي هذا البعد للمغرب العربي امتدادات نحو الخليج وآسيا[3].

[1]- مصطفى الكثيري، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي وانعكاساتها على التنمية الإدارية، الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986،ص8.

[2]- يسري الجوهري، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**، الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة،1993،ص26.

[3]-المرجع نفسه،ص27.

3)- البعد الأطلسي:

حيث تطل منطقة المغرب العربي على أهم مواقع المرور الدولية، تحديدا مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. والذي يكتسي أهمية اقتصادية وعسكرية بالغة الأهمية، يصعب تجاهلها في ظل التقسيم الاستراتيجي الدولي الحالي، نظرا لما يمر عبره من سفن تجارية وعسكرية، وبالأخص حاملات النفط التي يمثل توقفها مشكلة صعبة الحل بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية[1].

4)- البعد المتوسطي:

حيث يعتبر البحر الأبيض المتوسط الواجهة الأساسية و المعبر الأساسي، بالنسبة لأروبا نحو القارة الافريقية، وفي نفس الوقت، لا يمكن لدول المغرب العربي ممارسة مختلف نشاطات الحياة الدولية بيسر —من ناحية الوقت و التكلفة- الا عن طريق البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع شركائها الاقتصاديين الأروبيين[2].

تعرف منطقة المغرب العربي بثرواتها الطبيعية ، اضافة الى الثروات الاقتصادية المتفاوتة بين الدول المشكلة له. إذ يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة، بحيث يصفها أحد الجنرالات على أنه :"يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين فضاء ذا أهمية حيوية" (حسب ما توضحه الخريطة02)، ويضيف: "نجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق، بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق جبل صقلية أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي طيلة قرون، بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الاستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من ايطاليا إلى اليونان"[3].

[1]-الجوهري، **مرجع سابق**،ص27.
[2]-المرجع نفسه،ص28.
[3]-الكثيري، **مرجع سابق**،ص10.

الخريطة02: الأبعاد الاستراتيجية لموقع المغرب العربي.

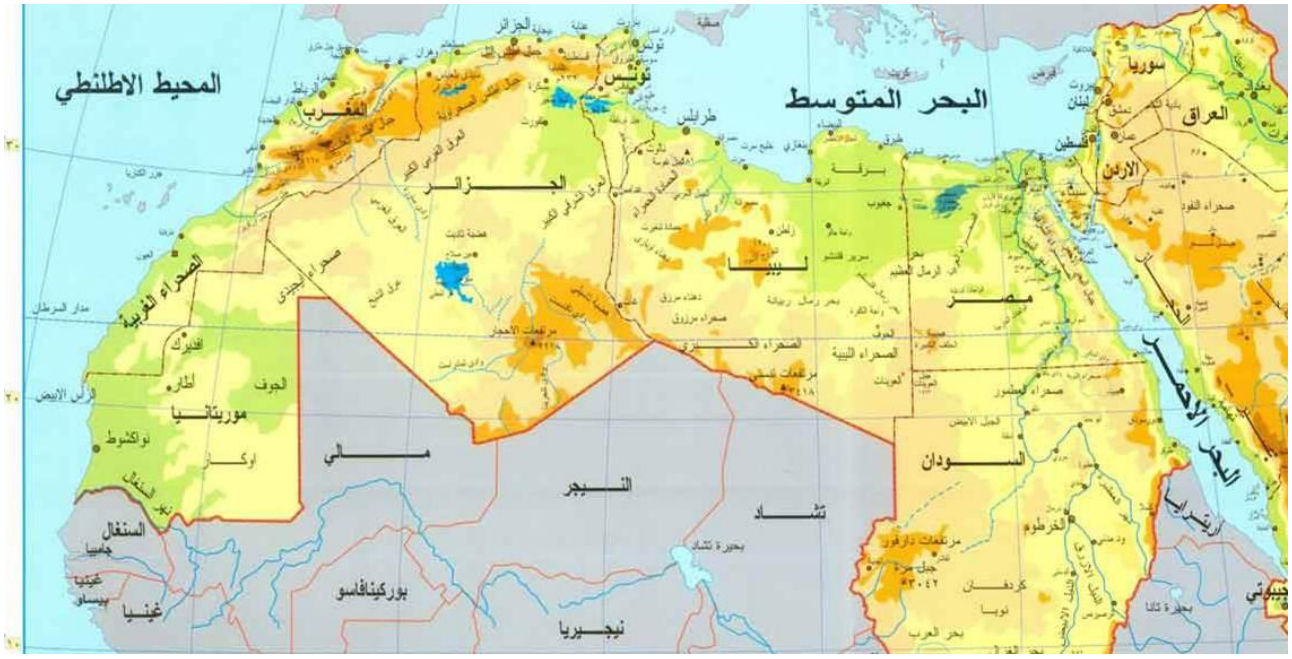

المصدر: www. microsoft encarta.fr

كما تشكل منطقة المغرب العربي كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص مماثلة لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، و تتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا، وقد هيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابها كبيرا في الظروف المناخية و الاقتصادية و الاجتماعية و يسرت سبل التواصل بين أقطارها و عززت عبر العصور عوامل التبادل من أقصى المغرب الى أقصاه عبر سلسلة من المسالك السهلة تمتد من ليبيا الى تونس عبر ممر تبسة الى هضاب وهران، و من ممر تازة الى الأطلسي، هذه الطبيعة المتفردة على مستوى التواصل الحضاري جعلت منطقة المغرب العربي تحظى برصيد هائل من التراكم الثقافي و المعرفي[1].

أما من حيث التضاريس فبلدان المغرب العربي تكتسي مميزات طبيعية متجانسة، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، و تمتلك هذه البلدان في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف، وواجهة بحرية مهمة بحيث لها ساحل على المتوسط و أخرى على الأطلسي ، كما أنها تمتد على ما يزيد من 4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا الى ليبيا شرقا[2].

[1] -جراهيمي، **مرجع سابق**،ص46 -
[2] -سمير ،**مرجع سابق**،ص17.

غير أنه خلافا للبلدان المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب)، تعتبر ليبيا و موريتانيا بلدين صحراويين أساسا ما عدا منطقة وادي السنغال في جنوب موريتانيا و الجبل الأخضر في شمال ليبيا[1].

الخريطة 03: الخصائص التضاريسية للمغرب العربي.

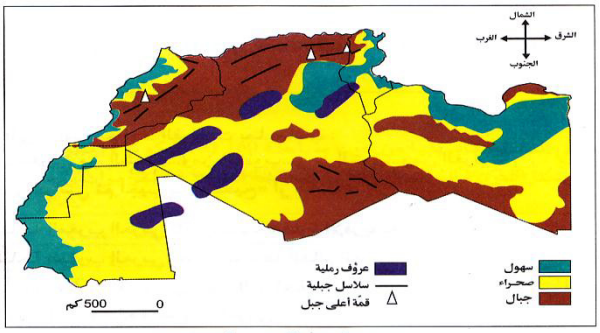

تضاريس المغرب العربي

المصدر: http://www.maghrebarabe.org/fr/gallery.cfm

أما على المستوى المناخي يتجانس المجال المغاربي و يتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير، ففي الشمال يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجات حرارة متوسطة عموما، حيث تبقى الفوارق بين الصيف الحار و الشتاء البارد معقولة الى حد ما على الرغم من أهميتها، أما التغيرات الحرارية فهي واضحة في الهضاب العليا حيث تفوق 30° مئوية بين الشتاء البارد الذي يقارب صفر درجة و الصيف الحار حيث تفوق 35° في الجزائر و تونس، بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي حيث تشتد الاختلافات الحرارية و تصل الى 40° في الجنوب المغربي و الجزائري و التونسي و الليبي، و قد تفوق 50° في موريتانيا[2].

تتميز منطقة المغرب العربي بعدم انتظام الأمطار بين سنة و أخرى ، اذ أنه كثيرا ما تعرف سنوات متتالية من الجفاف. و اذا كان القسم الأعظم من المساحات الخضراء المغاربية يعرف نقصا في المياه على امتداد الدول الخمس مما يجعلها مناطق قاحلة، فان الجنوب الجزائري و التونسي و الليبي يملك مصادر من المياه الباطنية و التي تنقسم الى صنفين و هما:

[1]-براهيمي،**المرجع نفسه**،ص32.

[2] - محمد الجديدي،**محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي**، المستقبل العربي، العدد 121،مارس 1989، ص 75.

مصادر متجددة مثل المياه الجوفية التي تقع على عمق أقل من 50م، وكذلك الطبقات المائية العميقة التي تقع عمق ما بين 200-400م. مصادر غير متجددة مثل المياه الألبية و التي تنتشر على 600 ألف كلم^2 في الجنوب الجزائري و يصل عمقها ما بين 1000و 2000 أو مثل المياه الباطنية الليبية التي تقع في المثلث فزان-تيبستي-كوفه، و الذي به مصادر معتبرة[1].(أنظر الملحق01).

-الجغرافيا البشرية:

نجد الكتلة البشرية في الأقطار المغاربية مقسمة بين 36 مليون نسمة في الجزائر و 34 مليون نسمة في المغرب و 10 مليون في تونس،6ملايين في ليبيا و3 ملايين في موريتانيا بالنسبة لسنة 2012، ويتوقع إذ يفوق عدد السكان في المغرب العربي120 مليون نسمة في أفق2025 [2] ، غير أن توزيع السكان في هذه الدول الخمس لا يتم بطريقة متوازنة حيث نلاحظ تمركز السكان في الشمال بنسب مرتفعة مقارنة مع تمركزها في الجنوب حيث نلاحظ مثلا تمركز السكان في شمال الجزائر وتحديدا بمنطقتي التل والهضاب العليا، بنسبة 94%، أي 12% من المساحة الكلية للبلد وهذا راجع لعدة أسباب أهمها العوامل الطبيعية (المناخ الملائم، وفرة المياه،...)، نفس الحالة بالنسبة للمغرب حيث يتمركز السكان أساسا حول المدن الساحلية المشاطئة للمتوسط، أما فيما يتعلق بليبيا فنجد حوالي ربع عدد السكان يتمركزون في الشمال الشرقي و نحو ثلثي عدد السكان يتخذون من إقليم طرابلس الذي هو عاصمة البلاد مركزا لهم أما البقية فيتفرقون في الجنوب، (أنظر الملحق02). لكن ما يميز المنطقة المغاربية هو البنية العمرية لهؤلاء السكان فهي تعتبر بنية فتية وشابة مما يوفر نسبة هامة من السكان النشيطين بالمنطقة[3]. تتشكل ساكنة المغرب العربي من تمازج ثلاثة عناصر بشرية (الأمازيغ- العرب- الزنوج)، تجمعهم روابط الدين واللغة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك، حيث نجد في الجزائر مثلا تمركز (الأمازيغ، العرب والزنوج في الصحراء الجزائرية). لكن من حيث النمو الديموغرافي فتتميز بلدان المغرب العربي بارتفاع معدلات التزايد الطبيعي اذ تتراوح ما بين 1.1 % و 2.5 % بالنسبة لسنة 2010.[4]

[1]- براهيمي، **مرجع سابق**،ص28.

[2]- principaux andicateurs socio-economique, http://www.maghrebarabe.org/fr.

[3] - بلحاج زهرة، **التنافس الأمريكي الصيني على منطقة المغرب العربي**، رسالة ماجيستيرعلوم سياسية وعلاقات دولية،شلف:جامعة بن بوعلي،2010،ص42.

[4]- Base de données du Département de la Statistique de la Banque Africaine de Développement (BAD)

المبحث الثاني: مقومات و فرص دول المغرب العربي:

أ)–مقومات المنطقة المغاربية:

التاريخية: كان الموقع الاستراتيجي لإفريقيا الشمالية الغربية سببا في طمع الدول الأجنبية،بحيث تعرضت أقطار المغرب العربي للظاهرة الاستعمارية الاحتلالية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين. إذ احتلت فرنسا الجزائر (1830. 1962) وتونس (1881-1956) وموريتانيا (1903.1960)، وشاركتها إسبانيا في احتلال المغرب (1912.1956)[1]. أما إيطاليا فقد احتلت ليبيا عام 1911 واستمر وجودها الاستعماري حتى منتصف الحرب العالمية الثانية حينما تقاسمت النفوذ فيها كل من بريطانيا وفرنسا حتى عام1951 [2].

اشتركت القوى الاستعمارية في سياسة واحدة قامت على إلغاء الحقوق الوطنية لكل قطر مغاربي فضلاً عن السيطرة والاستحواذ على الأرض وإمكاناتها الاقتصادية وتجريد أهالي البلاد من ممتلكاتهم، ولم يقف الأمر عند حدود الاستلاب السياسي والاقتصادي، بل مارست عدواناً قومياً وحضارياً استهدف الإنسان وجوداً وهوية من خلال القتل والنفي والتشريد وتشجيع الاستيطان الاستعماري ومحاولة القضاء على لغته ودينه وقيمه وتقاليده. وتعد فرنسا أبرز القوى الاستعمارية التي تحكمت في مسار التطور المعاصر للمغرب العربي تليها إيطاليا وإسبانيا في العمل المنظم للقضاء على الوجود القومي والديني والحضاري لأبناء المغرب العربي[3].

الشيء الذي أدى بالدول المغاربية الى تكثيف جهودها من أجل التصدي للاستعمار، بطريقة جماعية بينها ، بحيث نجد أبرز التوجهات والتنظيمات الوحدوية في الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية تلك التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية بتأسيس ((مكتب المغرب العربي)) و((لجنة تحرير المغرب العربي)) و((جيش العزيمة))، وهي تنظيمات سياسية/ عسكرية تؤكد وحدة النضال لمواجهة الاستعمار الواحد، والتي مهدت لنشأة اتحاد المغرب العربي سنة 1989 [4] .

[1]-محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2004،ص4-5.
[2]-داهش، **مرجع سابق**،ص06.
[3]-نفس المرجع،ص07.
[4]- الكثيري، **مرجع سابق**، ص125

الحضارية:

التاريخ الحضاري للمغرب الكبير بدأ من المرحلة الفينيقية في القرن العاشر قبل الميلاد، متتابعا بوصول عقبة بن نافع الى شمال افريقيا حتى شواطئ الأطلسي، و لبى عقبة بوصوله حاجة المنطقة الى الوحدة، و توج مسيرة الفتح الاسلامي بالاندماج بين العنصر الأمازيغي و العنصر العربي في شخصية انسانية واحدة، فسكان المغرب العربي اليوم هم نتاج امازيغي- فينيقي – عربي.[1]

كما تعاقبت عدة حضارات على بلاد المغرب العربي ،إفريقية رومانية، بيزنطية وإسلامية عربية وصولا إلى الغزو الأوروبي إلا أن السكان الأصليون، هم البربر وهو اسم أطلقه الإغريق على من يتكلمون بلغة غير لغة الإغريق ،أما البربر أنفسهم فيطلقون على أنفسهم اسم" الأمازيغ " وهو يعني في لغتهم "الأحرار .[2]"فالبربر هم سكان المغرب العربي الأصليون قبل الفتوحات الإسلامية ،فحسب دراسة الباحث" سعد الدين إبراهيم " التي أجراها في تسعينات القرن العشرين حول إحصاء البربر ونسب تواجدهم على مستوى دول المغرب العربي توصل إلى أن عددهم يفوق 15 المليون نسمة ،أي ما يوازي خمس سكان الإقليم فهم يشكلون % 30 من سكان المغرب الأقصى ومابين 20-25 %في الجزائر إضافة إلى توزعهم في عدة قرى بالجنوب التونسي وفي الركن الجنوبي الغربي من ليبيا[3].

وبعد الفتح الإسلامي اختلط البربر بالعناصر العربية المهاجرة لتنتشر بذلك اللغة العربية، والدين الإسلامي في بلاد المغرب العربي.

اللغة : لقد كانت اللغة البربرية هي السائدة في البلاد المغاربية قبل الفتح الإسلامي ، لكن سرعان ما ظهرت اللغة العربية ومن ثم أصبحت اللغة العربية لغة رسمية في العلم والإدارة وما تجدر الإشارة إليه أن التعريب لم يكن بصفة قصرية إذ ترك للسكان كل حرياتهم في استعمال لهجاتهم المحلية التي لازالت حية إلى يومنا هذا في جل أقطار المغرب العربي[4].

---

[1]-اسماعيل بولروابح، **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي**، مذكرة ماجيستير، علوم سياسية، جامعة الجزائر03،2010،ص44.

[2]-**نفس المرجع**،ص45.

[3]- سعد الدين ابراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي مشروع اشراف المستقبل**،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1988، ص112-113.

[4]- camille lacoste et durjardin, **littérature bérbére : des trésors d'oralité**,paris : edition la découverte 1995,p180-181.

الخريطة04: انتشار اللغة العربية كلغة رسمية في دول المغرب العربي.

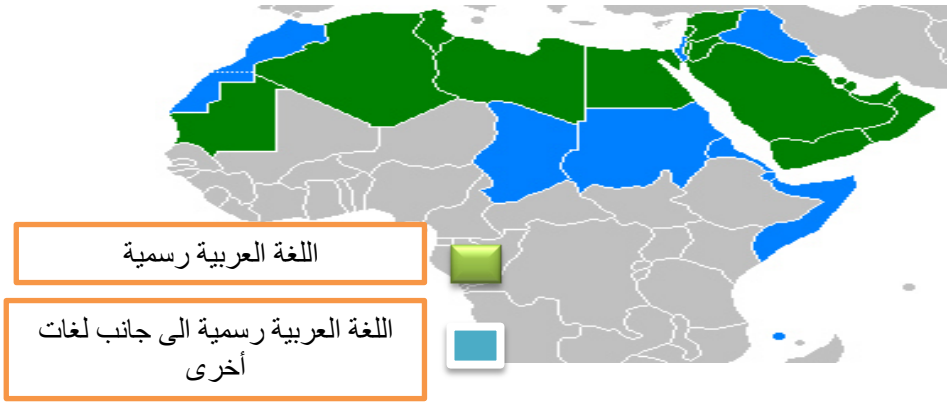

المصدر: المغرب_العربي http://ar.wikipedia.org/wiki/ /

الدين: يعتبر الدين والأقليات الدينية، أحد المحددات الأساسية للنزاعات الداخلية التي تهدد أمن الدول، لان الأقليات الدينية تعتمد دائما على الدعم الخارجي من أجل تحصين وتقوية نفسها. واذا أتينا الى منطقة المغرب العربي ، نجد أنها بعيدة عن هذه المشكلة باعتبار الدين الاسلامي هو السائد في المنطقة المغاربية[2]. ومنه فان تشبث سكان المغرب العربي بلغتهم البربرية وعاداتهم وتقاليدهم القديمة لم تمنعهم من الدخول في الإسلام بالرغم من أن انتشار الإسلام ببلاد المغرب قد استغرق وقتا طويلا يزيد عن ثلاثين سنة على عكس فتح بلاد الشام ومصر ثلاث سنوات والعراق أربع سنوات ،بلاد فارس سبع سنوات حيث ارتد المغاربة أكثر من اثنان وسبعون مرة وهذا يؤكد قول" عمر بن الخطاب "لما خاطب الجند قائلا: "**إياكم وإفريقيا فإنها فرقت المسلمين**" لكن بعدما تأكد المغاربة من أن الدين الإسلامي ليس بإيديولوجية لسلطة خارجية، اعتنقوه ودافعو عنه رغم اطلاعهم الجزئي عليه. وقد تبنى المغاربة المذهب المالكي، المخلص في جوهره للقرآن والسنة، النافر من كل تأويل، ولعل هذا المذهب كان أقرب إلى نفوس المغاربة الذين يخشون الخوض في متاهات الجدال والابتعاد عن أراء الخوارج والمعتزلة .وبذلك انتشر" مذهب مالك بن أنس "حتى أصبح يحكم غيابيا إفريقية بموطئه ومخلصيه .وهكذا ظلت البلاد المغاربية تدين بالدين الإسلامي إلى يومنا[1].

[1]-ابراهيم، **مرجع سابق**،ص120.

ب)فرص الدول المغاربية: تتلخص فرص الدول المغاربية في النقاط التالية:

_ يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، فالمغرب وتونس تمتلكان امكانيات زراعية ورعوية لابأس بها، وامكانيات سياحية هائلة، وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد، ناهيك عما تمتلكه الجزائر وليبيا من احتياطات هائلة من النفط والغاز (أنظر الملحق 03)، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم، وتعتبر ثاني أكبر مصدر له، وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر مالكي احتياطي النفط العالمي[1].

_ وصل عدد سكان المغرب العربي الى 100 مليون نسبة عام 2010، مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من الحجم المتوفر والمزايا النسبية، ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يخلق فرص العمل، ويعزز القدرات التنافسية ويطور القدرات التقنية لهذه الصناعات[1].

_ يضم المجتمع المغاربي شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والانتاج، وبتوفير امكانيات التعليم التطبيقي والتدريب المهني المناسب الذي يُفي بمتطلبات سوق العمل، فان هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها، وبنظرة متفحصة للطاقة البشرية المغاربية العاملة في أروبا وأمريكا وكندا يتبين حجم هذه الطاقات، ومدى امكانية الاستفادة منها في حال توفر الظروف المناسبة[2].

_ ان المداخيل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر وليبيا يجب أن يستفاد منها في تنمية المنطقة، ودعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري بدلا من تكديسها في مصارف عالمية وتدويرها لأسواقا أخرى.

_ تمتلك الدول المغاربية موقعا مميزا جنوب البحر الأبيض المتوسط، ويطل على المحيط الأطلسي، ويمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية من نقل جوي وبحري، وانشاء مناطق صناعية تستوعب الأيدي العاملة الماهرة (مغاربية، عربية وافريقية)، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة لأرب التجمعات الاقتصادية[3].

[1] - بولروابح، **مرجع سابق**، ص76

[2] - ابراهيم، **مرجع سابق**، ص123.

[3] -مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1989،ص73.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية:

على الرغم مما تتمتع به المنطقة المغاربية من عوامل قوة، وفرص تجعلها لتنافس الدول الكبرى اذا ما استغلتها بطرق ايجابية الا أن استغلالها تواجهه عدة تحديات على مختلف المستويات:

أ)–التحديات الداخلية للدول المغاربية:

شهدت دول المغرب العربي الخمس نموا اقتصاديا مهما و زيادة في الناتج الداخلي الخام، مقارنة بالكثير من المناطق في العالم مثل جنوب و شرق آسيا بحيث .يشير البنك العالمي إلى أن ما يقارب 16مليون منصب عمل سيتوفر في المنطقة في الفترة ما بين 2000 إلى2020، لكن إشكالية البطالة لاتزال ذات مستوى مهم بين الشباب في المنطقة[1].

الا أنه حتى على المستوى السياسي الأمني، تحاول كل دولة مغاربية أن توجه سياسيتها لتحقيق أكبر قدر من المصالح، لكن قدرة هذه الدول على تمثيل نفسها تبقى جد محدودة لما تواجهه من تحديات أمنية داخلية، بحيث يرى بعض المحللين أن منطقة شمال افريقيا والمغرب العربي تحديدا لن تعود كما كانت في السابق. حيث وفي 14 جانفي 2011 غادر الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي البلاد تحت ضغط الشارع التونسي، بعدها بأيام تشكل المجلس الانتقالي الليبي ببنغازي والممثل للمعارضة الليبية، بحيث تلقى هذا المجلس دعم العديد من القوى الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا، اذ تدخل الحلف الأطلسي عسكريا للاطاحة بالنظام الليبي السابق. ليقتل الرئيس الليبي معمر القذافي بعد فترة قصيرة من التدخل[1]. هذه الأحداث المتسارعة التي شهدتها المنطقة سيكون لها نتائج مهمة، لأن الدول التي تعرضت لها ذات ثقل استراتيجي كبير في منطقة الشرق الأوسط افريقيا والمنطقة المتوسطية، وعليه سوف نتطرق لكل دولة مغاربية على حدا من حيث التحديات الداخلية التي تواجهها .

الجزائر:

عرفت الجزائر جملة من الاحتجاجات والمظاهرات، بحيث كانت أولى مظاهر الاحتجاجات في بداية الثمانينات تحديدا في 1980 مع أحداث الربيع الأمازيغي في منطقة القبائل، ثم أحداث أكتوبر 1988، تلتها الأزمة الأمنية التي دخلتها الجزائر لفترة عقد من الزمان. فالوضع الاقتصادي في تلك الفترة تدهور الى حد كبير: البطالة، أزمة السكن، ارتفاع الأسعار، مع انخفاض كبير في أسعار البترول

[1] - هشام محمود الأقداحي، **قضايا قومية معاصرة**، مصر :مؤسسة شباب الجامعة، 2009 ، ص18 .

سنة 1985، جعلت الشباب الجزائريين يدخلون في حالة اللا أمل. تلتها احتجاجات سنة 2001، بحيث حدثت العديد من التغيرات المهمة على المستوى السياسي في الجزائر مؤخرا، وأهم هذه التغييرات تصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يوم 15 أفريل 2011، عن ضرورة ادخال اصلاحات تشريعية ودستورية من أجل تقوية الديمقراطية التمثيلية، كذا رفع حالة الطوارئ التي دخلتها البلاد منذ 09 فيفري 1992 ، حيث تم ذلك بأمر رئاسي في يوم 24 فيفري 2011، يشير بعض المحللين الى أن هذه الاصلاحات السياسية راجعة لموجة التغيير في الشرق الأوسط، فقد عرفت الجزائر سلسلة من الاحتجاجات في بداية جانفي 2011، تعود لارتفاع الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية مثل السكر والزيت. حيث توفي خمسة أشخاص وجرح 800 آخرون في العاصمة وبعض المدن الجزائرية على غرار قسنطينة ووهران ومنطقة القبائل. كما أنه ومع حادثة انتحار التونسي بوعزيزي حدثت حوادث انتحارية متفرقة، لكن السلطات الجزائرية استطاعت التحكم في الّأوضاع مما جعل الواقع الأمني في الجزائر أقل حدة بالمقارنة مع باقي دول المغرب العربي[1]

ليبيا:

تأثرا بما حدث في تونس ومصر، بدأت الاحتجاجات والمظاهرات في ليبيا في 15 فيفري 2011 ضد الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي في كل من مدينتي بن غازي والبيدا. نظم المعارضون أنفسهم، وقاموا بانشاء المجلس الوطني الانتقالي، الذي تلى الترحيب والدعم الغربي على وجه الخصوص. حيث بدأت المواجهات بين الطرفين. وفي 17 مارس قرر مجلس الأمن وجوب اللجوء الى استخدام القوة العسكرية ضد جنود القذافي، وذلك بالقيام بهجمات جوية. في 19 مارس حدثت عملية عسكرية دولية بمبادرة من طرف فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على طرابلس، وذلك لأن الأحداث الليبية تعتبر الأكثر دموية وعصفا بالأنفس والأرواح بين نظيراتها من مسارات وأحداث الحراك العربي نتيجة اشتداد القبضة بين القذافي ومعارضوه الذين اتخذوا من مدينة بنغازي مكانا لقيادة أركانهم بعد اعلانهم لانشاء المجلس السابق الذكر بتاريخ 05 مارس 2011 كممثل وحيد للشعب الليبي[2].

دفعت طبيعة النظام والمجتمع الليبي بمسار الأحداث نحو العنف والاقتتال، فقد انعكس غياب البنى والمؤسسات السياسية على التأطير الحسن للمعارضة التي وجدت نفسها مشدودة الى نداء القبيلة

[1] - كمال القصير، **الحزام الجغرافي وتحديد الأولويات الأمنية للمنطقة** مركز الجزيرة للدراسات، ljazeera.net/reports/2014 جانفي 2015 ، 17:41

[2] - عبيد إميجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**، http://studies.aljazeera.net/reports/2014 2015/03/12 ،17:05

وعصبها، أكثر منها الى البرامج والبدائل السياسية. فبدأ الوضع في التأزم أكثر بعد خطاب سيف الاسلام القذافي بتاريخ 21 فيفري 2011 ، خطاب اعتبره معارضوه نظام أبيه "خطاب اعلان الحرب" لما تضمنه من لغة التهديد والوعيد، ما أدخل البلاد في منعرج أكثر دموية عجل بدخول "منظمة الأمم المتحدة"، و"المحكمة الجنائية الدولية" "والجامعة العربية" و"حلف الناتو" على خط الأزمة الليبية. فسرعان ما أصدرت الأمم المتحدة بتاريخ 26 فيفري 2011، القرار 1970 القاضي بفرض حظر على الأسلحة وتجميد أصول عائلة القذافي وكل استثماراتها بالخارج[1].

وقامت الجامعة العربية بتاريخ 02 مارس 2011 بتعليق عضوية ليبيا بها... وغيرها من ردود الأفعال الدولية، لكن تسارعت الأحداث الدولية الى أن وقع القذافي في يد معارضيه بتاريخ 23 أوت 2011، فتمت مطاردته الى مدينة سيرت التي لجأ اليها باعتبارها مسقط رأسه في ظل توالي الأخبار وتضاربها حول حقيقة تواجده بالتراب الليبي من عدمه، الى أن تم القبض عليه بتاريخ 20 أكتوبر 2011 اللذين قتلوه بعد أن أهانوه. لكن وفاة القذافي لم تعني أبدا نهاية الفوضى بليبيا حيث أنتجت تفاعلات عام 2014 مشهدًا سياسيًّا بشرعيتين متنازعتين؛ مؤتمر وطني عام في طرابلس متمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الاعتراف الخارجي، وهو البرلمان الذي انتخب في جوان 2014 في خضم أحداث سياسية تمثلت في الخلاف بين أكبر المكونات السياسية الليبية؛ متمثِّلة في حزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء المحسوبين على التيار الإسلامي، وكتلة تحالف القوى الوطنية المصنف ليبراليًّا أو مدنيًّا.[2]

المغرب الأقصى:

بعد ثمانية سنوات تحديدا منذ سلسلة الهجمات الانتحارية التي ضربت الدار البيضاء في 16 ماي 2003، ضرب الارهاب المغرب الأقصى مرة أخرى في 28 أفريل 2001 في القلب السياحي لمدينة مراكش منطقة جامع الفنا، من خلال تفجير قنبلة ذات تحكم عن بعد في احدى المقاهي، اذ قتل 16 شخصا من بينهم 13 سائحا أجنبيا. تبنى تنظيم القاعدة الهجوم، وأعلنت السلطات المغربية وقتها عن بدئها بتحقيق عام و شامل حول الحادثة، لكن طالبت المعارضة أن لا تكون مكافحة الارهاب عذرا لتجميد الاصلاحات الديمقراطية التي بدأ بها النظام[3].

[1] - لخضاري، **مرجع سابق**،ص432.
[2] - نفس المرجع،ص435.
[3] - الأقداحي، **مرجع سابق**،ص150.

تأثرت المملكة المغربية بدورها بالاحتجاجات الشعبية للعديد من الدول في الشرق الأوسط، التي سقطت بسببها أنظمة بعض الدول العربية على غرار تونس وليبيا ومصر واليمن، في 09 مارس 2011، وفي خطاب له أمام الشعب المغربي أعلن الملك المغربي محمد السادس على أنه يرحب بمطالب شعبه الاقتصادية والسياسية، مبرزا أهم المحاور التي تنطلق منها التعديلات، وعلى رأسها تقوية دور رئيس الوزراء، احترام الحقوق والحريات الفردية، استقلالية القضاء، كذا الاعتراف بحقوق الأمازيغ في المغرب، مبينا أن الاصلاحات الدستورية والديمقراطية مهمة، ويجب القيام بها للنهوض بالبلد والحفاظ على استقراره[1].

يحاول المغرب الأقصى تقوية وجوده في المغرب العربي وافريقيا، على الأقل في منطقة الساحل والبحر الأبيض المتوسط، من خلال سعيه للاستيلاء على اقليم الصحراء الغربية بهدف دعم مركز وقوة الدولة على تدعيم الاقتصاد الوطني عن طريق ظم أقاليم أخرى مثل موريتانيا التي كانت في يوم ما مطمعا للسياسة المغربية. وبقي المغرب الى يومنا هذا يحتل الصحراء الغربية سعيا منه الى التوسع، مما جعله يربط علاقاته مع العديد من الدول الأجنبية، مما جعل المنطقة أمام تحدي أصعب وهو التواجد الأجنبي في المنطقة[2].

تونس: يرى بعض المحللين أنه ومع قدوم الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي زاد من صلاحيات الرئيس أكثر من ما قام به الرئيس الذي سبقه بورقيبة. حيث أصبح هو المقرر الوحيد والأساسي، ممسكا بكل السلطات والصلاحيات. لكن من الناحية الاقتصادية ظهر اهتمامه بالانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي بشكل مهم، حيث شجع بن علي على الاستثمار وخلال 21 سنة خطت تونس خطوات مهمة على مستوى الاقتصادي، وفي سنة 2010 كانت نسبة النمو الاقتصادي تقدر ب3،8 % ، 9’43 مليار دولار، غير أن البلاد كانت تعاني من الفساد الاقتصادي وعدم التوازن في التوزيع. فعلى سبيل المثال تمتلك جماعات مقربة من السلطة ما نسبته 40% من الاقتصاد التونسي. أما فيما يتعلق ببرامج التنمية فقد تم تهميش المناطق الداخلية والجنوبية. ومع سنة 2010 ظهرت بوضوح عيوب الاقتصاد التونسي من بطالة وفساد وغياب

[1] -قصير، **مرجع سابق**،ص06.
[2] -قصير، **مرجع سابق**،ص15.

العدالة في التوزيع وتنفيذ برامج التنمية، فعلى سبيل المثال وصلت البطالة بين حاملي الشهادات ما يقارب 30%.[1]

وعليه فان موجة الاحتجاجات الشعبية في تونس التي أطلق عليها اسم الثورة، والتي بدأت في 17 جانفي 2010، قد انطلقت من أسس اقتصادية، حيث يمثل الشباب فيها نسبة كبيرة 40% من التونسيين يعتبرون تحت سن 25 سنة، ويواجهون البطالة ومستقبل غير معروف في ظل الفساد السياسي والوعود التي قدمها نظام زين العابدين بن علي، والتي لم يبدأ بتنفيذها مما جعل التونسيين يعتبرونها وعودا شكلية لتهدئتهم، وبهذا أصبحت تونس تعيش حالة من اللااستقرار، كمثيلاتها من الدول المغاربية، على غرار ليبيا مثلا[2].

موريتانيا: قد تختلف التحديات الداخلية التي واجهتها موريتانيا، عن تلك التي تواجهها ليبيا وتونس بحيث شهدت موريتانيا في 19 أفريل 2006 انتهاء المرحلة الانتقالية التي دخلتها البلاد منذ انقلاب 03 أوت 2005، والذي قام به مدير الأمن الوطني العقيد اعلي بن محمد ولد فال، والذي أصبح رئيس المجلس العسكري الحاكم، شاركه في الانقلاب قائد الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز، حيث أعلن الانقلابيون حينها أن هدفهم هو الاطاحة بالنظام التسلطي للرئيس المخلوع معاوية ولد سيد احمد الطابع[3].

قام المجلس العسكري الموريتاني بعدة تعديلات على الدستور سنة 2006، وذلك لتقليص السلطات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مواجهة السلطة التنفيذية والتشريعية، كذا أصبحت مدة الرئاسة خمس سنوات عوضا عن ستة سنوات، ويحق للرئيس اعادة انتخابه لعهدة واحدة فقط حسب ما جاءت به المادة 28، فقد كانت العهدة مفتوحة بدون حد أقصى[4].

منذ جويلية 2009 والوضع السياسي في موريتانيا هادئ مع فوز محمد ولد عبد العزيز في الدور الأول في الانتخابات الرئاسية ، وهو جنرال متقاعد في الجيش الموريتاني، أصبح رئيسا للبلاد بعد الانقلاب الذي حدث في 14 أوت 2008، ضد أول رئيس مدني منتخب بشكل ديمقراطي سيد ديدي ولد الشيخ عبد اللهي، هذا الانقلاب وضع الدولة في أزمة مؤسسات استمرت سنة كاملة.

---

[1] - ولد أباه السيد، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير**، بيروت: دار الجداول للنشر والتوزيع، 2011،ص77.

[2] - **نفس المرجع**، ص79.

[3] -ولد السالك ديدي، **التحول الديمقراطي في موريتانيا**، http:// www. Isnan. Net/ motules/ article . 2015/03/14، 14:00.

[4] -**نفس المرجع**،ص02.

وفي جوان 2009 تم الاتفاق في داكار على اجراء انتخابات وأكد عبد العزيز انه سيسمح بالرقابة الدولية على هذه الانتخابات، وخلال هذه الفترة بدا الضغط على الرئيس الموريتاني من طرف القوى الدولية للمشاركة في مكافحة الارهاب في منطقة الصحراء والساحل[1].

كما شهدت علاقة النظام الموريتاني مع فرنسا توترا ملحوظا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك حين اعتبرت واشنطن ولد الطايع حليفها الأول في الحرب على الارهاب في غرب افريقيا، ووصل هذا التوتر ذروته في فيفري 2005، حين اختارت الولايات المتحدة الأمريكية الأراضي الموريتانية للقيام بتدريبات الرد السريع للحلف الأطلسي، اذ اعترضت فرنسا على ذلك ورفض الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك زيارة الرئيس الموريتاني لباريس في مارس 2005، وهو ما يفسر عدم ادانه فرنسا للانقلاب.

بالنسبة للوضع الأمني في موريتانيا فمنذ 2007 بدا تنظيم القاعدة يهاجم المصالح الأجنبية في البلاد، حيث قام انتحاري بعملية تفجير أمام السفارة الفرنسية، وفي منتصف نوفمبر من نفس السنة قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي باختطاف رعايا اسبان تم تحريرهم في أوت 2010.[2]

ان نسبة مهمة من الارهابيين المنظمين لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي هم موريتانيون، وعليه دخلت موريتانيا في تعاون عسكري مع المنطقة، خاصة في مجال المعلومات، وتم تكثيف الرقابة على الحدود . وفي جويلية 2010 قدمت فرنسا الدعم للجيش الموريتاني لدخول الحدود المالية[3]. وانطلاقا من كل ما سبق ذكره وضعت الأمم المتحدة موريتانيا في المرتبة 136 انطلاقا من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث كانت في المرتية 154 سنة 2009،[4] لكن مازال الوضع الاقتصادي والاجتماعي متردي في موريتانيا، حيث أن مواطن اثنين يمكنه توفير حاجاته الضرورية، كذا طلبات العمل كل سنة تزيد 30000، في حين لم تستطع الدولة توفير أكثر من 16000 منصب عمل، كما نلاحظ كذلك أنه لم تمثل موريتانيا استثناءً من سيطرة العملية الانتخابية على المشهد السياسي في المغرب العربي عام 2014، وما زال المشهد الموريتاني رهينًا بعقدة "العسكر والسياسة"، وموريتانيا السياسية ما زالت غير قادرة على التغلب على موريتانيا العسكرية، وهذا ما يشير إلى أن التجربة

[1]- ادريس أحمد، **منطقة الساحل الافريقي وأمن المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع04، فيفري 2011، ص09.
[2]- أحمد، **مرجع سابق**،ص30.
[3]- Francisco J.carillo**, les défis du Maghreb Arabe**, Algérie : Afkar/idees , été 2004,p116.
[4]- تقرير التنمية البشرية، **التغلب على الحواجز**، www.un.org/ar/2009

الانتخابية في موريتانيا قد وصلت درجة متقدمة من الضعف؛ بسبب الاهتمام بالجانب الشكلي في موضوع الانتخابات كوسيلة لحل الأزمات السياسية[1].

وقد شهدت البلاد انتخابات رئاسية في سنة 2014، وعكست نتائجها بفوز الرئيس محمد ولد عبد العزيز استمرارًا للوضع السياسي القائم منذ انقلاب صيف عام 2008[2].

نجحت السلطة في موريتانيا في إحداث تصدُّع بجدار المعارضة، ولم يمثِّل موقف المعارضة وخيارها مقاطعة انتخابات الرئاسة تحديًا كبيرًا لتوجهات السلطة، وتبدو المعارضة برأسين؛ ويظهر ذلك من خلال الانقسام حول الاستجابة لدعوات الحوار التي تطلقها السلطة؛ حيث إن القوى السياسية المكوِّنة للمنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة المعارض في موريتانيا، تواجه خلافات قوية حول الحوار مع الحكومة، وقد شكلت تنسيقية لمواجهة الرئيس ولد عبد العزيز في الانتخابات[3]. لتبقى موريتانيا بذلك متخبطة في الانقلابات المتتالية على السلطة.

وعليه نلاحظ مسار سياسي وأمني مضطرب في ليبيا، استقرار نسبي بالجزائر، وسعي للخروج من التجربة الانتقالية في تونس، ومحاولة لإنجاح تجربة الإسلاميين في تحالفهم مع الملكية في المغرب، وديمقراطية بعباءة عسكرية في موريتانيا، وكذلك أوضاع أمنية معقدة تجلب خيارات خارجية عسكرية إلى المنطقة، وتزيد من تأزم الأوضاع بالمنطقة المغاربية، مما يخلق بيئة مناسبة لتنامي الارهاب وتطورة في الاقليم المغاربي.

[1] -أحمد، **مرجع سابق**،ص34.

[2] Francisco **Op.Cit** ,p118

[3] - **Idem**

ب)- **التحديات الاقليمية: فشل اتحاد المغرب العربي.**

تعتبر منطقة المغرب العربي من أهم المناطق الاقليمية التي تشترك في العديد من الخصائص، و ذلك لكونها تاريخيا تعد كيان واحد إلى حد ما .حاولت دول المنطقة إعادة بناء كيان مشترك من خلال اتحاد المغرب العربي، لكن وعلى الرغم من توافر عوامل الوحدة بين دول المغرب؛ متمثلة في وحدة الدين واللغة والتقاليد والثقافة، والتشابه إلى حد كبير في الاقتصاد والظروف الطبيعية والمناخية والروابط الجتماعية، إلا أن كل هذه العوامل المشتركة لم تساعد الاتحاد المغاربي على تحقيق أهدافه، و أن يكون قويا بمستوى قوة النقاط المشتركة الموجودة بين بلدانه[1].

وهذا ما يأكده كل من[2]:

-**الفشل السياسي**: ان ما يدل على فشل اتحاد المغرب العربي ساسيا، هو توقف مجلس الرؤساء عن الاجتماع منذ سنة 1994، على الرغم من المحاولة التونسية لسنة 2012 التي فشلت بسبب قضية الصحراء الغربية، وهذا ما يجسد عدم وجود ارادة سياسية ولا حتى شعبية لتحقيق هذا الاتحاد.

-**الفشل الاقتصادي**: ان أهم مجال يؤكد فشل الدول المغاربية في تحقيق الاتحاد هو المجال الاقتصادي حيث قيم صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الخام لسنة 2011 الخاص بمجمل الدول المغاربية ب0,57% من الناتج المحلي العالمي على الرغم مما تتمتع به هذه الدول من مميزات في قطاع المحروقات (خاصة ليبيا والجزائر).

-الفشل التجاري: لا تتعدى المبادلات التجارية بين الدول المغاربية 2 الى 3 % في حين تصل مبادلاتها مع الدول الأروبية ما نسبته 50 الى 70%، حيث أكد أحد الخبراء الاقتصاديين أن الجزائر استوردت سنة 2011 ما نسبته 0,6% من المنتوجات الزراعية من المغرب لكن قدرت معاملاتها مع فرنسا واسبانيا ب 40% في نفس المجال، على الرغم من أن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية ستكون أقل تكلفة، أقرب مسافة ، أقل مجهود.

-**الفشل الاجتماعي**: ان نسق العولمة المتسارع زاد من سقوف المطالب الاجتماعية في الصحة والتعليم والسكن ومجالات الرعاية الاجتماعية، وخلق أنماط استهلاكية جديدة، الأمر الذي يُملي على

[3]- ابراهيمي، **مرجع سابق**،ص120.

[2]- الحناشي عبد اللطيف، **صعوبات وأفاق تفعيل إتحاد المغرب العربي** ، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23،2013،ص22.

الحكومات ترشيده وتلبية الممكن منه، ولن يتم ذلك الا بتحقيق معدلات نمو عالية تتجاوز معدلات النمو في الدول المغاربية معدلات نمو سنوية تتراوح ما بين 4% و 5%، فانها ستحتاج الى أكثر من 20 عام لتحقيق مستوى دخل فردي يقترب من مستوى دخل مواطني الدول المتقدمة[1].

لكن ان هذا الفشل الذي تعاني منه الدول المغاربية في تحقيق الاندماج والتكامل، كان سببه جملة من التحديات أهمها:

-المعوقات الضرفية:

-الواقع الأمني المغاربي: نظرا لما تعيشه الدول المغاربية اليوم بعد ما خلفه الحراك العربي من لااستقرار داخلي بهذه المناطق خاصة في ظل ما تعيشه ليبيا اليوم، مع وجود برلمانيين وحكومتين، بالاضافة الى تنامي الارهاب والتيارات المتطرفة التي وجدت البيئة المناسبة لتحقيق أهدافها والقيام بتحركاتها، ومنه طغى الهاجس الأمني والسياسي على المنطقة مما دعم النظرة القطرية بغية تحقيق الاستقرار الداخلي كأولوية في اطار ما تعيشه المنطقة من مشاكل وأزمات لكن الأمر عرقل مسيرة التكامل[2].

-**الاعتماد على مشاريع أجنبية على حساب الجهوية:** أهمها مشروع الشراكة الأرومتوسطية، حيث سارعت كل من تونس في 1995 والمغرب في 1996 الى عقد اتفاق شراكة ظنا منها أنها ستنجي مكاسب اقتصادية أكبر من التكتل الجهوي، أما الجزائر فتأخرت في ابرام الاتفاق الى غاية 2002، أما موريتانيا فبقيت خارج مسار برشلونة مما أدى الى تجميد نسبة المبادلات والمعاملات التجارية بين الدول المغاربية التي بقيت جد ضئيلة بالمقارنة مع تلك التي تحققها مع الدول الأجنبية، مع العلم بأن أساس التكتل الاقليمي هو الاعتماد المتبادل بين الدول المغاربية[3].

[1]- **نفس المرجع**،ص25.
[2] - أحمد، **مرجع سابق**، ص82.
[3] - المديني توفيق ، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006، ص56

-المعوقات المزمنة: هي تلك التي صاحبت ميلاد اتحاد المغرب العربي وعرقلته ولم يتم التوصل الى تسويتها، أهمها ما يلي:

قضية الصحراء الغربية: هنا نتسائل كيف تعرقل قضية الصحراء الغربية اتحاد المغرب العربي رغم أنها سابقة لوجوده؟

انطلقت الجزائر من أن القضية مطروحة على هيئة الأمم المتحدة وهي وحدها المؤهلة لايجاد الحل الذي يرضي الأطراف المتنازعة، كما لن تتخلى الجزائر عن مبدئها الداعم لحق الشعوب في تقرير مصيرها، في حين تتمسك المغرب بموقفها القائم على مبدأ الحق التاريخي كتبرير لتحركاتها، كاطار مرجعي تُبنى عليه مختلف الحجج المغربية في مطالبتها باسترجاع إقليم الصحراء الغربية باعتباره جزءا من المغرب الضائع الذي يجب استرجاعه.

وعلى الرغم من كل محاولات التسوية سواء الاقليمية منها أو الدولية عن طريق المبعوثين الأمميين بالاضافة الى الحلول التي تبناها مجلس الأمن، الا أنه اتضحت رغبة المغرب ومن ورائه أمريكا في ادماج الصحراء مع المغرب، لكن ما هو في حقيقة الأمر الا ذريعة اتخذته المغرب في كل مرة لتعطيل العمل المغاربي المشترك[1].

طبيعة المعاهدة المُؤسسة لاتحاد المغرب العربي:

ان معاهدة مراكش ومنذ دخولها حيز التنفيذ كانت تشوبها بعض العيوب التي أثرت على مسيرة الاتحاد أهمها مايلي[2]:

-مفهوم الاتحاد: على عكس كل التجمعات الاقليمية لم يحدد نص المعاهدة ما المقصود بمعنى اتحاد المغرب العربي وما هي الدول المشكلة له وان كان ضمنيا يضم الخمس دول التي حضرت القمة التأسيسية وصادقت على المعاهدة.

-كيفية اكتساب العضوية أو فقدانها: نتيجة للفراغ القانوني المتعلق بكيفية اكتساب العضوية، اصطدم الاتحاد في أفريل 1994 بطلب مصر للانظمام الى الاتحاد كعضو مراقب، الأمر الذي أثار أشكال قانوني يتطلب تعديل نص المادة 17 التي تنص على امكانية قبول أعضاء آخرين.

[1] - الجابري محمد عايد، **وحدة المغرب العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1987،ص56.

[2]- بوقارة حسين، **إتحاد المغرب العربي: بين الواقع و الآفاق** ، الجزائر: المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، العدد 2، 1996.

كما لم يتم النص في المعاهدة على كيفية فقدان العضوية وكأنه حكم على الدول الخمس البقاء في الاتحاد حتى وان لم تعد ترغب في ذلك، ونتيجة لذلك تجمد عمل الاتحاد لأكثر من 12 سنة، لأنه لو تضمنت المعاهدة امكانية انسحاب أو فقدان العضوية لتمكن من مواصلة مسيرته في حالة اعتراض أي عضو لأي سبب كان مثلما حصل مع المغرب.

مركزية القرارات: لم تشر المعاهدة الى امكانية التفويض واعتبرت أن مجلس الرئاسة هو الوحيد الذي يملك الحق في اصدار القرارات، الأمر الذي ساهم في عرقلة سير عمل الاتحاد ، خاصة وأنه لم يجتمع منذ 1994.

قاعدة الاجماع: بحيث يكفي اعتراض طرف واحد على أي مشروع قرار لتعطيل هذا الأخير.

مبدأ الاجماع لتنفيذ الاتفاقيات: اذ لا يمكن تنفيذ أي اتفاقية الا بعد مصادقة الدول الخمس عليها ففي خلال أربعة سنوات تم اعتماد 37 اتفاقية ولم تدخل حيز التنفيذ سوى 06 منها فقط والبقية مازالت معلقة الى يومنا هذا[1].

التحديات الدولية:

-التنافس الأجنبي على المنطقة المغاربية:

تشكل منطقة المغرب العربي ورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية، وساحة لاستقبال الصراع في حقبة الثنائية القطبية بين الشرق والغرب، واستمرت إلى حد الآن مع بروز الاتحاد الأوروبي.ولذلك وقعت المنطقة في استقطاب سياسي جر دولها إلى الانتماء لأحد المعسكرين المتصارعين في حقبة الحرب الباردة بانقسامها إلا محورين منذ استقلالها إلى غاية 1990 .[2]

أما بعد الحرب البادرة، فقد مثلت منطقة المغرب العربي بؤرة اهتمام القوى الجديدة أوروبا وأمريكا مما جعلها موضوع منافسة بينهما.

1. اهتمام الاتحاد السوفياتي بالمنطقة:

انصب اهتمام الاتحاد السوفياتي بالمنطقة بهدف الوصول الى البحار المفتوحة على البحرين المتوسط والأسود، وهي أهداف ثابتة في سياسته الخارجية، فالبحر الأسود بالنسبة له، يعتبر الطريق الرئيسي

[1] -ز غلول، **مرجع سابق**،ص99.

[2] - موني عليلي، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسيةو العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2002،ص64.

المؤدي إلى البحر المتوسط وبالتالي إلى منطقة أوكرانيا التي تعتبر من أهم المناطق الزراعية والصناعية بالنسبة له[1].

_نشر الإيديولوجية الشيوعية في المنطقة التي يعتبرها الغرب دائما محل أو منبع للمشاكل وملء كل متروكة من قبل الدبلوماسية الأمريكية نتيجة الحرب الباردة بين المعسكرين، وبالتالي تقديم المساعدة للثورات الوطنية لكسب دعمها في صفها.

_تأمين السيطرة على خطوط المواصلات التي تمر بين البحر الأسود إلى المضايق التركية، ثم إلى البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى المحيط الهندي.

_من أجل محاصرة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، أي بمعنى أن مهمة الاتحاد السوفياتي تتمثل في مزاحمة أمريكا في المنطقة وبالتالي ضمان سلامة الدولة السوفياتية من الهجمات المحتملة من الجنوب.

يستنتج من كل هذا أن الاتحاد السوفياتي قد انتهج سياسة دفاعية أكثر منها هجومية نتيجة عدم التدخل بصفة مباشرة في المنطقة[2].

2. اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة:

تحظى منطقة المغرب العربي بأهمية بالغة أمريكية من الزاوية العسكرية والإستراتيجية ، ولكن في المقابل نجد أن المنطقة مهددة عسكريا بسبب تعارض ارادة بعض الدول في بناء قدراتها العلمية والدفاعية المشروعة مع الإدارة الأمريكية في تجريد سكان الجنوب من السلاح بحجة محاربة الإرهاب والتطرف[2].

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم سلطة الشركات البترولية ماليا وسياسيا واقتصاديا في المنطقة بغية احتوائها اقتصاديا لاحقا، والتعامل بحكمة مع البلدان البترولية الناشئة. تدعم الولايات المتحدة الأمريكية تواجدها بالمنطقة عن طريق سياسة التحالفات مع الدول التي تدور في فلكها خاصة المغرب

[1] -نويهض وليد، **التنافس الأمريكي الفرنسي على المغرب والمشرق العربي**، صحيفة الوسط البحرينية، 2005.12.15، ص34.
[2] - نفس المرجع،ص35.

والجزائر، باعتبارها دولا محورية تخدم إستراتيجيتها المحتملة في أبعاد الاتحاد السوفياتي عن المنطقة مقابل ضمان الأمن والاستقرار والاستثمار في المنطقة.[1]

3-اهتمام أوروبا بالمنطقة المغاربية:

يعود الاهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي إلى ما قبل الحقبة الاستعمارية وما بعدها، فقد كانت المنطقة عبر المتوسط منطقة ممر في خدمة الإمبراطورية البريطانية، حيث يعتبر المتوسط أقصر طريق للهند بالنسبة لها في الوقت الذي كانت تحتل مصر، قبرص، مالطا، جبل طارق، وفلسطين، والخليج العربي.

أما دول المغرب العربي، فكانت من نصيب السيطرة الفرنسية باستثناء ليبيا التي كانت من حصة الاستعمار الإيطالي، أي أن المغرب العربي كان مجال نفوذ القوى الاستعمارية الأوروبية، وهي تراهن عليه بعد الحرب الباردة أن يكون مصدر قوة لها في مجال منافسة أمريكا فهو مخزن للتمويل بالثروة (النفط والغاز) ومصدر إمدادها بالقوة العاملة وسوقا واسعة لترويج المنتوج الأوروبي بشكل يساعد على امتصاص أزماتها الاقتصادية[2].

وبناء على ذلك يعتبر المغرب العربي في الإدراك الأوروبي امتداد للفضاء الأوروبي بجميع أبعاده الأمنية والاقتصادية والثقافية، وأن فصل هذا الفضاء عن أوروبا سوف يخل بمركز القوة الأوروبية في سلم القوى العالمية.

وبالتالي نجد أن المغرب العربي قد أُدمج في التقسيم الأوروبي في إطار ما يسمى بالمساعدات المشروطة ثم في السياسة المتوسطية الجديدة، وأخيرا في السياسة الانتقائية، بحيث أصبح معها التمييز في التعامل مع دول المغرب العربي كل منها على حده، ومنه التمييز بين ما تستوعبهم الشراكة (المغرب وتونس) وبين من يمكن أن يدخلوا في منطقة التبادل الحر (تونس، الجزائر، المغرب) وبين من يهمشوا (ليبيا وموريتانيا).

إلا أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكيك المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو، نجد أن هذه المتغيرات قد أحدثت تحولا عميقا في منطقة المغرب العربي، جر الدول الخمسة نحو الاستقطاب الأوروبي،

[1] -عليلي، **مرجع سابق**،ص90.

[2] - سعيد الشربيني وفاء ، **الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوربية المغاربية** ، مصر: سلسلة دراسات أوربية، العدد 1، نوفمبر،2007، ص17.

الأمريكي الذي يندرج في إطار ما يسمى بالليبرالية الجديدة المهيمنة، نجد أن حلفاء الاتحاد السوفياتي سابقا قد تضرروا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، فمن الناحية الاقتصادية نجد أن الجزائر وبعدها ليبيا تسارع إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها والتحول نحو الخوصصة واقتصاد السوق وما يتبع ذلك من آثار اجتماعية معقدة يمكن أن تعصف باستقرارها وذلك نتيجة للضغوطات الدولية والدول المانحة للمساعدات المشروطة. أما من الناحية السياسية والأمنية فنتيجة لفقدان بلدان المغرب العربي وخاصة ليبيا والجزائر لمصادر التسليح السابقة المتمثلة في الاتحاد السوفياتي توجهت نحو الغرب، حيث أصبح من السهل اختراق أمنها في إطار ما يسمى بالحفاظ على حقوق الإنسان والديمقراطية[1].

[1] - الأشهب خالد، **أوروبا والعرب والمستقبل**، مجلة أوروبا و العرب، العدد. 166 ،2000، ص12.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال تطرقنا للفضاء المغاربي في اطاره الجيوسياسي، اتضحت الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها المنطقة، سواء من الناحية الجرافية (مساحة، مناخ، تضاريس...)، أو من الناحية البشرية (تركيبة بشرية، لغة، عرق...)، الشيء الذي أوضح سبب تزايد الأطماع الأجنبية على المنطقة.

أما تحديدنا لمقومات وفرص دول المغرب العربي، من ثروات طبيعية، مقومات حضارية، وخاصة التاريخية، أثبتت العلاقة المبنية والمتأصلة التي تربط الدول المغاربية والتي يشهد عليها التاريخ، والتي من شأنها أن تصبح الدول المغاربية قوة اقليمية نافذة، اذا ما استفادت من هذه المقومات في بناء علاقاتها البينية، مما يشكل حاجزا متينا ضد كل أشكال التهديدات التي تواجهها المنطقة.

ان التحديات التي تواجهها المنطقة المغاربية، سواء على المستوى القطري الداخلي، خاصة في ظل بروز ما يعرف بالثورات العربية في كل من (تونس و ليبيا)، أو التي تأثرت بتلك الثورات في كل من (المغرب، موريتانيا)، والتي جعلت من دول المنطقة عرضة للاأمن واللااستقرار، أو على المستوى الاقليمي، خاصة بعد فشل اتحاد المغرب العربي في تحقيق أهدافه وغاياته التي وضع من أجلها، من خلال ابرام معاهدة مراكش سنة 1989، أو تلك التحديات الخارجية التي تأثر على على المنطقة المغاربية، خاصة في ظل تنامي التحديات الداخلية، والاقليمية للدول، مما جعل المنطقة المغاربية عرضة لتنامي التهديدات الأمنية، بما فيها الارهاب.

الفصل الثاني: تطور الظاهرة الارهابية بالمنطقة المغاربية

طوال عقود مضت ظل المغرب العربي ساحة لعمل و نشاط ما عرف بالإسلام السياسي' المتمثل في نشاط بعض الأحزاب والحركات التي تعمل من خلال الاعتماد على منطلقات دينية والمتوجهة بتأثير منها. و لم تكن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية متماثلة بين دول المغرب العربي و لا كان تأثيرها في المجتمعات متساويا، وعلى كل حال لم تخرج أي دولة من دول المغرب العربي عن كونها حاوية لنشاط تحركه.

المبحث الأول: نشأة الحركات الاسلامية في دول المغرب العربي.

الجزائر: ان الأوضاع التي عاشها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال نتيجة عدم الاستقرار السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي كانت كافية لبروز العنف السياسي والارهاب كوسيلة للتعبير عن الانشغالات والمطالبة بالتغيير، حيث عرفت الجزائر خلال الفترة الأولى من الاستقلال 1967/1962، صراع كبير بين عدة أطراف سياسية وعسكرية من أجل السلطة، حركة تمرد العقيد شعباني، تمرد حسين آيت أحمد، الانقلاب الذي قاده الراحل هواري بومدين سنة 1965 وأخيرا محاولة الانقلاب التي قادها العقيد الزبيري سنة 1967، أما في المرحلة الثانية من سنة 1988-1990، كانت نتيجة حتمية للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد من جراء انخفاض سعر البترول وتفاقم المشاكل الاقتصادية، ليخرج الشباب الى الشارع ويطالب بتحسين الظروف المعيشية، أما المرحلة الثالثة، بدأت بعد توقيف المسار الانتخابي 1991 لتدخل البلاد في أزمة أمنية خانقة[1].

ومنه فخلال الفترة الممتدة من سنة 1962 الى غاية بداية التسعينات، تعاقبت على الساحة السياسية العديد من الحركات والدعاة في الفكر الاسلامي من أتباع جمعية العلماء المسلمين وحركة الاخوان المسلمين وغيرهم، وتبين من خلال النشاط الميداني المتمثل في طرح أفكار ايديولوجية مستوردة وذلك عن طريق الخطابات الدينية والاجتماعات السرية...، أن هناك من الحركات الاسلامية المتطرفة من تحركت لمواجهة النظام لأنهم لم يتقبلوا طريقة تسيير الجزائر المستقلة، التي كانت كلمة الله أكبر، هي المحرك الرئيسي لطرد الاستعمار، مما دفع بالنظام الى الدخول في مواجهات

[1]- أوصديق فوزي بن الهاشمي، **الحركة الاسلامية في الجزائر**، الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع،ط1،ص216.

انتهت في بداية الأزمة الى وضع زعيم جمعية العلماء المسلمين الشيخ البشير الابراهيمي في الاقامة الجبرية لغاية وفاته 1965.[1]

هذا الوضع لم يحد من عزيمة الاسلاميين للظهور الى الواجهة مرة ثانية من خلال جمعيات كانت تتخذ المساجد مآرب لها لنشر أفكارها (مساجد الطلبة في الجامعات، الجزائر، قسنطينة، وهران)، وبدأ الاصطدام مما نتج عنه جو مشحون انتهى بالنظام الى الاعتراف بالحركة الاسلامية كفاعل في الساحة السياسية، بعد تعديل الدستور في 1989 والاعتراف بالتعددية الحزبية[2].

من أهم الحركات الاسلامية في الجزائر[3]:

-جمعية القيم: تأسست سنة 1963 من طرف الهاشمي التيجاني بعد حل جمعية العلماء المسلمين، التي بدأت نشاطها في اطار علمي-تربوي، لبعث واحياء التاريخ الاسلامي والقيم الاسلامية من خلال تنظيم ندوات علمية وحلقات دينية وزيارات ميدانية عبر التراب الوطني، لكن سرعان ما تحول الخطاب الى مضايقة النظام، كما شكل موقفها المعادي للنظام المصري بعد اعدام السيد قطب، احدى أهم الأسباب التي عجلت بالحل سنة 1966.

-جماعة الموحدين: أنشأت من طرف المرحوم الشيخ بوسليماني والمرحوم محفوظ نحناح من أجل اعلاء كلمة الحق في ظل الصراع الذي نشب بين الحركة الاسلامية والنظام، وكانت تستعمل الكتابة على الجدران وتقطيع الأسلاك الهاتفية والكهربائية كأسلوب للدعاية وتحدي السلطة، بعد اعتقال مؤسسي الحركة وأبرز النشطاء بها ومحاكمتهم أمام القضاء العسكري لدى محكمة أمن الدولة سابقا، انطفأت شعلة هذه الحركة.

الجمعية الطلابية: وهو النشاط الذي انفرد به الطلبة من ذوي التوجهات الاسلامية على مستوى الجامعات وذلك بعد فتح أول مسجد للطلبة بجامعة الجزائر 1986 ثم بجامعة قسنطينة ووهران سنة 1971. وكان صاحب المبادرة المفكر مالك بن النبي في ندواته، يحاول أن يجعل من لقاء وحوار الطلبة فيما بينهم على مستوى الجامعة، حلقة تواصل بين النخبة دون النظر الى توجههم السياسي أو

[1] -**نفس المرجع**، ص217.

[2]- Abdelkader khomri **l'Algérie les OMG et les droits de l'homme** , Alger : Edition Anser 2002,p33

[3]- Zohra Ben Arros et les autres**, l'islamisme politique le tragédie algérienne** ,Dar al Farabi Beyrouth, 2002,p49

الايديولوجي، لكن هذا الأسلوب الحضاري أزعج الحركات الطلابية ذات الاتجاهات الدينية (السلفية، الاخوان، جماعة التبليغ والجهاد) الذين دخلوا في مناوشات لاستفزاز الطلبة من أجل المواجهة والدخول في موجة العنف المنتظرة، مما بانسحاب مالك بن بني من التنظيم حتى لا يكون السبب في الانزلاقات المستقبلية[1].

حركة الارشاد والاصلاح: أنشأها الشيخ المرحوم بوسليماني والمرحوم محفوظ نحناح سنة 1982، وكانت تتخذ الموعظة والدروس المسجدية ورقة طريق لتربية الأجيال على نشر الرسالة المحمدية بطريقة سلمية بعيدا عن النشاط الجماهيري، وكانت تستعمل لتوسيع نشاطها جمعيات ذات طابع تربوي مثل الدعوة والتبليغ وجمعية الاصلاح والارشاد.[2].

الجبهة الاسلامية للإنقاذ: أنشأت سنة 1989 في اطار التعددية السياسي، لكن مؤسسيها اعتبروها استجابة لمطالب الشارع، من أبرز قادتها عباسي مدني وعلي بلحاج، بحيث استغل التيار المتطرف الغالب في الجبهة أحداث أكتوبر 1988، ليغزو الشارع ويضغط على النظام.

-حركة النهضة الاسلامية: ذات توجه اخواني تأسست سنة 1990، من طرف عبد الله جاب الله الذي اتخذ موقع الوسطية في النهج بين خط الجبهة الاسلامية للإنقاذ المعارضة وحركة مجتمع السلم الموالية للنظام، كان يسير الحركة من باب الزعامة بحيث يتخذ القرارات بطريقة انفرادية دون اشراك الأعضاء المؤسسين الذين قرروا في الأخير عزله من منصب القيادة[3].

المغرب:

ان الممارسة السياسية في المجال الديني بالنسبة للحركة الاسلامية في المملكة المغربية متجذرة تاريخيا، حتى وان لم تظهر الا خلال الستينات، لكن ما يلاحظ في نشاط الحركات الاسلامية أن الفكر الايديولوجي يبقى هو العامل الموحد بين مختلف التشكيلات بغض النظر عن الأهداف أو التسمية، وليس له القدرة للتأثير على المجتمع كون السلطة الدينية مركزة بيد الملك الذي يحرص على تطبيقها من حيث اضفاء الشرعية على كل القرارات التي يتخذها بصفته أمير المؤمنين[4].

[1] -Ben Arross, **Op.cit**, p50.

[2]- أبوزكرياء يحي، **الحركات الاسلامية في الجزائر**، بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، 1993، ص87.

[3] -**نفس المرجع**،ص88.

[4]- بوزادية جمال، **الاستراتيجية المغاربية لمكافحة الارهاب**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03،2012، ص62

من أهم الحركات الاسلامية في المغرب[1]:

-جمعية الدعوة والتبليغ: أنشأها سنة 1964 محمد الحمداوي واستمرت في النشاط الى غاية 1987، تاريخ وفاة المؤسس.

-حركة الشبيبة الاسلامية المغربية: تأسست أواخر في 1969 من طرف عبد الكريم مطيع، وكمال ابراهيم، استغلها النظام بالنظر الى توجهها المعادي للماركسية فسمح لها بالنشاط دون قيود لتضييق الخناق على الأحزاب العلمانية، لكن بعد اغتيال احدى قيادي الحزب الاشتراكي عمر بن جلول، تم سحب الاعتماد وحكم على قادتها بالسجن والنفي.

-الجماعة الاسلامية: نشأت سنة 1970 من بقايا أتباع حركة الشبيبة ومن أبرز قادتها عبد الله بن كيران والعثماني اللذين اقتصر طريق المواجهة مع السلطة، وأعلنوا من البداية الولاء للملك مما أكسبهم مكانة في المجتمع، سمحت لهم فيما بعد الحصول على رخصة تكوين حزب سياسي وتحول اسم الجماعة الى جماعة الاصلاح والتجديد.

جماعة العدل والاحسان: أنشأت سنة 1974 من طرف الشيخ ياسين عبد الله، وتعتبر أهم الجمعيات الاسلامية وتعتمد في نشاطها على جمعيات خيرية وعلماء دين، لكن غالبا ما يصطدم مؤسس الجماعة في نهجه، مع النظام لأن أفكاره الداعية الى اللجوء للإسلام لمواجهة أعدائه (الماركسيين والعلمانيين) عرضته للمضايقات من طرف النظام، لكن أكسبته التفاف الأوساط الشعبية حوله حتى أصبح لها امتداد كبير في الساحة المغاربية، تم حلها في 1988.

لكن الموقف الرافض للعنف من طرف الأحزاب السياسية ذات التوجه الديني، ليس له ما يبرره لأن حقل الدعوة في المملكة المغربية يعج بالعناصر المتعصبة التي تفضل العنف عن العمل السياسي

[1]- Abderrahmane lemchichi, **transition politique au Maroc** , revue confluence méditerranée ;n°31,edition l'harmatan,1999,p42.

والمنتمية الى أحزاب سياسية ، أو تنشط في السرية مثلا: (الأحداث الارهابية المسجلة بمراكش في 1994.)[1]

تونس:

لقد عرفت الجماعات الاسلامية الناشطة في تونس نوع من التضييق من قبل اللطات التونسية، لدرجة تقنين النشاط الديني، بالنسبة للجمعيات ذات الطابع الديني. كل هذه العوامل أدت الى سخط الحركة الاسلامية، مما جعل الناشطون فيها يدخلون في العمل السري، لكن رغم كل محاولاتهم الا أن السلطة كانت لهم بالمرصاد، حيث تم اعتقال الناشطين، خاصة سنة 1991، أين تمت محاكمة أكثر من 300 ناشطا اسلاميا، منهم 100 عسكرين بسبب تورطهم في قضايا اسناد واشادة بتنظيم القاعدة، ومنذ تلك الفترة والساحة الأمنية تسجل أحداث دامية بين الطرفين، أبرزها المواجهات التي وقعت خلال الثلاثي الأخير من سنة 1996 وبداية 1997، بين العائدين من أفغانستان (الحركة المقاتلة التونسية) وقوات الأمن[2].

من أهم الحركات الاسلامية في تونس[3]:

-الجمعية القومية للمحافظة على القرآن الكريم: أنشأت من طرف الحبيب المستاوي (من علماء جامع الزيتونة)، وبعد انضمام نشطاء آخرين في الحركة الاسلامية كالغنوشي، عبد الفتاح مورو، احميده النيفر، بدأت الجمعية بالنشاط ضد النظام باستعمال مجلة المعرفة ومنابر المساجد، وبعد انعقاد مؤتمر شهر أوت 1979 بمدينة منوبة لمناقشة مخطط عمل الحركة، حصل خلاف كبير بين أبرز القادة حول الانتماء الى التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، مما أجبر العديد منهم بالانسحاب والتكتل في نظام جديد.

حركة الاتجاه الاسلامي: أنشأت كبديل للجمعية القومية من طرف راشد الغنوشي سنة 1981 بعضوية عبد الفتاح مورو وبن عيسى الدميني، وحُولت الى حزب سياسي، واتخذت من العمل التوعوي منهج لها مع الابتعاد عن أسلوب العنف، لكن مضايقات النظام انتهت باعتقال وسجن

[1]-عبد الحكيم أبو اللوز، **الحركات السلفية في المغرب**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ، ط1، نوفمبر 2009ص53.

[2]- أعليه علاني، **الحركات الاسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة بالحالة التونسية**، القاهرة:مكتبة مديولي 2002، ص226.

[3] -**نفس المرجع**، ص227.

القادة، وبقي السياسيين (قادة الحركة الاسلامية) في السجن الى غاية الثورة البيضاء التي قام بها الرئيس زين العابدين بن علي على بورقيبة سنة 1987.

ليبيا:

تعود جذور الحركة الاسلامية الليبية الى سنة 1859، تاريخ تأسيس الحركة السنوسية على يد الشيخ محمد بن علي السنوسي ذو التوجه الصوفي السلفي، والذي كان يدعو الى الجمع بين الدين والدولة، وكان يستعمل الزاوية كمنبر للعمل من أجل التكوين، التربية والتوعية، بعد الانقلاب الذي قام به معمر القذافي في سنة 1969، ظهرت أول محاولة للمعارضة من طرف الاسلاميين، لكن الزعيم الليبي معمر القذافي استطاع امتصاص الغضب، بتخصيص العديد من المناصب في التربية والشؤون الدينية لهذه الفئة[1].

بعد سيطرته على الأوضاع، تبنى النظام النهج الاشتراكي واتخذ قرارات، منها تضييق الخناق على النشاط الدعوي في الفترة الممتدة ما بين 1970-1980، بحيث أعلن القذافي في كتابه الأخضر عن نهج المساواة بين المرأة والرجل، مشاركة المرأة في العمل العسكري...الخ، بحيث اعتبره الاسلاميين مخالفا للدين وطالبوا النظام العودة الى الأصل، بحيث عارضت الحركات الاسلامية وعلى رأسهم احدى القادة البارزين محمد بن غالي هذه الخطوات، بحيث اعتبرها خيانة للدين والشعب، كما وجه نداء للأمة للنهوض ضد الفساد، وبدأت المواجهات بين الطرفين، غير أن النظام استطاع هذه المرة اخماد نار الفتنة بالقوة، عن طريق اعتقال زعماء التيار من بينهم (محمد البشتي)، واعدام الكثير من النشطاء الاسلاميين[2].

تزامنت هذه الاضطرابات مع الحملة الشرسة التي قامت بها الدول الغربية ضد النظام الليبي، بعد مساندة هذا الأخير للإرهاب الدولي وضلوعه في العملية الارهابية (تفجير ملهى في ألمانيا)، مما انجر عنه قصف قصر العزيزية (مقر قيادة الزعيم الليبي) سنة 1986 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان لتدخل النظام الليبي في الحرب الأهلية في التشاد (تدعيم المعارضة بالأسلحة) أثر

[1]- سيد الصالح سعد الدين، **الفرق والجماعات الاسلامية المعاصرة وجذورها التاريخية**، دار أحد للنشر والتوزيع، ط1، 2002،ص125

[2]-**نفس المرجع**،ص126.

سلبي في تضييق الخناق على النظام خارجيا واستغلال الوضع من طرف الاسلاميين لفتح جبهة ضد النظام داخليا، فانطلق العنف.[1]

من أهم الحركات الاسلامية الليبية[2]:

-الجماعة الاسلامية: من قياداتها: عبد الكريم الجهاني، ادريس ماضي، مصطفى الجهاني، محمد الصلابي، صالح الغول وآخرون، وقد وُجدت علاقاتٌ تنسيقيّةٌ لتبادل الآراء والمعلومات حول النّشاط العامّ بسرّيّةٍ تامّةٍ، مُستغلّةً الهامش الذي أتاحه النّظام؛ وكان في ذلك متّسعٌ للنّشاط الثقافيّ وإلقاء الخطب.. وإن كانت سياسيّة. وطَوالَ العهد الملكيّ 1952 - 1969، لم تعتقل السّلطات أعضاء تلك التّجارب التّنظيميّة الإخوانيّة؛ لا في طرابلس ولا في بنغازي. ولكن الجميع كانوا تحت رقابة الأجهزة الأمنيّة.

حركة التّبليغ والدّعوة: أسّس جماعة التّبليغ والدّعوة الشّيخ محمّد إلياس الكاندهلويّ (1302 - 1364 هـ) عام 1867م في الهند، وسُرعان ما انتشرت في معظم بُلدان العالم شرقًا وغربًا، ومن مبادئها: الكلمةُ الطَيِّبَةُ "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، وإقامةُ الصّلوات، والعلمُ والذّكرُ، وإكرامُ كلِّ مسلم، والإخلاصُ، والنّفيرُ في سبيل الله. بدأت الجماعة نشاطها في ليبيا منذ ستينيّات القرن الماضي، وهو نشاطٌ دَعوِيٌّ مفتوحٌ، يتبنّى أصحابُه أسلوبًا متميّزًا في مادّته وأدواته؛ فمضمونُه لا يقترب من السّياسة، ولا يخوضُ في أيّ شأنٍ من شُؤونها. تعتمد جماعةُ التّبليغ والدّعوة على تنقية النّفس من شوائب المادّة بتزكيتها بالقرآن وبالعبادات، وينطلق مؤيدوها من المسجد باعتباره مركزًا يستقطبُ عامّة المسلمين كبارًا وصغارًا، فيدعونهم إلى السّياحة، أي الخروج في مجموعاتٍ لممارسة العبادة الجماعيّة.

حركة التجمع الاسلامي: تأسّست حركة التّجمّع الإسلامي عام 1990، ومن أبرز قياداتها:
مصطفى الطرابلسي، جمال الورفلي، محمد أحداش، ادريس ماضي، مصطفى الجهاني،
والأخيران كانا من الإخوان المسلمين المخضرمين، قبل أن ينضمّا إلى التجمع، وكلاهما قُتل في مجزرة سجن "أبو سليم" الّتي نفّذها نظام القذّافي عام 1996، كما قُتل جمال الورفلي، وجمال الفيتوري، وتوفيق بن عمران، وجميعهم ينتمون إلى التّجمّع الإسلاميّ.[1]

[1]- بوزادية، **مرجع سابق**، ص89.
[2] -السليمي عبد الرحيم المنار، **الحركات الاسلامية في ليبيا النشأة، المواجهة والتحول**، دبي: المسبار للدراسات والبحوث،2012،ص200.

موريتانيا:

على الرغم من سيطرة الطابع الصوفي (القادرية والتيجانية) على منطق الحياة في موريتانيا الا أن الاحتلال الفرنسي استطاع أن يخلق فجوة في أوساط الحركة الصوفية بين مؤيد له ومعارض مما شجع تنامي طرف ثالث وهم الاخوان المسلمين الممثلين في طلبة وافديين من الأزهر، والذين استطاعوا كسب رضى الشعب مما ساهم في نشر نشاطهم في الأوساط الشعبية، الشيء الذي تسبب في ازعاج السلطات الاستعمارية والتي حاولت من جهتها التصدي لهم واعادة الكفة لصالحها[1].

لكن ما ميز فترة ما بعد الاستقلال هو اضفاء الشرعية الدينية على جميع جوانب الحكم من طرف أول رئيس للدولة الموريتانية "مختلر ولد دادة"، مما شجع الناشطين في الدعوة الاسلامية على تنظيم صفوفهم والتحرك في جميع الاتجاهات لكسب المزيد من المؤيدين، ولكن مع مجيء الرئيس "خونة ولد حيد الله"، في 1983 تم الاعلان على ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية، فكانت فرصة للحركات من أجل توسيع نشاطها بطريقة رسمية. لكن مع وصول معاوية ولد سيد أحمد الطايع الى سدة الحكم في 1984، والذي أعلن عن التعددية الحزبية سنة 1991، تغيرت الأوضاع وبدأت تظهر معارضة الاسلاميين لنظام الحكم[2].

من أهم الجماعات الاسلامية الموريتانية[3]:

-حزب الجماعة الاسلامية: الذي تأسس سنة 1970 من قبل الطلبة العائدين من مصر بعد تلقيهم تكوين بجامع الأزهر، ومن تونس بجامع الزيتونة، ومن أبرز الناشطين نجد حسان ولد مولاي، علي جميل ولد المنصور وأبو بصرين ولد أحمد.

-الحركة الاسلامية الموريتانية: نشأت سنة 1980 بعد الخلاف الذي وقع بين قادة التيارات الناشطة الاسلامية في حقل الدعوة حول طريقة العمل، فعلى الرغم من ميول النظام الى تطبيق الشريعة الاسلامية، غير أن تواطأ المسؤولين وانصياعهم لأوامر النظام خلق فجوة في أوساط الحركة، لكن تم القضاء عليها فيما بعد.

---

[1]-سيد الصالح، **مرجع سابق**،ص111.
[2]- أليكس دكانتور، **الاسلاميون في موريتانيا**، الشرق الأوسط: أوراق كارينغي، 01,03,2015،ص02.
[3]-**نفس المرجع**،ص03.

العوامل المشتركة بين الحركات الاسلامية المغاربية:

ان التعصب الديني الذي تسبب في الأزمة المأساوية التي تعيشها العديد من الدول المغاربية اليوم، يحمل في طياته عدة عوامل مشتركة، أهمها مايلي[1]:

-الحركات الاسلامية منذ نشوئها، ورغم جهودها وتضحياتها، لم تستطع حتى الآن أن تقيم نموذجا اسلاميا مقنعا، بل كانت في كل مرة تتجه نحو العنف لإرغام المجتمع على أفكارها.

-الحركات الاسلامية المغاربية، لجأت الى العنف كأسلوب للتعبير عن فشلها، وبهذا تميزت بالفكر المغلق والمحصور، وعملت على تحويل تلك الأفكار الى برنامج اسلامي مقبول، في اطار سياسي (حزب سياسي) تلتف حوله الجماهير.

ان هذه الخصائص، تقوم على مبادئ مشتركة تلجأ لها هذه الحركات الاسلامية من أجل اضفاء الشرعية على أعمالها، منها ما يلي[2]:

- مبدأ تكفير الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله بل يلجئون إلى الديمقراطية و العلمانية كبديل للشرع الإلهي، ويجد هذا الفكر التكفيري جذوره الأولى عند " الخوارج"، الذين ظهروا في زمن علي و معاوية -رضي الله عنهما- و رفضوا فكرة التحكيم بينهما، و قاموا بعدها بتكفير علي ومعاوية و تكفير من لا يقول بقولهم و لا يؤمن بفكرتهم.

-مبدأ الحاكمية، وهي في المنظومة السلفية، الحُكم بما أنزل الله ويقصد بالحُكم المطابقة إلى حد التمثل الفعلي أي المطابقة بين المقصود الإلهي للنص والتمثل البشري له، و هي تعبر حسب العلماء كامتداد لفكر الخوارج الذي جاء بقاعدة "لا حكم إلا حكم الله"، و يؤكد في هذا السياق أبو عبيدة عبد الكريم الشاذلي – أحد أبرز المنظرين للسلفية الجهادية بالمغرب-: التحاكم إلى الدساتير شرك، و مادامت آلهة معبودة يكفر واضعها و كل من تحاكم إليها، لأنها من الثمار الخبيثة للعلمانية التي هي الجاهلية المعاصرة.

[1] - سامي إبراهيم، **هل للسلفية الجهادية جذور فكرية**، مجلة المغرب الموحد، تونس : دار النشر للمغرب العربي، ، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 15.
[2] -سيد الصالح، **مرجع سابق**،ص215.

وبالتالي أصبحت الحركات الاسلامية في الدول المغاربية تتميز بما يلي[1]:

-الغلو والتشدد في الدين والغلظة والجفاء في التعامل مع الآخرين.

-الجهل بالكتاب والسنة وسوء الفهم و انزال الآيات والأحاديث في غير مكانها ومنازلها الصحيحة الأمثلة على ذلك عديدة وكثيرة.

-التكفير و التفسيق واستحلال دماء المسلمين وأموالهم، ونتائج ذلك على الأفراد والجماعات والدول.

-شق عصا الطاعة ومفارقة الجماعة وتوسيع دائرة الشقة والفرقة بين المسلمين، حتى يصل الأمر إلى تفريق صفهم وانقسام جماعتهم والصراع والقتال فيما بينهم، وهذا مشاهد ومعلوم.

-الطعن والتضليل وإساءة الظن في الآخرين، والوحشة والتوحش من المخالفين، و الإساءة للدين وتشويه صورة المتدينين.

-كثرة العبادة من صلاة وصيام وقراءة القرآن، حتى إن الإنسان يحقر صلاته وصيامه وعبادته أمام صلاتهم وصيامهم وعبادتهم، ولكنهم يجهلون القرآن ولا يدركون حقيقة الإسلام.

-يعتبرون أنفسهم الأكثر علماً ودراية ومعرفة من الآخرين، فالخوارج اعتبروا أنفسهم أعلم من علي والصحابة، وخوارج اليوم يعتبرون أنفسهم، وأعلم من علماء الأمة وأكثر فهماً للكتاب والسنة، وهذا هو عين الجهل المركب والضلال المبين.

-الخروج على ولاة الأمر والحكام لأتفه الأسباب وقتالهم في كل الأحوال ورفض مبدأ السمع والطاعة بالمعروف. لذلك تستباح دماءهم و كذلك دماء الموالين لهم من جنود و أعوان أمن بل حتى المواطنين، لأنهم أقروا الحكم و لم ينخرطوا في صفوف المجاهدين ضد الحكام الكفرة، لذلك يخرج رموز السلفية الجهادية إلى أنهم إزاء دولة و حكم و مجتمع ينبغي الخروج عنهم جميعا بالعصيان. و يعتبرون أن شرع الله قد تم إقصاؤه بعيدا عن الحكم بين العباد، و أنه حلت محله القوانين الوضعية التي يعتبرونها "كافرة"، لأنها من صنع الكفار، و أن الحاكمين لبلاد المسلمين هم دعاة الإباحية و الفجور و العصيان و لذلك يدعون للجهاد.

[1]-أبو اللوز، **مرجع سابق**،ص200.

المبحث الثاني: من الجماعات الاسلامية المسلحة الى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي:

بعد انتشار نشاط الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية شهدت الساحة المغاربية تطورا نوعيا في توجه بعض الجماعات الإسلامية، حيث انتقل عملها ونشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة ولا سيما بعد بدء التصادم بين أمريكا وتنظيم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر، هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني فنشأت البدائل الضيقة بدلا من السليمة التي سميت بالإسلام العسكري، هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التخريب وغيرها وهذا ما اصطلح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المغاربي. بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة، وعليه تطور العمل من خلال المراحل التالية:[1]

أ)– مرحلة التحول من الحركة الاسلامية الى الحركة المسلحة:

في هذه المرحلة تحول العمل من مجرد حركات اسلامية، الى جماعات مسلحة مؤكدين على ضرورة حماية الدين ومواجهة الكفر، مما دفع بالمتطرفين الى انتهاج سلوك منحرف مبني على قناعة غير قابلة للنقاش، وهي اراقة دماء المسلمين، على اعتبار أنهم جهلة، والشهادة للفوز بالجنة، والغريب أن أصحاب هذا الفكر المتطرف يبررون مواقفهم بما جاء في اجتهادات بعض الفقهاء، ويعتمدون في تنفيذ أعمالهم على المحاور التالية[2]:

–جاهلية المجتمع: أن المجتمع يعيش جاهلية ما قبل الاسلام، لذا وجب مقاومته، وهذا ما دافع عنه أبو الأعلى المودودي، مؤسس الجماعة الاسلامية في باكستان والسيد قطب في مصر، بحيث يعتبرون المجتمع في جاهليته الحديثة، يخلط بين الأديان والشرك، لأنه لا يطبق بما يؤمن به في عصر كثرت فيه البدع، الخرافات،...الخ.

–التنظيم: قيام جماعة مسلحة لمواجهة المجتمع الجاهل، وفرض الحكم الاسلامي، وذلك عن طريق الامامة و المبايعة، وبالتالي فان تجنيد الشباب الذي لا بد له من العزوف عن المجتمع الذي يعتبرونه

[1] - عمار جفال، **" القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة"**، تونس: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 13.

[2]- Alian Grigrand **Historique des groupes islamiques armés**, Paris :les cahier de l'orient ,n°62,2éme trimestre,2001,p18.

جاهل، والالتحاق بالتنظيم، ليجد من أفكار الجماعة مما يغذي تطرفه من آيات وأحادي، بطريقة يسحن استعمالها أصحاب التنظيم.

-الانعزال: هو انفصال الجماعة عن المجتمع الجاهل، والتحرك الايجابي، باللجوء الى الجبال، فالهجرة في رأيهم، هي اختلاء المسلم، لمراجعة نفسه والاستعداد للجهاد في سبيل الله.

-الحكم بغير ما أنزل الله: تطبيق الشرع في مجمله كمبدأ، الذي بدأ مع فتاوى ابن تيمية، الى أن وصل الى العصر الحديث، ونظمته الرسائل التي كان ينشرها اتباع حسن البنا "بأن الحكم، لا بد أن يكون اسلاميا، وهذا معناه أن المجتمع الاسلامي في أنحاء العالم، ان يحتكم الى شرع الله، فهو كافر."

-العنف: وهو حتمية الصدام بالمجتمع الكافر، ومواجهته بالقوة للقضاء عليه، ليعم الاسلام ويطبق شرع الله في الأرض.

-التصور: يرون أن الاسلام قد بدا غريبا في وسط هذا المجتمع، كما بدا عند نزوله، وسوف يزدهر الاسلام من جديد وتنهزم المجتمعات بحد السيف[1].

وبهذا بدأت ملامح التحول تأخذ شكل التآمر في أوساط الحركات الاسلامية، التي كانت تنشط بطريقة مختلفة منذ الثمانينات، حين بدأ التجنيد في الأوساط الشبابية ذات الانتماء الايديولوجي في بلاد المغرب العربي للذهاب والقتال الى جانب اخوانهم المسلمين في أفغانستان، فضلا عن ما كانت تطرحه الساحة من حملات توعية واشادة لما حققته الاسلامية الايرانية، لتبرز بذلك أهم الجماعات المسلحة في دول المغرب العربي[2].

أ)- الجماعة المسلحة بالجزائر:

يعتبر تجميد نشاط جمعية القيم، واستقرار احدى أقطاب الحركة الاسلامية (عبد اللطيف سلطاني) في المغرب، من العوامل التي ساهمت في تغذية الجماعات الاسلامية داخل الوطن، حيث بدأت تبرز علامات الارهاب بعد مقتل شرطي بالجزائر العاصمة سنة 1971 من طرف جماعة الدعوة والتبليغ الذين أعلنوا أن هذه العملية، هي بداية لعقاب كل من لا يطبق الشرع. كما ساهم الكتاب الذي صدر سنة 1974 من طرف الشيخ عبد اللطيف سلطاني، من منفاه في المغرب، والذي هاجم فيه النهج الاشتراكي، على أساس أنه وجهة للفساد والخروج على الاسلام، في اثارة حفيظة الاسلاميين الذين أعلنوا عداءهم للنظام، وبدأت أول مظاهر العنف في الخلافات بين الطلبة المتطرفين واليساريين

[1]- Grigrand,**Op.cit**,p19-20

[2] - نعيم التلاوي، **الاخوان المسلمون وتنظيم القاعدة-دراسة تاريخية مقارنة-**، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الأردن :جامعة اليرموك، 2009،ص66.

سنة 1975، أثناء التحضيرات لانعقاد مؤتمر الشبيبة الجزائرية، وبقي الحال مشحون لغاية 1980، أين لقي الطالب كمال أمزال حتفه على يد المتطرفين[1].

ومن هنا بات العنف أحسن وسيلة للوصول الى الهدف المنشود، وبدأت تظهر بعض التنظيمات الارهابية، فبعد القضاء على حركة بويعلي في 1979، بالإضافة الى أحداث الجامعة المركزية 1982، التي تعرض فيها الكثير من نشطاء الحركة الاسلامية الى الاعتقال والحبس، التقى مصطفى بويعلي بالشيوخ (أحمد سحنون، محفوظ نحناح،...)، وتم تكوين أول نواة للحركة المسلحة في 1983، بضواحي الأربعاء (واد الجمعة)، وبدأ التخطيط للقيام بعمليات العنف، وكانت أول عملية تم تنفيذها هي الهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة التي تم الاستحواذ فيها على 300 قطعة سلاح، ومن هنا دخلت الجزائر في دائرة العنف التي اكتملت بالتحاق حوالي 3000 شاب بالجهاد في أفغانستان. بعد وقف المسار الانتخابي في 1991، وعودة ما اصطلح على تسميتهم بالمجاهدين من أفغانستان في شكل دفعات، فوجدت الجزائر نفسها في مواجهة مع المعارضة السياسية وافرازات الأزمة الاقتصادية، والضغوط الخارجية، والأخطر في كل هذا دخول النظام في حرب مع المتطرفين الاسلاميين الذين أعلنوا القطيعة والجهاد، ومن هنا بدأت موجة الارهاب[2]. ومن أهم الجماعات المسلحة الجزائرية:

-الحركة الاسلامية الجزائرية: MIA 1982-1987، بحيث تأسست في الثمانينات، بعد توحيد صفوف الجماعات التي كانت تنشط تحت غطاء الصحوة الاسلامية، التي تستمد شرعيتها من الثورة الجزائرية، من بين الجماعات الناشطة في حقلها "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، والتي كانت تعتمد على فكر الاخوان المسلمين في مصر، في عملية تجنيد الشباب من خلال الخطب الدينية في المساجد والمناشير، لإقناعهم باستحالة التعامل السلمي مع النظام، لإقامة الدولة الاسلامية، والتوجه نحو العمل المسلح (الجهاد)، الذي يعتبر السبيل الوحيد لبسط الشريعة الاسلامية، أما قائدها فهو مصطفى بويعلي، والذي تم القضاء عليه من طرف القوات النظامية سنة 1986.[3]

[1]- التلاوي، **نفس المرجع**، ص67.
[2] - عمار جفال، **مرجع سابق**، ص13-14.
[3]-علاني، **مرجع سابق**،ص223.

-جماعة يوم الحساب: أنشأت سنة 1990، من طرف كل من علام عبد النور (نوح)، باع عز الدين وحطاب عبد القادر، وتأثرت هذه الجماعة بالمصري أحمد شكري مصطفى، صاحب أول تنظيم مسلح في مصر (جماعة التكفير والهجرة 1965)، وبعد القبض على أميرها ومقتل العديد من عناصرها، التحق ما تبقى بتنظيم الجماعة الاسلامية المسلحة.

-الحركة الاسلامية المسلحة: MIA 1992-1994، جاءت هذه الحركة على أنقاض الحركة التي كان يقودها بويعلي وتبنت أفكار "FIS "، من أهم قادتها عبد القادر شبوطي، الذي كان يعتمد معيار الانتقاء لتكوين الجماعة عمليا بأسلوب الحرب السرية التي كانت متداولة في الخمسينات، أي تغليب الانضمام لأصحاب القناعة الدينية على أصحاب قناعة الجهاد (أصحاب الانضمام العشوائي). وقد حافظت هذه الحركة على التشكيلة والبنية التنظيمية وحتى العقائدية التي تبنتها منذ حركة الثمانينات، كما كانت من أكبر وأبرز الحركات التي استحوذت على العمل المسلح في الميدان، نظرا لاستعدادها المادي والمعنوي، فقد قدر عدد مقاتليها سنة 1993 الى نحو 22000 ألف مقاتل.

الحركة من أجل الدولة الاسلامية: "MEI"، أسسها السعيد مخلوفي، سنة 1991، عملت بمفردها في العاصمة (في منطقة القبائل وبعض مدن الغرب الجزائري)، ثم انضمت الى الجماعة المسلحة بعد المصادقة على وثيقة "وحدة الجهاد واحترام الكتاب والسنة"، المعلن عنهم في 1994.05.03، لكن هذا التحالف لم يدم طويلا[1].

جماعة الباقون على العهد: 1991-1997، قادها سليمان محرزي المدعو أبو عبد الرحمان أبو جميل، العائد من البوسنة، بعدما تدعمت صفوفها في سنة 1994 بالهاربين من سجن تازولت، بدأت نشاطها وتبنت عدة عمليات ارهابية، تم نشرها عير جرائد أروبا مثلا "نور الصباح في بريطانيا"، لكن خلال مشوارها، اختلفت كثيرا في التوجه الفكري، وطريقة العمل المتبعة من طرف الجماعة المسلحة، كما لم تتقبل سياسة الأرض المحروقة، فانسحبت وأعلنت ولائها للجماعة الاسلامية للدعوة والقتال، تحت قيادة حسن حطاب[2].

الجماعة الاسلامية المسلحة: « GIA 1992-1993، تكونت من مجموعة من الفرق المسلحة التي كانت متناثرة هنا وهناك، التي تم توحيدها والاعلان ميلاد الحركة تحت قيادة موحدة، أوكلت

[1]- Mohamed Aissami, **le FIS et le terrorisme au Coeur d'enfer**, alger : le matin edition,2008,p123.
-[2] Ben Arous, **Op.cit**,p200

مهمتها في البداية الى موح ليفي، لتنطلق عملية التجنيد من الأحياء الشعبية والأقربون، لربح الوقت في التعبئة والبحث عن المعلومات اللازمة لبدء النشاط الارهابي، لأن الحركة تقدر طبيعة العمل المسلح التي لا تتطلب تكوين، بقدر ما تتطلب جاهزية العناصر في أقرب وقت[1].

الجبهة الاسلامية للجهاد المسلح: FIDA، تأسست سنة 1993، زعيمها أبوالفدا، بحيث تعتبر جماعة نخبوية، مستقلة في الفكر والمنهج، وتمثل الجناح المسلح لتيار الجزأرة، من أهم مميزاتها، العمل في سرية تامة، واستهداف فئة معينة من المجتمع (المثقفين، الشخصيات السياسية)، تعتبر عملها مشروع و دائم باعتبارها نتاج عن عهد الفيس "FIS"، لحماية الدين الاسلامي، غير أنه، بعد خلاف حاد مع الجماعة المسلحة GIA، دخلت في صراع تسبب في تحطيم قواعدها، وقتل العديد من عناصرها، مما أجبرها على التوقف عن العمل المسلح سنة 1997، وانظمت الى الجيش الاسلامي والرابطة الاسلامية.

الجيش الاسلامي للإنقاذ: AIS 1994-1999، وهو الجناح المسلح لجبهة الانقاذ، تم الاعلان عنه في بيان 18 جويلية 1994، بعد اجتماع خلية الأزمة في باتنة، وتم تعيين "مداني مزراق"، أمير وطني وبن "عايشه" منسق جهوي[2].

الرابطة الاسلامية للدعوة و القتال:GSPC ، جاءت هذه الجماعة في 1998.09.14، اثر خلاف بين عنتر زوابري الأمير الوطني للجماعة الاسلامية وقيادة المنطقة الثانية (العاصمة والقبائل)، بزعامة حسان حطاب، الذي أعلن انفصال جماعة القبائل بمختلف تشكيلاتها عن الجماعة الأم، وانطلق في النشاط بتبني ايديولوجية قائمة على رفض مبدأ الهدنة والاستسلام، وتعتبر المؤسسة العسكرية من أكثر الأهداف المخطط لها، وكانت تستعمل المنشورات الدينية الصادرة في الخارج، لتعرف بنفسها، لكن بعد خلاف حاد حول طريقة العمل، تم عزل حسان حطاب، وستخلفه عبد المالك درودكال، المدعو أبو مصعب عبد الودود قبل أن يتحول الى زعيم جهوي للقاعدة ببلاد المغرب الاسلامي منذ 2007. [3]

[1] -Assami,**Op.cit**,p124-125

[2]- بوزادية ، **مرجع سابق**، ص151.

[3] - Tazaghart, **Op.cit**,p159

الجماعة المسلحة المغربية:

بدأت الأزمة في المغرب، بعد اغتيال مهدي بن بركة، سنة 1965، وأمام سكوت وتسامح السلطات عن نشاط الاسلاميين، تم تسجيل عملية ارهابية ثانية لا تقل أهمية عن الأولى، (اغتيال المعارض السياسي عمر بن جلول سنة 1975)، من طرف حركة الشبيبة الاسلامية، حيث حكم على قادتها بالسجن المؤبد أو بالنفي الى أروبا، وبعد هاتين الحادثتين، بدأت تظهر تنظيمات الى الوجود، وبدأ العنف يأخذ مجراه من خلال تنفيذ عمليات اجرامية من وقت لآخر[1].

ورغم ذلك، الا أنه بقيت المملكة المغربية لسنوات طويلة في مأوى من الحركات الارهابية، لغاية سنة 2003 (أحداث الدار البيضاء)، أن أخذ التطرف الديني، منعرجا خطيرا، مما أعاد فكرة الارهاب الى السلطات والرأي العام، فرغم الاختلافات في التسمية (الهجرة والتكفير، السلفية الجهادية...)، الا أن الارهابيين كانوا يشتركون في عقيدة الاجرام الأعمى، الذي أباح لنفسه سفك دماء الأبرياء واستحلال أموالهم، واهدار أرواح المخالفين لمبادئه، مادام المجتمع يعيش في جاهلية ما قبل الاسلام ، مما أتاح له تكفير الشعب حكما ومحكومين، لاحتكامهم الى قوانين وضعية[2].

من هنا أحست السلطات المغربية بمدى خطورة، وتغلغل الارهابيين في الأوساط الشعبية، فانطلقت في حملة اعتقالات واسعة، مست أكثر من ألف شخص، سجن منهم 900 بتهمة الانتماء الى جماعة ارهابية، سواء الجماعة السلفية التي تنشط بالداخل أو الجماعة المقاتلة الاسلامية المغربية، التي يرتبط نشاطها بالإرهاب الدولي ضمن تنظيم القاعدة[3].

ما يلاحظ في مواقف الجماعات المسلحة الناشطة بالمغرب (أنظر الملحق04)، أنها تتوافق في طريقة التجنيد والتوعية (الخُطب المسجدية، المناشير، الزيارات، الخرجات...)، كما تتفق كذلك في الفتوى التي أطلقوها على النظام السياسي بالمملكة، "ان الاحتكام الى الدستور والقانين الوضعية شرك بالله، وعليه وجب تكفير الحاكم والمجتمع واعلان الجهاد عليهم.

[1]- أبو اللوز، **مرجع سابق**، ص390.

[2] -Botha Anneli, **terrorism in the Maghreb: the transnationalisation of domestic, terrorism**,ISSmonographe,n°44,2008,p100

[3] **-Idem**

الحركة المسلحة في تونس: يرى العديد من المحللين، أن النظام التونسي (السلطة والشعب)، كان يبدوا عليهم في الظاهر، رفض كل ما هو سلفي، ويتجلى ذلك من خلال نمط المعيشة في البلاد على الطريقة الغربية، بالإضافة الى قلة السلفيين والنشاط الديني في الساحة، الا أن العملية الارهابية التي استهدفت معبد مدينة جربة سنة 2002، كشف العديد من الأسرار، بحيث: من جهة تبين أن الجماعة المقاتلة التونسية كانت تنشط في سرية تامة في الداخل ولها امتداد خارجي، ومن جهة ثانية، تفيد المعطيات المتوفرة ، أن من أبرز المنفذين لعمليات القاعدة في الخارج، هم من الأصل تونسيين[1].

أما في الخارج، وحسب الأرقام المتداولة من طرف الباحثين وأجهزة الأمن، فانه تم احصاء أكثر من 500 تونسي من حاملي لواء الجهاد في سوريا، كما تم التعرف على الكثير من التونسيين الذين شاركوا تنظيم القاعدة في الحروب بأفغانستان، العراق وشمال مالي ، هذا ويبقى عدد المنخرطين في التيار المتطرف في تزايد، في حين تبقى السلطة تتعامل بأسلوب التساهل مما يعقد الأمر أكثر[2].

وما يميز النشاط السياسي في هذه المرحلة، هو بروز الخطاب الديني، التوعوي، والسياسي بلغة العنف، مما يبرهن وبشكل جلي أن تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي، قد أوفد بعض العناصر من الأصول المغاربية للمساهمة في الثورات، بحيث استطاع في فترة زمنية وجيزة كل من أنصار الشريعة وحزب التحرير الاسلامي (له امتدادات خارجية)، التحكم في نسبة كبيرة من المساجد والأتباع، وأصبحت مطالبهم تدعو الى خلق فضاء اسلامي في الجوانب الاقتصادية، السياسية، كعدم الاختلاط في المدارس مثلا

وهذا تمهيد لقيام نظام الخلافة مع الاعتماد على التوجيه و التحضير الفكري للقيان بالجهاد ضد كل من لم يطبق الشريعة اذا اقتضى الأمر[3].

لكن بالنظر الى المستوى الاقليمي، سعت هذه الجماعات المسلحة التي يبرزها (الملحق 05)الى اعلاء كلمة السلفية الجهادية كما بدأها مؤسسها محمد عبد الوهاب، وذلك من خلال الاتصال مع أشقائهم في بلدان المغرب العربي والدول الاسلامية، من أجل خلق تنظيم عالمي، على غرار الاخوان المسلمين الذي تأسس سنة 1928.

لكن ما عاشته تونس في فترة "الحراك العربي"، من أحداث ارهابية دامية (حرق، تخريب، قتل)، يوحي أن هناك جماعات ارهابية كانت جاهزة للبدء في العمل الاجرامي، في نفس الوقت كانت الجماعات

[1] -Arous,**Op.cit**,p240

[2]- جفال، **مرجع سابق**، ص90.

[3]- التلاوي، **مرجع سابق**، ص65

السلفية تحضر نفسها للدخول الى ساحة المعركة، وهو كذلك ما ينبأ بتدهور الوضع الأمني، على غرار ما عاشته الجزائر في المرحلة الأولى من تكوين الجبهة الاسلامية للانقاذ[1].

الحركة المسلحة في ليبيا:

من شدة الخناق والحصار المضروب على ليبيا من الخارج بسبب ضلوعها في سقوط طائرتين للركاب في 1988 و1990، وأمام تأزم الوضع الاجتماعي والاقتصادي، حاول النظام التقرب من الاسلاميين من خلال اطلاق صراح المعتقلين من حركة التحرير الاسلامي، لكن ما لبث أن أعاد النظر في سياسة الصلح، وجدد الرقابة على المساجد والنشاط الديني،مما أثار حفيظة الاسلاميين عامة والمتطرفين خاصة، الذين دخلوا في مشدات بالسلاح مع النظام في كل من بنغازي، مصراته واجدبيه في بداية سنة 1989، راح ضحيتها العديد من الضحايا في أوساط الاسلاميين، والزج بهم في السجون ومراقبة المساجد، الا أن هذا الحصار لم ينقص من ارادة وعزيمة الارهابيين، بل زادهم قناعة وعزم للانقلاب ضد النظام الحاكم.

أضعفت الانقسامات والاختلاف المنهجي في أوساط الجماعات، سواء الجهادية أو الاسلامية، رغم وحدة الهدف، صفوف الجماعات المسلحة (انظر الملحق 06)، وهو ما استغله النظام وقام خلال الفترة الممتدة من 1995-1998 بمحاصرتهم في العديد من المناسبات، خاصة في أماكن تمركزهم (الجبل الأخضر بمدينة دارن)، واستعمل في المواجهة الأسلحة الثقيلة، واستطاع أن يقضي على الكثير منهم، وما تبقى منهم انتظروا لغاية الاطاحة بالزعيم الليبي، ليعودوا الى الساحة بقوة، وبتدعيم مادي وبشري ضمن جماعات مسلحة يصعب القضاء عليها[2].

فمنذ سقوط نظام القذافي، توحدت كل الجماعات المسلحة في هذا البلد لتجعل منه، مركز لتدريب المجندون الجدد، القادمون من دول المغرب، وتزويدهم بالسلاح، قبل توجيههم لتنفيذ العمليات داخل البلاد أو خارجها، فأصبحت ليبيا بذلك تعيش تدهور أمني خطير، بعدما لم تشهد أبدا، أي عمليات ارهابية من الحجم الخطير طيلة حكم القذافي، بل كانت من أكثر دول العالم أمنا واستقرارا[3].

---

[1]- بوزادية ، **مرجع سابق**،ص159.

[2]-السليمي، **مرجع سابق**،ص113.

[3]-الصيواني يوسف محمد، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013،ص45.

الحركة المسلحة في موريتانيا:

تفاقم الأزمات الداخلية، الانقلابات، الظروف الاقتصادية الصعبة، كل هذا خلق بعض الحساسيات بين النظام والجماعات الاسلامية، ومع بروز بعض الأحداث كالحرب في العراق، قتل المسلمين في الكثير من بقاع العالم، التطبيع مع اسرائيل...، كل هذه الأحداث، اعتبرها المتطرفين، حرب الغرب على الاسلام، وقع انفصال مع النظام، وبرزت الحركة الجهادية التي أعلنت عدائها للغرب وبدأت باستهداف مصالحه في موريتانيا[1].

هذا الوضع المتوتر، دفع بالنظام الى شن حملة اعتقالات في سنة 2003، مست أهم الناشطين "محمد جميل ولد منصور، مختار الحسن ولد دييو، محمد ولد سيدي يحي، محميدو ولد السيلاني، هذا الأخير كان من بين المتهمين في أحداث سبتمبر 2001، ومن المقربين من احدى زعماء القاعدة (أبو حفص الموريتاني)، وأمام هذه الحملة فر الكثير من المتطرفين والتحقوا بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، والجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر، قبل الالتحاق بشمال المالي بعد ظهور القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا.

كما ظهر تنظيم جديد داخل موريتانيا يسمى "أنصار الله في بلاد الشنقيطي"، يتزعمها كل من الارهابي أبو أنس الشنقيطي والمدعو "عبد الرحمان" ذو الأصول النيجرية، أوكلت لهم مهمة ادارة العمليات الارهابية، نظرا لمعرفتهم الجيدة بخصائص المنطقة، ومشاركتهن في العديد من العمليات، منها الهجوم على الثكنة في "ليمقيتي"2005.07.04.

وبالتالي فحسب المحللين، فان التركيبة البشرية للحركة الارهابية يغلب عليها فئة الشباب، ويمثل الموريتانيون المرتبة الثانية بعد الجزائريون في تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي، ويحتلون مناصب قيادية، مع العلم أن فئة الشباب الأقل من 25 سنة تمثل في موريتانيا 59% من السكان، نسبة كبيرة منهم يجدون ضالتهم في الأحزاب السياسية قبل التوجه الى الحركات المسلحة[2].

[1]- رضوان أحمد شمسان الشيباني، **الحركات الأصولية الاسلامية في العالم العربي**، القاهرة: مكتبة مديولي، 2005،ص146

[2] - الشيباني، **نفس المرجع**، ص147.

ظهور القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي:.

بعد التحول من الحركات الاسلامية لدول المغرب العربي، التي ظهرت داخليا، خاصة بكل دولة مغاربية، أصبحت أكثر خطورة ، بعدما تحولت الى جماعات مسلحة أكثر عنفا والحاقا بالضرر لدول المغرب العربي، غير أنه لم تبقى أعمالها ولا أهدافها ذات بعد محلي فقط، بل أصبحت لها علاقات مع جماعات خارجية فأصبحت تتسم ببعدها الخارجي، مجسدا في علاقتها بالقاعدة، مما أدى الى ظهور بما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي[1].

بحيث تعتبر "**الجماعة السلفية للدعوة والقتال**" الجزائرية اخطر **الجماعات المسلحة**، حيث أعلنت عن تغيير اسمها من" **السلفية للدعوة والقتال** " إلى " **تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي**"، وقالت أن التغيير تم بناء على استشارة من زعيم القاعدة" أسامة بن لادن"، الذي زكى المبادرة وأصدر بيان من بين ما جاء فيه:(بعد أن أنعم الله على المجاهدين خاصة وعلى المسلمين عامة بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر إلى تنظيم قاعدة الجهاد ومبايعة أسامة بن لادن كان لابد أن تختفي التسمية القديمة لتحل محلها تسمية جديدة تكون علامة على صحة الوحدة وقوة الائتلاف وصدق الارتباط بين المجاهدين في الجزائر وسائر إخوانهم في تنظيم القاعدة) ، لتصبح بعد هذا التغيير "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ممثلا للقاعدة لها في شمال أفريقيا. لتجد متنفسا لها في الخارج وتضفي الشرعية على أعمالها بانضمامها إلى القاعدة ، ولكي تستقطب المجاهدين من المغرب العربي وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة والأنظمة المحلية التي تحاربهم[2].

وللجماعة السلفية للدعوة والقتال أعمال تخريبية إرهابية داخلية وخارجية، فقد قامت بمذابح خطيرة في العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر، كذلك قامت بعدة تفجيرات هزت وسط العاصمة استهدفت فيها مكتب رئيس الوزراء ، بالإضافة إلى اعتداءات دامية في منطقة القبائل بشرق الجزائر ، والقيام بعمليات التهريب في الصحراء الجزائرية و عمليات الاختطاف للأجانب، كذلك اعتمدت على أسلوب السيارات المفخخة. كما أنها تعتبر المسؤولة على الهجمات بالقنابل المحشوة بالمسامير على مترو الأنفاق في باريس عام 1995.[3]كما دعت هذه الجماعة في 2007/01/08 ، إلى مقاتلة الفرنسيين وأبنائهم حيث قال أمير الجماعة: (ها هي فرنسا تخرج البارحة من الباب وتخرج اليوم من

[1] - أنور مالك، تنظيم **القاعدة في الجزائر بين حسابات النظام وأطماع الأمريكان**، عرب تايمز، 01.03.2015، http://www.ahewar.org

[2]- مالك، **نفس المرجع**،ص02.

[3]- Tazaghart,**Op.cit**,p63

النافذة بل وها هي أمريكا أيضا تدخل من الباب لتشارك فرنسا نهب الثروات والتحكم في رقابنا بعد أن تواطأ معها لص الدار) ، وقال أن التنظيم لن يتردد في ضرب و.م.أ كلما وأينما استطاعت ذلك وفي أي مكان من العالم[1]. وهذا ما جعل الدول الغربية تعمل على تقديم استراتيجيات لمواجهة و احتواء هذا الخطر لأنه أصبح مصدر لتهديد مصالحها في الدول الإسلامية و أمنها القومي.

لم تندرج هذه الجماعات تحت ما يسمى بـ" **تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي**" بمفردها وانما تتكون أساسا من ثلاث جماعات : "**الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة**" و "**الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية**" و "**الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة**" / " **السلفية الجهادية**"، وهناك من يضيف "**الجماعة الإسلامية التونسية**"، فهذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والتي تعلن ولائها للقاعدة ومبايعتها لأسامة بن لادن[2].

أ)–نشأة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي:

كأحد أربع الأقسام الممثلة لمستويات انتشار تنظيم القاعدة في العالم، والمحددة فيما يلي:

–**القاعدة المركزية:** وهي التسمية التي أطلقتها الادارة الأمريكية على تنظيم القاعدة، للتمييز بين نواته القيادية الصلبة المتكونة من "ابن لادن" و "الظواهري"، وما حولهما مما بين 200 و300 من الأوفياء لهما من قدامى "العرب الأفغان" المتمركزين بجبال "أفغانستان" و "باكستان"، وبين التفرعات الاقليمية التي أنشأها التنظيم المركزي أو التي ظهرت بعد قبوله مبايعة بعض الجماعات الارهابية النشطة وتحولها الى النشاط باسمه.

القاعدة في شبه الجزيرة العربية: أنشأها "التنظيم المركزي"، للنقل و القيام بأعمال ارهابية بشبه الجزيرة العربية، تمركزت بصفة أساسية باليمن والسعودية، التي قام فيها التنظيم الفرعي الناشئ بتفجيرات انتحارية بمدينة "الرياض" شهر ماي 2003.

القاعدة في العراق: أنبأ ميلادها بتحول استراتيجية "القاعدة المركزية" في قبول مبايعة جماعات ارهابية موجودة من قبل، لتتحول الى النشاط باسمها، واعتبرت فرعا اقليميا لها بالمنطقة التي تنشط بها.

[1] - التلاوي، **مرجع سابق**،ص300
[2] -علاني، **مرجع سابق**،ص98.

ظهرت بإعلان تحول "جماعة التوحيد والجهاد"، النشطة بشمال العراق لأميرها اليمني "أبو مصعب الزرقاوي" الى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين سنة 2002.[1]

فبالنسبة للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي: التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC التي تعد بدورها الفصيل المنشق سنة 1998 عن الجماعة الإسلامية المسلحة و التي عرفت بوحشية نادرة في تاريخ الحركات المتطرفة، وقد كانت هذه الوحشية حسب المتتبعين سببا مباشرا في الانشقاقات المتتالية في صفوفها، تميز نشاط التنظيم الجديد منذ بدايته بتوسيع نشاطه نحو الصحراء

(أنظر الملحق07)، و بتركيز عمليات ضد قوات الأمن بالدرجة الأولى و استهداف المصالح الأجنبية في الجزائر، و القيام بعمليات تفجيرية في أوروبا. ويفسر البعض بداية ارتباطه بالقاعدة بـ 2002 – 2003 بهذا التحول الكبير في نوعية عملياته، بتاريخ 24 جانفي 2007 .[2]

أعلن تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتمائه للقاعدة التي كانت تطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والتنسيق بينها وهي "الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال بالجزائر GSPC" و "الجماعة الإسلامية للقتال الليبية GICL" و" الجماعة الإسلامية للقتال المغربية GICM" و"الجماعة الإسلامية للقتال التونسية GICT".[3]

إن انضمام الجماعات المتطرفة الموجودة في المغرب العربي إلى تنظيم القاعدة وراءه أهداف تسعى لتحقيقها، كما للقاعدة أهداف بقبول هذه الجماعات كفرع تابع لها، إذ **نجد أن القاعدة تهدف إلى**[4]:

- محاولة تجمع الحركات الجهادية العاملة في دول المنطقة.

- توسع ميدان المواجهة لكل منطقة لشمال إفريقيا والساحل.

---

[1] -لخضاري، **مرجع سابق**،ص315.

[2] - Lyess Boukaraa, **du groupe salafiste GSPC à la Qaida au Maghreb,** journan Africain édition CAERT,10/06/2010.

[3] - لخضاري، **مرجع سابق**،ص316-317.

[4] -عمار بن عزيز، **أي علاقة تربط بين الجماعات المغربية المتشددة** **http // www. Alerhab . net**

– الاستفادة من احتياطي المنطقة من الشباب لتجنيد المرشحين للعمل في ميادين أخرى وخاصة العراق.

– الوصول إلى أوروبا بواسطة إقامة تنظيم في منطقة قريبة.

و بالمقابل يمكن تلخيص أهداف الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال في النقط التالية[1]:

– التعويض عن التقهقر العسكري للتنظيم.

– الرغبة في الحصول على نوع من الشرعية: فالقاعدة توحي لدى عامة الناس بالمواجهة مع القوة الأمريكية في العراق وأفغانستان وفلسطين وتحسن السمعة لدى الرأي العام الجزائري و الإسلامي الذي ارتبط اسم الجماعة الإسلامية المسلحة لديه بالمجازر الرهيبة.

– الاستفادة من قدرات القاعدة كشبكة واسعة عابرة للحدود.

– الاستفادة من التغيرات المتراكمة لدى أوساط القاعدة فيما يتعلق بأنواع محددة من العمليات الميدانية، و ما نلاحظه بالنسبة لنطاق عمل هذه الجماعات، أنه تم استبدال تسمية المنطقة من "المغرب العربي" إلى "المغرب الإسلامي"، حتى لا يكون هناك فروق بين من هو عربي وغير العربي، و اعتبار الإسلام هو الرابط المشترك بينهم، أو أنه الستار على أعمالهم.

ساعد على انتشار تنظيم القاعدة في المغرب العربي عدة عوامل جعلت نشاطاتها الإرهابية أكثر فعالية تتمثل في[2]:

- الاتصالات : تساعد شبكة الانترنت المنظمات الإرهابية المتفرقة على الاتصال ببعضها البعض والتنسيق فيما بينها وذلك نظرا لقلة تكاليف الاتصال باستخدام الانترنت مقارنة بالوسائل الأخرى كما أنها تمتاز بوفرة المعلومات المختصة التي يمكنها تبادلها.
- البحث عن المعلومات: أن شبكة الانترنت في حد ذاتها تعتبر مكتبة إلكترونية هائلة الحجم وتكتظ بالمعلومات الحساسة التي يسعى الإرهابية للحصول عليها مثل أماكن المنشآت النووية ، المطارات الدولية.

[1] -**نفس الصفحة من نفس المرجع الآنف الذكر.**
[2] -دحومان حسينة، **مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر03، 2010،ص147.

- إعطاء تعليمات والتلقين الإلكتروني : يمتلئ الإنترنت بكم هائل من المواقع التي تحتوي على كتيبات وإرشادات تشرح طرق وضع القنابل والأسلحة الكيماوية الفتاكة والتالي نلحظ أن المنظمات الإرهابية تعتمد على التكنولوجيا المتطورة للانترنت مما ساعد على اتساع مسرح عمليات تهم الإرهابية وبالتالي أصبح من الصعب اصطياد هذا الوحش الإلكتروني الجديد وطعنه في المقتل.
- التخطيط والتنسيق: تعتبر شبكة الانترنت وسيلة للاتصال بالغة الأهمية بالنسبية للمنظمات الإرهابية، حيث تتيح لهم حرية التنسيق الدقيق لشن هجمات إرهابية محددة، ويضيف ويمان أن أعضاء منظمة القاعدة البارزين اعتمدوا بشكل مكثف على الانترنت في التخطيط لهجمات 11 سبتمبر، ويستخدم الإرهابيون الرسائل الالكترونية العادية email وغرف الثرثرة chat rooms، لتدبير الهجمات الإرهابية وتنسيق الأعمال والمهام لكل عنصر إرهابي.
- الحصول على التمويل: يستعين الإرهابيون ببيانات إحصائية سكانية منتقاة من المعلومات الشخصية التي يدخلها المستخدمون على الشبكة من خلال الاستفسارات والاستطلاعات الموجودة على المواقع الإلكترونية، في التعرف على الأشخاص ذوي القلوب الرحيمة ومن ثم يتم استجداؤهم لدفع تبرعات مالية لأشخاص اعتباريين، يمثلون واجهة لهؤلاء الإرهابيين، ويتم ذلك بواسطة البريد الالكتروني بطريقة ماكرة لا يشك فيها المتبرع بأنه يساعد إحدى المنظمات الإرهابية. وتمول هذه الجماعات من المركز " القاعدة " ومن أموال الخاصة ومن المبالغ التي يطالبون بها عند الإختطاف كفدية.

نجد كذلك ما يساعد على بقائها و استمرار نشاطها. الدعم الخارجي بتقديم المال وإيواء هذه الجماعات في أراضيها حيث تشكل هذه الأخيرة سندا أساسيا لها سواء إقامة المعسكرات من أجل التدريبات العسكرية أو للتستر عليها[1].

مما عقد الأمر، وجعل نشاطاتهم أكثر عنفا،فقد اعتمدت الجماعة السلفة للدّ عوة والقتال وباقي الجماعات الارهابية في المغرب الإسلاميّ على عدّة أساليب في قيامها بعملياتها الإرهابية، ومن أبرز هذه الأساليب :العمليات الانتحارية، الاغتيالات (إغتيال الأفراد، المذابح الجماعة بحيث يكون الضحايا من قوات الأمن والمدنيّين)، زرع القنابل وبعد الإعلان الرّسمي عن تأسيس القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في2007 تضاعفت الهجمات الانتحارية مستهدفة أً ساسا المباني الرسمة

[1]- دحومان، **مرجع سابق**،ص148.

الحكومية وأجهزة الأمن، كما تصاعد انتهاج أسلوب آخر من الأساليب الإرهابية ألا وهو الاختطاف واحتجاز الرهائن والذيّ استهدف الأجانب بصفة خاصّة من سياح عاملين في شركات أجنبية مستثمرة في المجال الطاقوي، وغيرها من الأعمال الارهابية العنيفة التي قام بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي[1] حسب ما يوضحه (الملحق 07).

المبحث الثالث: داعش، شكل جديد للإرهاب بعد القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي:

التعريف بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش):

تنظيم **الدولة الإسلامية في العراق والشام**، الذي يُعرف اختصاراً بـ **داعش** (ويُطلق على المنتمين له اسم **الدواعش**)، والذي يسمي نفسه الآن **الدولة الإسلامية** فقط هو تنظيم سلفي وهابي مسلح يتبنى الفكر السلفي الجهادي يهدف أعضاؤه –حسب اعتقادهم– إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ينتشر بشكل رئيسي في العراق وسوريا وله فروع اخرى في جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال و شمال شرق نيجيريا وباكستان. زعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي[2].

علاقة تنظيم الدولة الاسلامية بتنظيم القاعدة:

انبثق تنظيم داعش من تنظيم القاعدة في العراق وهي التي شكلها أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004، الذي كان قد شارك في قوات المقاومة ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة والحكومات العراقية المتعاقبة في أعقاب غزو العراق عام 2003 خلال 2003–2011 حرب العراق وذلك جنبًا إلى جنب مع غيرها من الجماعات السنية المسلحة المنتشرة في المحافظات العراقية لكن المحاولات العنيفة للدولة الإسلامية في العراق من أجل إحكام السيطرة على أراضي جديدة أدت إلى رد فعل عنيف من العراقيين السنة وغيرهم من الجماعات المتمردة، مما ساعد على دحر حركة الصحوة وتدنى سيطرتها[3].

[1] -محمد مقدم، **القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي:تهريب باسم الاسلام**، الجزائر: دار القصبة للنشر،2010،ص74.

[2] – شفيق شقير، تنظيم الدولة الاسلامية،**التأثير، النشأة والمستقبل**،مركز الجزيرة للدراسات،، 2014، ص18.

[3] - حسن أبو هنية، **البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص31.

تحت قيادة زعيمها أبو بكر البغدادي، نمت داعش بشكل ملحوظ ، وحصلت على الدعم في العراق بسبب التمييز الاقتصادي والسياسي المزعوم ضد السنة العراقيين العرب.

كان لداعش صلات وثيقة مع تنظيم القاعدة حسب ما أعلنه تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان أن التنظيم قد زادت قوته إلى 50000 مقاتل في سوريا و 30000 في العراق[1].

كان هدف داعش الأصلي هو إقامة الخلافة في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق. وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا. و قد أعلنت الخلافة يوم 29 يونيو عام 2014، وأصبح أبو بكر البغدادي، الآن يعرف باسم أمير المؤمنين إبراهيم الخليفة –أصبح يلقب بالخليفة، والجماعة قد تم تغيير اسمها إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام. بدأ بتكوين الدولة الإسلامية في العراق في 15 أكتوبر 2006 إثر اجتماع مجموعة من الفصائل المسلحة ضمن معاهدة حلف المطيبين وتم اختيار "أبا عمر" زعيمًا له وبعدها تبنت العديد من العمليات النوعية داخل العراق آنذاك، وبعد مقتل أبو عمر البغدادي في 19 أفريل2010 أصبح أبو بكر البغدادي زعيمًا لهذا التنظيم[2]

أعلن من خلالها أبو بكر البغدادي دمج فرع تنظيم القاعدة في سوريا (جبهة النصرة) مع دولة العراق الإسلامية تحت مسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام. ، إلا أن جبهة النصرة نفت أن يكون قد وصلتها أية دعوات واستشارات للاندماج مع داعش[3].

مميزات تنظيم الدولة الاسلامية (داعش):

أسهمت مقولة تَمَيُّز تنظيم الدولة في إضفاء مزيد من الغموض والتعقيد، وتقوم فكرة التميز على جملة اعتبارات :

الأول: التغير الذي طرأ على سلوك القاعدة وكشفته الوثائق التي عثر عليها الأميركيون في الحاسوب الشخصي لبن لادن، والذي بدا في تصرفات جبهة النصرة في سوريا.

والثاني :الرؤية الأيديولوجية الصلبة والحدِّية التي تُغلِّب الجانب العقائدي والطائفي والهويَّات.

والثالث :مبلغ التوحش الذي وصل إليه التنظيم ما جعل القاعدة تتحدث عن الغلو والتكفير.

[1] -**نفس المرجع**، ص32-33.
[2] -معتز الخطيب، **تنظيم الدولة الاسلامية: البنية الفكرية وتعقيدات الاقع**، مركز الجزيرة للدراسات،2014،ص08.
[3] -**نفس المرجع**، ص09.

والرابع :حالة متقدمة من البراغماتية والانتهازية التي جعلته يكفِّر ويقاتل الجهاديين الآخرين في الوقت الذي يَقبل مبايعة كثيرين بعضهم قطَّاع طرق.

المسألتان الأبرز في معضلة فهم تنظيم الدولة هي تَوَحشه من جهة، وقدرتُه على السيطرة والتوسع على الأرض من جهة أخرى.[1]

أما سيطرة تنظيم الدولة على الأرض، فلا يمكن فهمها إلا في إطار التغيرات في المنطقة منذ الحرب على أفغانستان والعراق وصولاً إلى الثورات الشعبية، فتنظيم الدولة تمدد في الفراغ الذي خلَّفه ضعف الدولة وفي أجواء الاستبداد وبعد احتلال العراق، ثم مع الثورة السورية التي قوبلت بعنف وحشي فتحولت إلى ثورة مسلحة، وقد أشار الجولاني- بوضوح- (إلى أن ثورة سوريا" أزالت العوائق " وسهَّلت قبول الفكر الجهادي وحمل السلاح). والمرجع المهم في رسم هذه الاستراتيجية هو أبو بكر ناجي الذي أطلق مصطلح" إدارة التوحش "على المرحلة التي تنهار فيها الدول ولا يتم التمكن من السيطرة عليها من قِبَل قوى أخرى، وهنا تتقدم" السلفية الجهادية "بمشروعها لإدارة حاجيات الناس وحفظ الأمن والقضاء بين الناس وتأمين الحدود وغير ذلك. وبالتالي قسمت داعش مناطق سيطرتها إلى عدة مناطق[2] حسب ماتوضحه الخريطة.

الخريطة05:خريطة انتشار داعش في العالم.

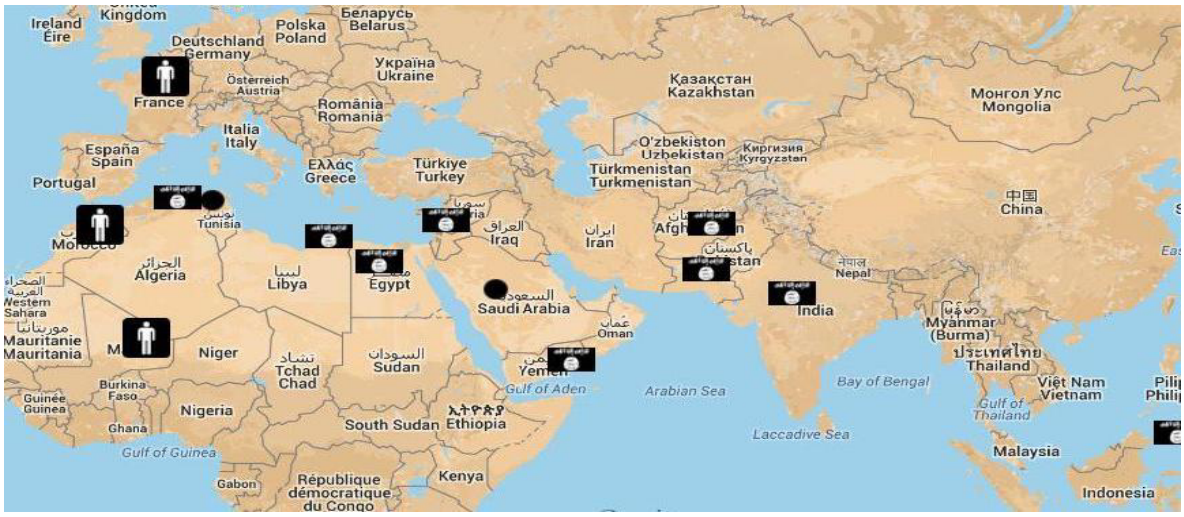

المصدر: داعش في العالم 2013/ http://studies.aljazeera.net/photos

لتشمل بذلك كل من[3]:

[1] -حسين طليس، **من هي داعش وماهي أهدافها؟**،http://www.alalam.ir/news، 21:14/29.03.2015

[2] -طليس، **مرجع سابق**،ص12.

[3] - تامر بدوي، **داعش الأبعاد والتداعيات الاقليمية**،مركز الجزيرة للدراسات،2014،ص65.

القسم السوري: ولاية الرقة، ولاية الخير، ولاية حلب ، ولاية دمشق، ولاية حمص، ولاية حماة، ولاية البادية، ولاية الفرات.

القسم العراقي: ولاية نينوى ، ولاية كركوك , الرشاد، ولاية الأنبار ، ولاية الفلوجة، ولاية صلاح الدين، ولاية شمال بغداد ، ولاية الجنوب (زوبع)، ولاية الجزيرة، ولاية دجلة

القسم المصري: ولاية سيناء (مناطق سيطرة محدودة شرق محافظة شمال سيناء).

القسم النيجيري: حركة بوكو حرام على لسان زعيمها أبو بكر شيكاو تعلن الولاء لأبي بكر البغدادي خليفة داعش.

القسم الليبي: ولاية برقة (درنة ,بنغازي)، ولاية طرابلس، ولاية فزان، (حسب ما توضحه الخريطة).

الخريطة06: تنظيم داعش يتوسع في ليبيا

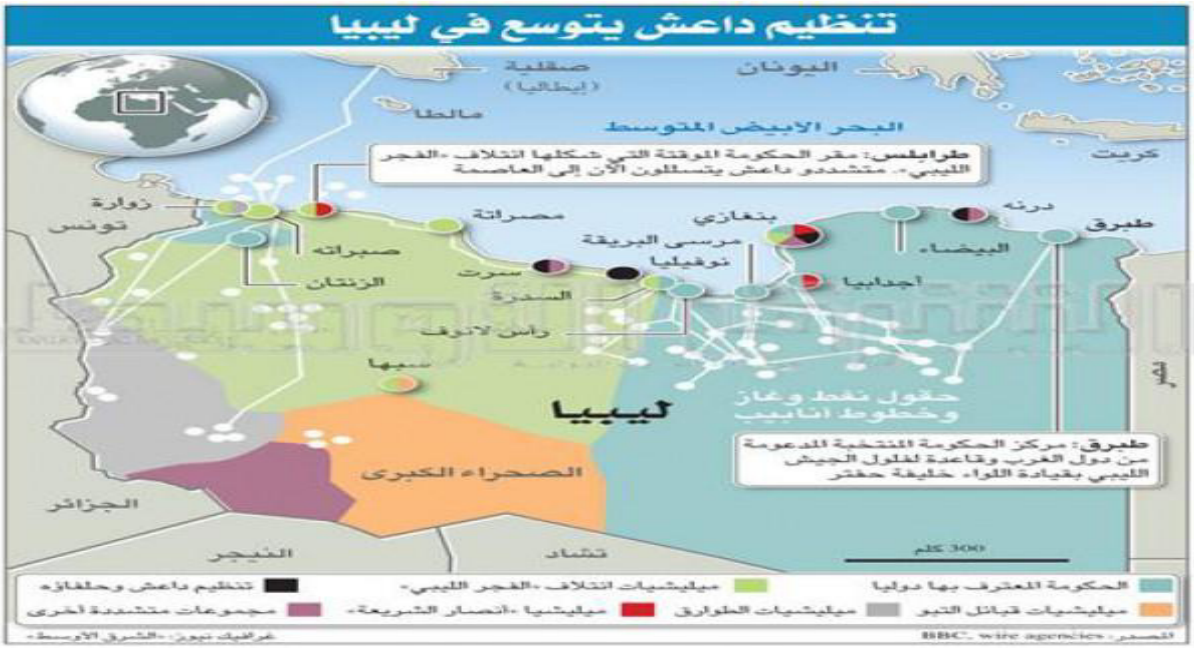

وبهذا التقسيم وطأت أرجا تنظيم الدولة الاسلامية، الأراضي المغاربية من خلال القسم الليبي، لتتوسع فيما بعد لدول مغاربية أخرى، خاصة من خلال الأعمال الارهابية القاسية التي تمارسها بالمنطقة[1]، وعليه:

[1] -بدوي، **مرجع سابق**،ص66.

داعش يتجه نحو منطقة المغرب العربي:

عرفت سنة2014، تطورًا أمنيًّا مهمًّا، يحتاج فترة ليبرز أثره بشكل أوضح على مستقبل الخارطة الأمنية في ليبيا والمغرب العربي بشكل أكبر، ويتعلق بتطور علاقة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالمجموعات الجهادية في مدينة درنة شرق ليبيا؛ التي تعرف انتشارًا لمجموعات مسلحة؛ مثل: "مجلس شورى شباب الإسلام"، الذي يضمُّ تنظيم "أنصار الشريعة"، العائدين من القتال الدائر في سوريا ومالي والجزائر[1]

حيث يتبع المجلس فكريًّا وحركيًّا تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" .وهذا ما جعل مدينة درنة تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجد تنظيم الدولة في شمال إفريقيا؛ وذلك بالنظر إلى ما تتيحه الفوضى والاضطرابات الأمنية في ليبيا من إمكانات لتوسع النشاط الجهادي في المنطقة. وقد حسم تنظيم الدولة الإسلامية مسألة تواجده في دول شمال إفريقيا ومصر خلال الاجتماع الكبير الذي نظمته قيادات هذا التنظيم مؤخَّرًا في درنة الليبية، وحضرته قيادات تنظيم أنصار الشريعة بتونس سيف الله بن حسين أبو عياض، والجزائري مختار بملختار، والقيادي اليمني المعروف باسم "أبو حنيفة اليمني"، واحتضنت مدينة درنة الليبية أول اجتماع لتنظيم داعش خارج العراق وسوريا؛ وذلك بعد أن أعلنت قيادات تنظيم أنصار الشريعة بكل من ليبيا وتونس ولاءهم لأبي بكر البغدادي.[2]

واعتبر التقرير أن الخوف من تهديدات فرع داعش في شمال إفريقيا لا يقتصر على دول المنطقة فحسب؛ بل يتعداه إلى أوروبا التي لا تفصلها عنها إلا بمئات الكيلومترات، ويصلها سنويا الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، حيث يمكن أن يكون ضمنهم عناصر من التنظيم وهي المخاوف التي عبر عنها رئيس الحكومة الايطالية ماتيو رينزي الذي أغلقت بلاده سفارتها في طرابلس، ودعا الأمم المتحدة للتدخل من أجل وضع حد لنشاطات الجماعات المتطرفة[2].

[1] - كمال القصير، **جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014**،مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net/reports 01 جانفي 2015، 17:41،

[2] - **تأسيس تنظيم "دامس" تحت إمرة "داعش" في المغرب العربي**، http://www.akhbarona.com ، 13:00. 12.03.2015

في حين تتخوف بلدان أوروبية أخرى من تجنيد مواطنيها لتنفيذ هجمات. وذكر التقرير بتصريحات رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس الذي قدر عدد الفرنسيين الذي استطاع داعش تجنيدهم بـ 1400 شخص، مما يستوجب حسبه تعزيز قوانين ووسائل مكافحة الإرهاب للحيلولة دون تنفيذ هجمات داخل بلاده. وقسم التقرير دول المنطقة المغاربية حسب درجات تواجد عناصر داعش وقوتها، معتبرا أن الجزائر وتونس توجدان ضمن نفس الدرجة، حيث تتواجد بهما بقايا التنظيم الإرهابي الذي ظل متواجدا بالمنطقة لسنوات قبل ظهور داعش.[1] ليصبح بذلك هذا الأخير من بينأهم الظواهر التي باتت تؤرق مضاجع الساسة والرأي العام في منطقة المغرب الكبير، خاصة في ظل الإقبال اللافت للشباب المغاربي على الإنخراط بكثافة في صفوف الجماعات التكفيرية .فجبهات القتال في شمال مالي وأفغانستان وسوريا والعراق وغيرها تعج بالجزائريين والتونسيين والليبيين، كما أن البلدان التي ينتمي إليها هؤلاء، وخصوصا الجزائر، لم تسلم من شرهم منذ نهاية الغزو السوفييتي لأفغانستان وعودة عشرات الآلاف من التكفيريين الجهاديين إلى مواطنهم[2].

[1] - داعش" في المشرق و"دامس" في المغرب، http://www.alarabiya.net/، 02.02.2015، 16:00.
[2] -نفس الصفحة من نفس المرجع الآنف الذكر.

خلاصة الفصل الثاني:

لم يتوقف الأمر على مجرد التحديات التي تواجهها الدول المغاربية، والتي سبق تفصيلها في الفصل الأول، وانما أصبح الأمر أكثر خطورة في ظل مواجهة دول المنطقة لجملة من التهديدات الأمنية، خاصة في ظل تنامي الظاهرة الارهابية بالفضاء المغاربي. فبعدما كان يقتصر الأمر على مجرد حركات اسلامية، ظهرت في كل دولة مغاربية، مُحاولة تقديم نموذجا اسلاميا مقنعا –حسبها–، الا أن اتجاهها نحو العنف لارغام المجتمع على أفكارها، على غرار تميزها بالتعصب و الفكر المغلق، جعلت الدول المغاربية أمام أزمة مأساوية داخلية، خاصة في ظل التشابه في الأعمال، المبادئ، والخصائص بين الحركات الاسلامية لدول المنطقة المغاربية.

لكن سرعان ما بدأت ملامح التحول في أوساط هذه الحركات الاسلامية، تتجه نحو العمل المسلح، خاصة بعد ارتفاع عدد الملتحقين من الشباب المغاربي بالقتال في أفغانستان، فضلا عن ما كانت تطرحه الساحة من حملات توعية واشادة من أجل جلب الارهابيين للعمل، ومن هنا جاءت فكرة العنف، كأحسن وسيلة للوصول الى الهدف المنشود بالنسبة للجماعات المسلحة، ليتحول العمل بذلك من حركة اسلامية، يقتصر نشاطها على الساحة السياسية النظرية،الى جماعات مسلحة، والتي عرفت انتشارا واسعا، بعد نهاية الحرب الباردة، ولاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر، ليتوسع بذلك نشاط هذه الجماعات، وتعرف بالارهاب نتيجة الأعمال الارهابية التي تمارسها.

غير أن أعمالها لم تبقى ذات بعد محلي فحسب، وانما ربطت علاقاتها مع تنظيم القاعدة في أفغانستان، والتي لطالما حاولت هذه الأخيرة، الاشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي، والتنسيق بينها، لتجد بذلك تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، لتصبح بعد هذا التغيير ممثلة للقاعدة الأم في شمال افريقيا، وتجد بذلك متنفسا لها في الخارج، وتضفي الشرعية على أعمالها–حسبها– بانظمامها للقاعدة التي لطالما عملت على استقطاب الارهابيين من المغرب العربي وشمال افريقيا والساحل الافريقي، لتحقيق أعمالها الارهابية، والتي ساعدت عدة عوامل على تجسيد عملها الارهابي في اطار جماعي تحت ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.

لقد أفرزت الثورات العربية التي مست دول المغرب العربي، خاصة ليبيا الى زيادة نشاط القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الى جانب امتداد شكل جديد للارهاب الى المنطقة يدعى بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش"، فمنذ سقوط نظام القذافي، وتوحد الجماعات المسلحة الليبية، خاصة في ظل انتشار السلاح، تحولت المنطقة المغاربية الى مركز لتدريب المجندون الجدد القادمون من الغرب، وتزويدهم بالسلاح، قبل توجيههم لتنفيذ العمليات الارهابية داخل البلد وخارجها، ليُصبح بذلك الفضاء المغاربي أمام تهديد ارهابي أجنبي عن المنطقة، أكثر خطورة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، من حيث الأعمال الارهابية التي يقومون بها، أو من خلال تفاقم عدد المغاربة المجندين في تنظيم الدولة الاسلامية "داعش"، لتجد المنطقة المغاربية نفسها، أمام أكبر تهديد، وهو عودة الارهابيين المجندين الى أراضيهم، مما سيغذي العمل الارهابي، ويزيد من خطورته، الشيء الذي عجل بضرورة ايجاد حل للتصدي للظاهرة الارهابية بالمنطقة.

الفصل الثالث: الآليات الجزائرية لمكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية و معوقاتها.

بالنظر الى ما تعيشه المنطقة المغاربية اليوم من تنام في ظاهرة الارهاب، بالاضافة الى زيادة شدة خطورته، والتي أصبحت بذلك تهدد الأمن الوطني، والاقليمي، الشيء الذي دفع بالجزائر الى لعب دورها الاقليمي، من خلال تحريك آلياتها الدبلوماسية والعملياتية، بغية التصدي لهذه الظاهرة، التي باتت تهدد أمنها، وأمن جيرانها، وذلك من خلال العمل على بناء تصور أمني اقليمي هادف الى مكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية.

المبحث الأول: الآليات الدبلوماسية لمكافحة الارهاب.

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات بحيث ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال، وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي، ويرجع تبني الجزائر لهذه المبادئ إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد خلال الستينات والسبعينات، كما ترجع كذلك إلى تجاربها في اطار مكافحة الارهاب، التي تعود الى فترة أواخر التسعينات. إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ1981.12.20،" أنه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية، فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولا بد من أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص"[1].

وبما أن المنطقة المغاربية تعيش حاليا مرحلة غير مسبوقة من التحديات، خاصة ما يتعلق بتزايد الأعمال الإرهابية ووجود كيانات وتنظيمات إرهابية بالمنطقة، منها تنظيم داعش العنيف المتطرف الذي تزداد خسائره ومخلفاته يوم بعد يوم الى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وما

[1] - العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**، رسالة الماجيستير في العلوم السياسية، باتنة : جامعة الحاج لخظر، 2010-2011، ص120 .

يخلفه من آثار على المنطقة المغاربية، دفع بالجزائر بحكم أهميتها الجيوسياسية بالمنطقة المغاربية الى جانب تجربتها في اطار مكافحة الارهاب التي تميزت بها بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و تطبيقه لسياستا الوئام الوطني و المصالحة الوطنية، الى تعزيز التعاون بين الدول المغاربية في المجال الأمني، القضائي، و خاصة الدبلوماسي من أجل التصدي للنشاط الارهابي بالمنطقة و انعكاساته السلبية على أمن واستقرار الدول المغاربية[1].

ان التعاون في مسائل مكافحة الارهاب والجريمة بين الجزائر والدول المغاربية، ليس بجديد وانما تعود الى فترة ما بعد الاستقلال وتحديدا سنة 1963، حيث عملت السياسة الخارجية الجزائرية على مواصلة دعمها لتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة المغاربية، والتي توجت جهودها بابرام عدة اتفاقيات في اطار التعاون القضائي بين الدول المغاربية، خاصة في اطار تسليم الارهابيين المجرمين، بحيث تنص المادة 31 من اتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين الجزائر والمغرب في 15،03،1963، المتممة بالبروتكول الموقع بأفران في 15،01،1969، المصادق عليه بالأمر رقم 69–68 المؤرخ في 2 سبتمبر 1969 على مايلي:

" يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يسلم أحدهما للآخر طبق القواعد والشروط المحددة في الاتفاقية ، الأفراد الموجودين بتراب إحدى الدولتين المتابعين أو المحكوم عليهم من طرف السلطات القضائية للدولة الأخرى".، كما تنص المادة 35 على أنه: **" يوجه طلب التسليم بالطرق الديبلوماسية[2]. "**

غير أن المغرب لم تلزم بالاتفاق المبرم بينها وبين الجزائر، فبعد القائها القبض على زعيم الجماعة الاسلامية المسلحة عبد الحق العيادة في جويلية 1993، الا أنه لم يسلم للسلطات الجزائرية حتى سنة 1994، على الرغم من مطالبة المخابرات الجزائرية بتسليمه، الا أن المغرب السلطات المغربية رفضت ذلك، خدمة لصالحها، ليُسلم سنة 1994، في وقت متأخر، بعدما أصبح القبض عليه لا يخدم المصالح الجزائرية في اطار تفكيك الجماعات الارهابية التابعة له، والتي اغتنمت فرصة تأخير المغرب لتسليمه، للتتفرق وتُغير من خططها وبرامجها[3].

[1] - بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، باتنة :جامعة الحاج لخظر،2010،ص97.

[2] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 86، السنة السادسة، 09 ديسمبر 1969.

[3] - بوازدية ، **مرجع سابق**، ص156.

بالإضافة الى اتفاقية بشأن المساعدة المتبادلة و التعاون القانوني و القضائي بين الجزائر و تونس، الموقع عليها بالجزائر بتاريخ 26 جويلية 1963، المصادق عليها بالمرسوم رقم 63–450 المؤرخ في يوم 14 نوفمبر 1963، بحيث تضمنت المادة 02، ضرورة توسيع التعاون القضائي، ليس بين الجزائر وتونس فحسب وانما يتوسع حتى المغرب وليبيا الشقيقتين، كمرحلة مسبقة لتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير[1].

أما بين الجزائر وليبيا دائما في ميدان التعاون القانوني والقضائي، نجد اتفاقية التعاون القضائي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الموريطانية الإسلامية الموقعة بنواقشط بتاريخ 03 ديسمبر 1969، المصادق عليها بالأمر رقم 70-4 المؤرخ في 15 جانفي 1970[2].

لم يتوقف ابرام الاتفاقيات بين الجزائر والدول المغاربية في الستينات فحسب، بل ولم تقتصر العلاقات الدبلوماسية الجزائرية مع تونس، المغرب وموريتانيا وانما تم ابرام اتفاقية التعاون القضائي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الموقع عليها في بنغازي بتاريخ 8 جويلية 1994، المصادق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 95-367 المؤرخ في 12 نوفمبر1995، بحيث تضمنت المادة السادسة، قرار الطرفين المتعاقدان لضبط التشاور المنتظم حول المسائل ذات المصلحة المشتركة[3].

ان تلك الخطوات التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية في اطار العلاقات الثنائية الأطراف، في جانبها القانوني، تعتبر خطوة ذات أهمية في عملية المواجهة الفعلية للارهاب بالمنطقة المغاربية، كون التعاون الدبلوماسي عموما والقضائي خصوصا، يعتبران وسيلة فعالة لمواجهة الأزمات الأمنية وتهدئة الأمور بالمنطقة، لكن حاولت الجزائر تحريك دبوماسيتها نحو العمل المجسد.

جهود الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية:

لم تقتصر جهود الدبلوماسية الجزائرية على ابرام اتفاقيات ثنائية الأطراف بينها وبين الدول المغاربية فحسب، بل ذهبت جهودها الدبلوماسية الى أبعد من ذلك، من خلال المشاورات المنتظمة و الدائمة حول الأزمة في ليبيا من أجل الوصول الى وساطة بين الأطراف الليبية، بعد أشهر من التحركات الدبلوماسية والتي تعود الى ايمان الجزائر بأن تنامي ظاهرة الارهاب بالمنطقة المغاربية، ناجم عن

[1] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد87، 14 نوفمبر 1963.
[2] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد14، سنة 1977.
[3] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد69، سنة 1995.

الأوضاع المتأزمة التي تعيشها ليبيا اليوم، ورأت بأن وجود حل للأزمة الليبية، سيكون بمثابة وضع حد لتنامي الارهاب.

بحيث ترى الجزائر أن الشعب الليبي يترك السلاح عندما يشعر بالأمان، بحيث لا يمكن تحقيق هذا الأخير الا في اطار الدعم الدبلوماسي للدول المجاورة لها، خاصة الجزائر والتي أثبتت ذلك من خلال التسهيلات التي قامت بها اتجاه الأزمة الليبية، القائمة على أساس المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية، والمتمثلة في: مبدأ حسن الجوار، مبدأ التعاون، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار[1].

وعليه تعاملت الجزائر في البداية مع الأزمة الليبية وفق مبدأ الحياد، فلم تطالب برحيل القذافي، ولم تقوم بطرد السفير الليبي، كما لم تساند المعارضين، ولم تعترف بهم، حيث دعت الجزائر الى الحل السلمي للأزمة تجنبا لزيادة تأزم الأوضاع من خلال التدخل الأجنبي، وتخوفا من ما سيترتب عن الصراع في ليبيا من تهريب أسلحة، انتقالها للساحل والقاعدة، وبالتالي توسيع رقعة الارهاب لتصبح بذل ليبيا ملاذ آمن وقاعدة للارهابيين[2].

فنجحت الجزائر من خلال جهودها في جمع الأطراف الليبية الى طاولة الحوار من خلال مرحلتين هامتين .

مراحل المفاوضات الجزائرية من أجل الوصول الى وساطة في القضية الليبية:

بحيث صرح رمطان لعمامرة على مايلي: "هذه المفاوضات تبعث على التفاؤل بشأن التوصل لتسوية الأزمة السياسية والأمنية"[3].

كما أكد الوزير المنتدب عبد القادر مساهل:"... دعم الجزائر مسعاه الهادف هو التوصل الى حل سياسي عبر حوار شامل، يقضي الى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ويضمن وحدة ليبيا وسلامة ترابها، واستقرارها، كما تمكننا من مكافحة الارهاب بفعلية."

ومن هنا يبرُز لنا المكانة التي تحتلها تسوية القضية الليبية في عمل الجزائر ضد الاهاب، خاصة تصريح الوزير المنتدب فب نفس السياق قائلا:" عدو ليبيا ليس الفرد الليبي، بل عدوه هو الارهاب...يتطلب التصدي له الوحدة والعزيمة من خلال الحوار. "[1]

[1]- عبد النور بن عنتر، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا**، مركز الجزيرة للدراسات،(دت)،ص03.
[2] - عبد النور بن عنتر، **الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية"،ع06، سبتمبر 2011،ص06.
[3] - **عن جولة الحوار الليبي بالجزائر**http://www.alhurra.com/content/Libya-dialogue-Algerie11/03/2015

وبالتالي تميزت المفاوضات بجولتين وهما:

الجولة الأولى: تمثلت في حوار جرى بين رؤساء الأحزاب السياسية و المناضلين السياسيين الليبيين، بالجزائر العاصمة تحت رعاية الأمم المتحدة يومي 10 و 11 مارس 2015:

بحيث تم التوصل من خلاله الى مايلي[2]:

-رفض كل شكل من أشكال التدخل الأجنبي بالمنطقة.

-الالتزام بالتوصل الى حل سياسي للأزمة حفاضا على سيادة ليبيا، ووحدتها الوطنية والترابية.

-ادانة كل أشكال الارهاب في ليبيا، خاصة تلك التي تمارسه الجماعات الارهابية الناشطة، تحت تسميات داعش وأنصار الشريعة والقاعدة.

الجولة الثانية: تمثلت في حوار جرى بين نفس أطراف الجولة الأولى بالجزائر العاصمة، تحت رعاية الأمم المتحدة، يومي 13،14.04.2015 من أجل مناقشة التقرير النهائي لايجاد حل سياسي سلمي للأزمة:

تعتبر هذه المرحلة التي خطتها الدبلوماسية الجزائرية، تجاه القضية الليبية الأكثر ابرازا لدورها مكانتها الاقليمية، هذا ما أكده برناردينو ليون مبعوث الأمم المتحدة الخاص الى ليبيا من خلال تصريحه: "أفضل دور للجزائر هو اجتماع اليوم الذي يحضره ممثلون هامون، لمناقشة التقرير النهائي، لايجاد حل سياسي سلمي في ليبيا، والتي أسفرت عن ميلاد مسودة اتفاق السلام، من أجل حكومة ليبية موحدة، والذي ينتظر ظهور نتائجها في الفترات المقبلة[3].

ان الجهود الجزائرية المبذولة في اطار مكافحة الارهاب على المستوى الاقليمي المغاربي، تبرز ايمان الجزائر وحرصها على رفع التحدي الذي تواجهه المنطقة، ومازالت تواصل جهودها من أجل بناء مستقبل يوفر الطمأنينة والسلامة للمجتمع المغاربي، بحيث يعتقد صناع القرار الجزائريين أن هذا لن

---

[1] - عبد النور بن عنتر، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي...،مرجع سابق**،ص41.

[2]- **دعم أمريكي وأوروبي قوي للحوار الليبي بالجزائر في جولته الأولى**2015،12،04 http://www.elkhabar.com/press/article

[3]- **تفاؤل بالتوصل إلى اتفاق بين الفرقاء الليبيين**،14،04،2015 http://www.elkhabar.com/press/article

يأتي الا في اطار الارادة المتبادلة التي تسعى الجزائر الى تحقيقها مع جميع الأطراف المغاربية الفاعلة بالمنطقة، في اطار العلاقات المتعددة الأطراف المغاربية[1].

أما في اطار اتحاد المغرب العربي .

ان ما يلاحظ في الكم الهائل من مجهودات الدبلوماسية الجزائرية المسجلة للاحاطة بظاهرة الارهاب في المنطقة المغاربية، من خلال التعاون الثنائي الأطراف، لا يعني اهمال الجزائر للتعاون المتعدد الأطراف، وانما وسعت جهودها من خلال تشجيع العمل في اطار جماعي سواء من خلال اتحاد المغرب العربي، وذلك بالرجوع الى المشروع التعاهدي الذي بنته الدول المغاربية، انطلاقا مما تتمتع به من تاريخ مشترك ،لغة، المعتقد الديني، النضالات ضد المستعمر ...الخ ،كل هذه المقومات التي توحد أكثر مما تفرق دول المغرب العربي الخمسة، نتج عنها إنشاء الاتحاد المغاربي من خلال الاجتماع التأسيسي لقادة الدول بمدينة مراكش في 16 فيفري 1989م و المصادقة على وثيقة معاهدة إنشائه (أنظر الملحق08)،من قبل المملكة المغربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية التونسية، الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.[2]

و بطبيعة الحال فان لكل تنظيم أهداف يسعى إلى تحقيقها، أي الأغراض التي وجد هذا التنظيم لأجلها، و يمكننا القول أن اتحاد المغرب العربي قد وجد للدفاع عن مصالح الدول المغاربية ككل بحيث عددت المادتان الثانية و الثالثة من نص المعاهدة (أنظر الملحق08) الأغراض التي تتطلع الدول المغاربية بلوغها، لا سيما في مجال الأمن والدفاع[3].

بحيث تحددت أهداف الاتحاد في المجال الأمني في[4]:

- صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل و الإنصاف.
- صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- بعث المزيد من الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي رغم اختلاف أنظمة الحكم فيها.
- التنسيق في ميادين الدفاع و الأمن و تسوية النزاعات بالطرق السلمية عن طريق الحوار.

---

[1] -برباش رتيبة، **الأمن والارهاب في المغرب العربي، مقاربة استراتيجية**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر03، 2011،ص123.

[2] -برباش، **مرجع سابق**،ص126.

[3] -**أهداف مؤسسات اتحاد المغرب العربي**،46: 11à 2015/02/17 www.maghrebarabe.org/ar/institutions/.

[4] -**نفس المرجع السابق**،ص02.

انطلاقا من مما تظمنته معاهدة مراكش في اطار تحقيق السلم والأمن والاستقرار بالمنطقة المغاربية، عملت الجزائر جاهدة باعتبارها عضو مؤسس لاتحاد المغرب العربي، الى جانب الدول المغاربية الخمس، على المشاركة في عقد اجتماع وزراء داخلية الدول المغاربية الخمس، تحت عنوان "**نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**" وذلك ب21 أفريل 2013 (أنظر الملحق09)، حيث استعرض الوزراء التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، و أكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة و المخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة، تشكل جميعها تهديدا خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور[1].

و اتفقوا على ما يلي[2]:

1-التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة، بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر إلى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها.

2-التنديد بالإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، لما يمثله من خطر محدق على سلامة واستقرار وأمن الدول المغاربية ولما يشكله من خطر مباشر عليها.

3-التأكيد على ضرورة مكافحة كافة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تلك التي تتستر بالدين الإسلامي السمح لتنفيذ مخططاتها.

4-توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية، في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

5-التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين.

[1] -**نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**،www.maghrebarabe.org/ar/publication 2015.03.02

[2] - **بيان الرباط، نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**،www.maghrebarabe.org/ar/publication ، ص3-4.

6-العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.

7-التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، و العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لا سيما القرار رقم 1904.

8-الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.

9-تثمين عقد اجتماع مجلس وزراء الشؤون الدينية لدول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 24 سبتمبر 2012 بنواكشوط وما توصل إليه من توصيات تؤكد على ضرورة التحصين الفكري والثقافي للمجتمعات المغاربية عبر التشبث بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية بوصفهما قاسمين مشتركين للبلدان المغاربية الخمسة والسعي إلى بلورة إستراتيجيات موحدة لمواجهة استقطاب وتجنيد الشباب من قبل المنظمات الإرهابية.

10-اتخاذ التدابير الميدانية والعملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول اتحاد المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها[1].

لكن رغم كل هذه المؤسسات و الأجهزة و الأهداف المسطرة و القمم المنعقدة فان دول المغرب العربي لم تصل إلى تحقيق ما كانت تصبوا إليه، فهي لم تستطيع حتى وضع خطوط أولية عملية لبعث الحيوية في مؤسسات الاتحاد التي عرفت الجمود على مستوى وظائفها.

[1] -**نفس المرجع**،ص05.

فعلى مستوى مكافحة الإرهاب مثلا، لم تتمكن الدول المغاربية من وضع خطط مشتركة للحد من مخاطر هذه الظاهرة، بالرغم من تعرضها مشتركة لأعمال تخريبية من طرف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ففي حين عرفت الجماعات الإسلامية تكاملا و انسجاما في أهدافها في المغرب العربي، بقيت الدول المعرضة لخطر الإرهاب عاجزة على التعاون و التنسيق الأمني فيما بينها، لذلك وجدت الجزائر نفسها أمام عدة معوقات تحول دون تفعيل العمل المتعدد الأطراف في اطار اتحاد المغرب العربي.

على الرغم من أنها ظنت أنه ما تم وضعه من أهداف في اطار مشروع اتحاد المغرب العربي، الى جانب ما تم الاتفاق عليه من خلال الاجتماع الذي انعقد بين وزراء داخلية الدول المغاربية الخمس، تحت عنوان" **نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة"**، سيُفعل خاصة في ظل ما تعيشه المنطقة من تهديدات أمنية متصاعدة الا أنه تفطنت بوجود عدة عوائق تحول دون التحرك الجماعي للدول المغاربية تحت مظلة اتحاد المغرب العربي، خاصة في اطار مكافحة الارهاب، مادام هذا الأخير خطر مشترك بينها،مما دفع بالجزائر الى التفكير في مبادرات أخرى[1].

لقاء غدامس:

بحيث جمعت الجزائر من خلال هذا اللقاء المدعى بلقاء غدامس، نسبة للمنطقة التي تم الاجتماع فيها (منطقة ليبية)، و المتعلق بأمن الحدود، بين حكومات الدول الثلاث: الجزائر، ليبيا (بانتماء مزدوج مغاربي وساحل افريقي)، وتونس، ممثلين في وزراء حكوماتهم، وذلك في 12 جانفي 2013. حيث اعتبرت الجزائر أن الاجتماع الثلاثي الجزائري–الليبي–التونسي حول الوضع الأمني السائد على حدود هذه البلدان ضروري للتصدي للتهديدات، كما اكد البيان المشترك على عمل هذه البلدان بالتوازي معا على مكافحة الإرهاب وتهريب الاسلحة والمخدرات وكافة اشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.[2]"

وعلى هذا الاساس اكدت الجزائر وتونس وليبيا على ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة المخاطر والتهديدات الامنية المحدقة بها من خلال اعتماد مقاربة امنية متكاملة ومنسقة بين الدول الثلاث

[1]- بورعدة علي جهاد، **الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية**، المجلة الافيقية في العلوم السياسية،25. http://www.bchaib.net.2014.03

[2] - وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربية،**لقاء غدامس الثلاثي بين الجزائر، تونس، ليبيا**،12،01،2012.

ضمن استراتيجية شاملة، كما اكدوا على تكثيف الزيارات بين كبار مسؤولي الاجهزة الامنية المختصة للدول الثلاث بغية تعميق التواصل وتعزيز الثقة و وضع برامج لتدريب الاطارات المؤهلة وتبادل الخبرات والتوجه نحو ابرام اتفاقية امنية وتفعيل اتفاقيات التعاون القضائي والقانوني المبرمة بينها[1].

وبناءا على هذا تم الاتفاق على مايلي[2]:

– وضع آلية للمتابعة والاتصال على مستوى وزارات داخلية الدول الثلاث لمواجهة اية حوادث أو مستجدات أمنية تشهدها الحدود المشتركة. وتجسيدا لهذا اتفق الاطراف الثلاثة على انشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي بين هذه الدول.

– تكثيف التنسيق والتعاون في المجال الامني من خلال تسيير دوريات متوازية لمراقبة الحدود المشتركة لمنع اي اختراقات أمنية وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب فيما بينهم لا سيما لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة الى جانب عقد لقاءات دورية بين الاجهزة الامنية المحلية

–وجوب التنسيق بين الأطراف في المحافل الاقليمية والدولية المختصة في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة.

وبخصوص المناطق الحدودية اكد المشاركون على: ضرورة العمل على تنمية هذه المناطق من خلال اشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني و القطاعات الحكومية "ذات الاختصاص" مع تكثيف التعاون بين الغرف التجارية وإقامة معارض متخصصة. لتتفق الدول الثلاث في الأخير على العمل على تعزيز العلاقات ذات الطابع الشعبي وتشجيع مبادرات المجتمع المدني بالدول الثلاث ووضع برامج لتنشيط التبادل الثقافي والرياضي و الفني والاجتماعي بالمناطق الحدودية المشتركة[3].

وعليه من خلال هذا الاجتماع يمكن أن نستشفّ تصوّر الجزائر الجيو–أمني للتهديدات الأمنية المختلفة، الرّابط بين منطقة الساحل والمغرب العربي.

[1] -**نفس الصفحة من نفس المرجع الآنف الذكر.**

[2] - القدس العربي، **دول الجوار في مسار حوار غدامس لحل الأزمة الليبية**، العدد 7948، 05 ديسمبر 2014، www.algus.co/08.

[3] - **نفس الصفحة من نفس المرجع الآنف الذكر**

المبحث الثاني: الآليات العملياتية للجزائر لمكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية:

لقد رأت الجزائر بأن مكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية، لا يمكن فكه عن مكافحته في منطقة الساحل الافريقي، بحكم أن السّاحل، هو ذلك الجزء من القارّة الإفريقية الذي يشكّل منطقة عبور بريّ من شمال إفريقيا (المغرب العربي) إلى إفريقيا جنوب الصحراء، وأن الارهاب الذي ينشط في المنطقة المغاربية، نفسه الذي ينشط في منطقة الساحل الافريقي (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي)، بالاضافة الى جماعات ارهابية أخرى، الشيء الذي دفع بالجزائر الى ربط مكافحة الارهاب ببعض الدول المغاربية في اطارها الساحلي[1].

أ)-التعامل الجزائري مع ليبيا و موريتانيا في اطار الساحل الافريقي من خلال:

وحدة التنسيق والاتصال: « UCC » :

أنشأت بالجزائر بتاريخ 06 أفريل 2010 بناءا على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة: الجزائر، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر وبوركينافاسو، بالاضافة الى تشاد، السابق انعقاده بتاريخ 16 مارس 2010، ليتقرر اعتماد تدوير رئاستها بين الدول الأعضاء فيها تبعا للترتيب الأبجدي لأحرفها. والمكلفة بتزويد الآلية العسكرية "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" بالمعلومات الأمنية و التكتيكية و العملياتية الضرورية لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة بالمنطقة[2].

بحيث تعتبر وحدة التنسيق و الاتصال، الحجر الأساس في المجال الأمني، و قاطرة للجنة الأركان العملياتية المشتركة و ذلك للأدوار الهامة التي أسندت إليها من بينها جمع و معالجة و تبادل المعلومات الأمنية حول مختلف النشاطات الإرهابية، علاوة عن التخطيط ووضع إجراءات المرافقة لعمل مكافحة الإرهاب و خاصة تحسيس سكان البلدان الأعضاء حول أضرار التطرف[3].

[1] - حمزة، **مرجع سابق**،ص114.
[2] - لخضاري ، **مرجع سابق**،ص347.
[3] - بوزادية ، **مرجع سابق**،ص129

ب)–التعامل الجزائري الموريتاني كدولتان عضوتان في لجنة الأركان العملياتية المشتركة: "CEMOC":

أُعلن عن تأسيسها بتاريخ 21 أفريل 2010 بمدينة تمنراست التي اتخذت مقرا لقيادتها العملياتية من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء (دول الميدان): الجزائر، موريتانيا، مالي، والنيجر. بحيث جاءت اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي الذي تقتضيه المكافحة الميدانية الأنجع للارهاب الذي بات خطرا عابرا للأوطان، تستلزم مكافحته ضرورة ايجاد سبل التعاون بين الأوطان المتعددة، ذلك أن محاربة كل دولة له منفردة لن يكون ذا أثر ايجابي، بحيث يمكن اعتبار انشاء اللجنة مبادرة لقطع الطريق أمام المساعي الخارجية للتدخل عسكريا في أي منطقة كانت باسم مكافحة الارهاب ونشر السلم والأمن بالدول ، وذلك بحجة ضعف هذه الدول التي تعاني من الارهاب وعدم امتلاكها القدرات الكفيلة بالتصدي للجماعات الارهابية والاجرامية في المنطقة[1].

بحيث تحددت مهام اللجنة أساسا في[2]:

–متابعة وتحليل وتنسيق أعمال المنطقة العملياتية.

–مباشرة عمليات البحث وتحديد أماكن تواجد الجماعات الارهابية وشبكاتها والقضاء عليها.

–ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة المشتركة والتخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة.

لتُأسس لاحقاً، "خلية استعلامات مشتركة"، تتكفل بمهمة جمع المعلومات والمعطيات الاستخباراتية وتحليلها فيما يتعلق بتحركات مسلحي (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) في المنطقة ، وتعزيز التنسيق الأمني والميداني والمعلوماتي، إضافة إلى وضع آلية مشتركة لمراقبة حركة أموال "القاعدة"، ومنع غسلها.

وتبقى الجزائر تبذل مجهودات مضاعفة في اطار اللجنة من أجل مكافحة الارهاب بالمنطقة، خاصة في ظل ما تعيشه المنطقة اليوم من تهديدات وهذا ما أكده مؤخرا، بمناسبة استلام الجزائر الرئاسة الدورية لمجلس أركان الدول الأعضاء المشتركة.

[1] - لخضاري منصور، **مرجع سابق**،ص347.
[2] - **نفس المرجع**،ص348.

الفريق قايد صالح في اطار اجتماع عادي لها بتمنراست:" **الجيش الوطني الشعبي يبقى ملتزما بمكافحة الإرهاب وتنسيق المجهودات مع الجيران حيث أن هذا السبيل هو الطريق الوحيد للقضاء على هذه الآفة.**" كما أكدفي الاجتماع ذاته : "**أن أي شكل من أشكال التدخل العسكري والسياسي في الشؤون الداخلية لليبيا، سيعقد الموقف في ليبيا**"[1].

التنسيق الأمني الجزائري التونسي:

ان تأزم الأوضاع في ليبيا منذ سنة 2014 ، وتمدد ما يسمى بتنظيم "داعش" ثم ظهور جماعات سلفية جهادية مسلحة في الجارة تونس، اقترحت الجزائر على دول الميدان ضمّ تونس إلى المبادرة الأمنية في الساحل، من أجل إشراكها في مبادرة الدفاع المشترك بين دول الميدان بحكم أنّ الجماعات السلفية المتشدّدة بتونس مرتبطة بجماعات جهادية مسلّحة بمالي، وأن كل ما يجري في الساحل ينعكس على الوضع الأمني الداخلي في تونس، بحكم وجود ارتباط بين الجماعات السلفية المتشددة في تونس مع الفصائل السلفية الجهادية المسلّحة خاصة بشمال مالي، أين تقرّر بناءً على المقترح الجزائري التنسيق أمنيا وعسكريا مع تونس من خلال ضمها الى جانب 5 دول أخرى افريقية، من خلال ما وقعته وزارة الدفاع الوطني مؤخرا من اتفاقيات مع الدول الخمس الجديدة، ومن بينها تونس التي لم تكن سابقا عضوة في دول الميدان من خلال لجنة الأركان العملياتية المشتركة، لتصبح ابتداءا من سنة 2014 عضو باللجنة الى جانب كل من مصر، تونس تشاد ، نيجيريا وبوركينافاسو."، ان هذه المبادرة الجزائرية، المجسدة من خلال ظم ثمانية دول افريقية، من بينها الدولة المغاربية التي تشهد تهديدات أمنية متصاعدة "تونس"، من شأنها أن تعزز الأمن على الحدود بين هذه الدول، وتقضي على تهريب السلاح والتصدي للتهديدات الإرهابية عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية[2].

وتحديدا أدرجت الجزائر تونس في: بنك المعلومات المتعلقة بالجماعات الارهابية التابع للجنة الأركان العملياتية المشتركة وعليه تحصّلت تونس بالفعل على معلومات أمنية من قنوات أمنية جزائرية، في إطار اتفاق ثنائي لمكافحة الإرهاب، وعزّز المقترح الجزائري وضعية الجيش التونسي في مجال مكافحة الإرهاب الشبيهة بوضعية دول الساحل[3].

[1] - الموقع الرسمي لوزارة الدفاع، **مكافحة الارهاب**،www.mdn.dz

[2] - الجيش الوطني الالكتروني، **الجزائر وتونس يتفقان أمنيا**،www.alaraby.com

[3] - **نفس الصفحة من نفس المرجع الآنف الذكر**

ان تصريح كل من قائد السبسي: "التعاون بين الجزائر وتونس في مستوى مثالي، ولولا الجزائر والتعاون الأمني بينها وبين تونس لانتشر الارهاب بالمنطقة المغاربية." أدى الى التعاون والتنسيق بين كل من الجزائر وتونس من خلال المشاركة في مبادرة تعرف بمبادرة دول جوار ليبيا[1].

لكن على الرغم من الجهود الجزائرية المبذولة سواء في جانبها الدبلوماسي، أو العملياتي، الا أن ظاهرة الارهاب في المنطقة المغاربية لاتزال تعرف تطورا كبيرا، خاصة بعدما التحق عدد كبير من المغاربة بالجماعات الارهابية المسلحة بتنظيم الدولة الاسلامية في سوريا، والتي قدر عددهم بالآلاف، والتي ستؤدي عودتهم الى الوطن والالتحاق بصفوف القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، خاصة في ظل الفوضى الكبيرة التي تعيشها ليبيا منذ سقوط نظام القذافي، والانتشار الواسع للأسلحة المهربة في كامل المنطقة، و زيادة النشاط الارهاب بالمنطقة المغاربية، مما سينعكس على أمون الدول المغاربية عامة، والجزائر خاصة[2].

وعليه لابد لنا من تحديد بعض المعوقات التي تعيق الجهود الجزائرية المبذولة في مواجهتها للارهاب في المنطقة المغاربية.

المبحث الثالث: معوقات الأداء الجزائري في مكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية:

أ)–الأوضاع الأمنية الراهنة في ليبيا:

لم تعني أبدا وفاة القذافي، نهاية الفوضى بليبيا خاصة بعد انتشار الأسلحة الذي انجر عن فتح المخازن من قبل القذافي، مما مكن العديد من الجماعات الارهابية (الميليشيات)، من التسلح وزيادة معداتها المستعملة في اطار الجرائم التي يقومونا بها[3].وما زاد الأمر تعقيدا هي الانقسامات الداخلية التي تعيشها الدولة الليبية اليوم في ظل وجود حكومتين وبرلمانيين، الأول الذي نتج عن انتخابات 25 جوان 2014، والذي يدعى ببرلمان طبرق نسبة للمنطقة التي ينشط فيها شرقا، أما الثاني فهو البرلمان المسيطر عليه من قبل الاسلاميين، وهو برلمان طرابلس (حسب ما توضحه الخريطة07).

[1] -ويري فريديريك، **بناء قطاع الأمن في ليبيا**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، جويلية2013،ص03.
[2] -مالكي أحمد، **تطور الوضع في ليبيا بعد القذافي**، تونس: مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع06، سبتمبر2011،ص03
[3] - لخضاري منصور، **الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي**، مجلة البحوث والدراسات،ع06، جوان 2011،ص11.

الخريطة07: ليبيا ما بعد وفاة القذافي.

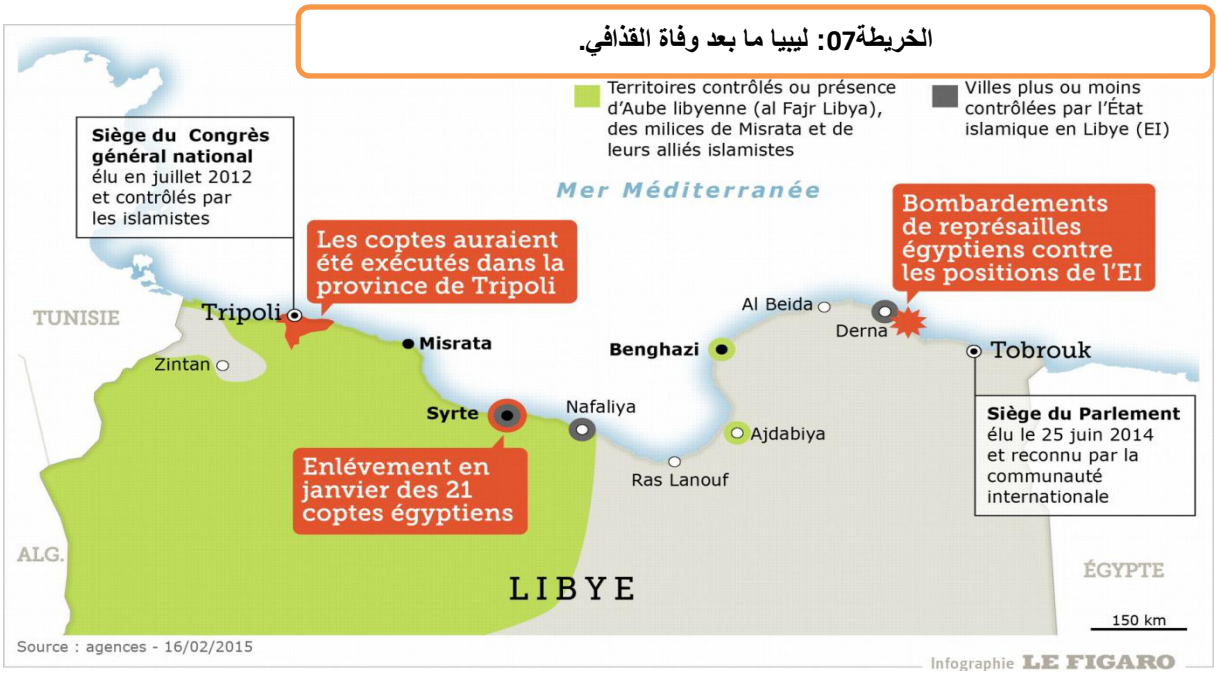

المصدر: http:.lefigaro.fr/le-figaro du 15 février 2015/

بحيث يسعى كل منهما لإثبات شرعيته، لتصبح بذلك ليبيا في صراع دائم بين كل هذه الأطراف المتنازعة، الشيء الذي أصبح يعيق الجهود الجزائرية في اطار مكافحة الارهاب، فلم تجد الجزائر اليوم فرصة التنسيق والتعاون الأمني بينها وبين ليبيا في اطار ثنائي بسبب غياب الدولة القادرة وعدم وجود حكومة وطنية ممثلة لأطياف المجتمع، بل وحتى في اطار متعدد الأطراف فأصبحت ليبيا غائبة اليوم عن اجتماعات الجزائر المتعلّقة بمكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية،[1] نظرا لعدم وجود ممثلين عنها، على الرغم من أن أهم مصدر لتنامي الظاهرة، هو مصدر ليبي، انطلاقا من المؤشرات التالية:

[1] - بيتر كول، **فوضى الحدود: تأمين حدود ليبيا**، أوراق كارينغي، أكتوبر 2012،ص03

عودة الارهابيين الى النشاط في الساحة الليبية:

أتاحت الأزمة الليبية الفرصة لعودة أصحاب السوابق في النشاط الارهابي(أنظر الخريطة80).

الخريطة08: النشاط الارهابي في ليبيا وضواحيها.

المصدر:www.lonelyplanet.fr12.05.2015

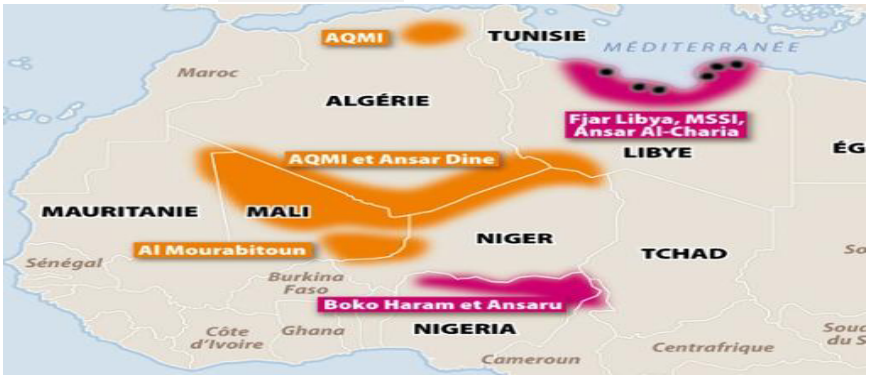

كنشاط "الجماعة الاسلامية المقاتلة بليبيا" الى الظهور والنشاط المسلح ولو بوجه وحلة جديدة. بحيث تميزت المنطقة الممتدة بين ثالوث "بنغازي وطبرق ودرنة"، الواقعة شمال شرق ليبيا، أحد أكثر المناطق كثافة في النشاط الارهابي في العالم بمعدل ارهابي لكل 1000 ساكن، ما رفع ليبيا لتحتل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية في قائمة الدول الأكثر مدا بتنظيم القاعدة في افغانستان[1].

أما عن انتشار الأسلحة في المنطقة:

مكن الانفلات الأمني في ليبيا من انتشار ما كانت تحوزه ليبيا من أسلحة بعد تردد أخبار عن فتح مخازن السلاح واقتحام الثكنات، وهو ما أشار اليه القذافي في خطاب له بتاريخ 25 فيفري 2011، بقوله:"...وعند اللزوم ستفتح كل المخازن ليتسلح الشعب الليبي، لتتسلح كل القبائل الليبية..."[2]

[1] - للاطلاع أكثر أنظر **الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الليبية**:www.defence.gov.ly

[2] -مالكي، **مرجع سابق**،ص05.

الأمر الذي انعكس على منطقتي الساحل الافريقي والمغرب العربي اللتان باتتا سوقا وفضاءا مفتوحا لرواج جملة من الأسلحة المتطورة والخطيرة، بل وامتدت انعكاسات ذلك على جيرانها من الدول في امتداداتها الساحلية، المغاربية و المتوسطية[1].

وهذا ما أكده تصريح الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية عبد القادر مساهل لجريدة القدس العربي، بقوله: "نحن قاقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة[2].

ب)-الطرف الأجنبي:

على الرغم من السعي الجزائري الى وضع اجراءات عملية لصيانة الأمن القومي المغاربي، والتصدي للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، مرتكزة في ذلك الى مبدأ أساسي في السياسة الخارجية الجزائرية والذي لم، ولن تتنازل عنه الجزائر منذ الاستقلال، وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما أكده تركيزها على تولي دول المنطقة بمفردها مهمة مكافحة الإرهاب برؤية مشتركة،دون تدخل الطرف الأجنبي. الا أن هذا الأخير، وفي ظل تنامي ظاهرة الارهاب بالمنطقة المغاربية، قد وجد البيئة المناسبة لتدخله في الشؤون الداخلية للدول المغاربية، باسم مكافحة الارهاب، دعم السلم والأمن الدوليين، وحماية حقوق الانسان. هذا ما أصبح يعيق الأداء الجزائري في اطار مكافحة الارهاب،[3] خاصة بعدما أصبحت هذه الدول الأجنبية تشجع دفع الفدية مقابل تحرير رعاياها المختطفين من قبل الجماعات الإرهابية، ليعطي بذلك التدخل الأجنبي نوع من المشروعية للارهابيين، خاصة وأن دفع الفدية تعد أحد أهم مصادر تمويل هذه الجماعات الإرهابية الناشطة بالمنطقة، ودفعها سيزيد من اصرار المتطرفين على خطف المزيد من الأجانب من أجل الحصول على التمويل الذي يخدم مصالحهم ويمول أعمالهم الاجرامية، وهذا ما يتنافى والجهود الجزائرية التي تسعى من خلالها الى تجفيف منابع الارهاب.[4]

[1] - Chivis Christopher et martine Jeffery**, Libya after Quaddafi**, rand cooperation,2014,p29.

[2] - عبد النور بن عنتر، **العلاقات الجزائرية الليبية...،مرجع سابق**،ص05.

[3] -نسيم بوبرطخ، **من أجل مكافحة فعالة ومنسقة للارهاب**، مجلة الجيش، ع581،ديسمبر 2011،ص20.

[4] - **الجزائر تدعو بالأمم المتحدة إلى تجريم دفع الفدية** http://www.djazairess.com.29.09.2012

وذلك بمطالبتها بضرورة تجريم دفع الفدية للجماعات المسلحة وهذا ما باشرته من خلال ما نصت عليه من خلال عقد اجتماع وزراء داخلية الدول المغاربية الخمس، تحت عنوان "**نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**" وذلك ب21 أفريل 2013[1]:

حول التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، و العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لا سيما القرار رقم 1904[2].

لم تقتصر معوقات الطرف الأجنبي في دفعه الفدية للجماعات الارهابية، وانما تغتنم الدول الغربية، فرصة تأزم العلاقات البينية المغاربية، في ربط علاقاتها في مجال التعاون من أجل مكافحة الارهاب، مما جعل الدول المغاربية كذلك تفضل التنسيق والتعاون مع الطرف الأجنبي في العديد من المجالات (الاقتصادية، الثقافية، بل وحتى الأمنية)، ضنا منها بأن الوقوف إلى جانب القوى والمنظمات الغربية هو خير سبيل بالنسبة للأنظمة المغربية من أجل شرعنة سياساتها المحلية لمحاربة الإرهاب، بحيث لا ترفض الجزائر التعاون والتنسيق مع الطرف الأجنبي بحكم أن الارهاب خطر عابر للحدود يتطلب تعاون كل المجموعة الدولية، لكن يجب أن يتم هذا التعاون وفق الاحتياجات المعبر عنها من طرف الدول الأكثر عرضة لهذا الخطر و لا يجب أن يتحول الى تدخل في شؤونها الداخلية.، لكن دعم الدول المغاربية ذاتها للطرف الأجنبي من أجل تدخلها في الشؤون الداخلية للدول المجاورة لها، وذلك عن طريق التسهيلات التي تقدمها لها، هذا ما جعل الدول المغاربية تتناقض في المواقف التي تتبعها ضد التدخل الأجنبي.[3]

حيث نجد مثلا: تناقض المواقف بين الدول المغاربية حيال التدخل الأطلسي في ليبيا، والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة مواقف: أولها الموقف الرافض للتدخل الأجنبي في شؤون الدول وكان هذا موقف

[1] - بيان الرباط، **مرجع سابق**،ص18.

[2] - مجلس الأمن الدولي يشير الى مذكرة الجزائر **ضد دفع الفدية للارهابيين** http://www.ennaharonline.com2014,01,28

[3]- Princy Marin George**, the libyan crisis and the western sahel** ,institue of defence studies and analyses 2012 ,p03

الجزائر وموريتانيا، ثانيها موقف متسامح مع التدخل بحكم العلاقة التحالفية مع قوىً غربية، (أميركا تحديدا)[1].

وبالتالي جاء الرفض المبدئي المحتشم للتدخل ظاهريا فقط، وكان هذا موقف المغرب. أما الموقف الثالث فهو موقف تونس الانتقالية التي لم تعارض التدخل ولكن لم تسانده في نفس الوقت، ان تشتت المواقف والرؤى بين الدول المغاربية جعل المنطقة عرضة للتدخل الأجنبي، مما زاد من تأزم الأوضاع بالمنطقة، فأصبح بذلك الجهد الجزائري المبذول في اطار عدم التدخل الأجنبي بالمنطقة المغاربية، باسم مكافحة الارهاب، يتناقض والمواقف المغاربية تجاهه، خاصة وأن مثل هذا المبدأ لا يمكن أبدا للجزائر أن تتنازل عنه في أية حال من الأحوال[2].

ج)-العلاقات الدبلوماسية المتأزمة مع بعض الدول المغاربية:

مع المغرب:

تعود العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغاربية المتأزمة بالاضافة للمحاولة المغاربية من أجل التحايل على الجزء الغربي من الاقليم الجزائري بهدف التوسع، والخلاف حول قضية الصحراء الغربية، الى اصرار المغرب على منافسة الجزائر في الريادة الاقليمية، الشيء الذي خلق حالةمن التوجّس واللا ثقة التي تحكم علاقة الجزائر والمغرب، بحيث دفعت هذا الأخير إلى البحث عن السبل التي يمكن أن تدفع الجزائر إلى التراجع عن موقفها القائم على أن القضيّة الصحراويّة قضيّة" تصفية استعمار وأنّ الحلّ العادل والدائم للنزاع المغربي-الصحراوي لن يحصل إلاّ إذا مارس الصحراويون حقّهم في تقرير المصير، مثلما تنصّ عليه اللوائح الأممية وفق استفتاء حرّ ونزيه[3].

ويعتبر تمسّك الجزائر بهذا الحلّ" وفاءً منها لمبادئ الثورة التحريرية التي قامت عليها هويتها وعقيدتها الأمنيَتَيْنِ، ولكي يعرقل ويفشل المغرب، مبادرتها ودعمها في اطار مكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية، أو على الأقل إضعافه، قام باتهام الجزائر في كل مبادرة أو مشروع تقوم به الدولة في اطار اقليميها المغاربي. الشيء الذي جعل المغرب يتهم الجزائر في العديد من المرات بتدعيمها للحركات الارهابية بالمنطقة المغاربية، عن طريق ما تقدمه من دعم لجبهة البوليزاريو في مقاومتها ضدّ المغرب ومطالبتها باستقلال الصحراء الغربية، معتبرة هذه الجبهة على أساس أنها جماعات ارهابية، بينما تفصل الجزائر

[1] -Yahia Zoubir**, la politique étrangére Américaine au Maghreb Arabe**, hournal des relations internationals au moyen orient,vol01,n°01,juillet 2013.

[2] -بوزرب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية**، رسالة ماجيستيرفي العلوم سياسية، قسنطينة: جامعة منتوري،2008،ص120.

[3] -**نفس المرجع**،ص121.

في دعمها لجبهة البوليزاريو بين المقاومة والارهاب، فالمقاومة هي حق مشروع يتمتع به كل شعوب العالم في حالة تعرضهم للاحتلال الخارجي[1].

فالأمر متعلق بالدفاع عن النفس والحفاظ على سيادة الاقليم، والجزائر معروف عنها بدعمها لحركات التحرر في القارة الافريقية عامة، والمنطقة المغاربية خاصة، ولا علاقة لدعمها ووقوفها الى جانب جبهة البوليزاريو بدعمها للارهاب.

لم يعيق الوضع المتأزم في العلاقات الجزائرية المغاربية الجزائر وحدها، وانما ساهم هذا الوضع في تأزيم العلاقات المغاربية ككل، بل وعرقل حتى تحقيق الاتحاد والتكامل المغاربي، خاصة وأن الأمر يتعلق بعامل توتر بين اكبر دولتين قويتين رئيسيتين في المنطقة واللتان لايتصور قيام اتحاد بدونهما، بعدما أصبحت المغرب تغيب عن الاجتماعات والمبادرات التي تقوم بها الجزائر في اطار المغرب العربي من أجل مكافحة، بل وأصبحت حتى تعيق الجهود الجزائرية والمغاربية المبذولة، سواء من خلال ظاهرة المخدرات والتي ترتبط ارتباط وثيق مع تنامي الظاهرة الارهابية في المنطقة، فبعدما أصبح المغرب يغذي تجارة التهريب على الحدود، ويضخ الحياة في شريان الجماعات الإرهابية التي نجحت في إيجاد موطئ قدم لها بالمنطقة، من خلال إنتاج وتصدير المخدرات كسياسة لجني الأرباح وتمويل الجماعات الارهابية التي تجد في المتاجرة بالمخدرات مصدر رزق لها، مما يزيد من شرعيتها وهيمنتها على المنطقة[2].

بحيث تتمون من تجارة المخدرات المغربية عبر وساطات يقوم بها الناقلون وحراس المنافذ ومحاور تجارة الحشيش التي أصبحت دولية لتأمين عائدات تتقاسمها جهات مغربية مع مافيا التهريب والجماعات الإرهابية للمحافظة على حالة عدم الاستقرار التي تضمن تنقلا آمنا لأطنان المخدرات التي تعبر الأراضي المغاربية، مما يعرقل الجهود الجزائرية المبذولة.

فأصبح بذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الى جانب المجموعات الارهابية التابعة له، يجنون ملايين الدولارات كل عام، مقابل توفير الحماية المسلحة لقوافل مهربي المخدرات[3].

مع باقي الدول المغاربية الأخرى:

لا يمكن حصر سوء العلاقات بين الدول المغاربية، فقط في العلاقات الجزائرية المغاربية المتأزمة، وانما تعرف العلاقات الجزائرية الموريتانية، التونسية وحتى الليبية نوع من التوتر، فبعدما أصبح الاعتماد التونسي على التحالفات مع القوى الغربية الكبرى لدر أي خطر قد يأتي من الجيران، بالاضافة الى

[1] بوزرب، **مرجع سابق**،ص122.

[2]- Henri Plagnol, **Comment l'AQMI s'organise ?**Assemblée nationale Française, Rapport d'information, mars2012,p11

[3] -Bakrania shivit**, Libya : border security and regional cooperation**, GSDRC,january 2014,p05.

المعاهدات الدفاعية التي أبرمتها مع الدول الأجنبية، بالاضافة الى صفقات التسلّح التي أبرمتها ليبيا منذ رفع العقوبات الدولية عنها سنة 2004 تبقي على حالة اللاثقة والريبة في العلاقات المغاربية، فوجدت الجزائر نفسها تسعى جاهدة من أجل تحقيق العلاقات البينية الجيدة بينها وبين الدول المغاربية، خاصة في ظل التهديدات الارهابية التي خلقت نوع من اللااستقرار والأمن في المنطقة، لكن جهودها ليست مدعمة من قبل الدول المغاربية الأخرى، والتي لاتزال تفضل التعاون والتنسيق مع الطرف الأجنبي[1].

أما العلاقات الجزائرية الموريتانية والتي تميزت بالاستقرار لعقود طويلة مع تطابق في وجهات النظر وتبادل للمصالح، وكذا التعاون في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة في اطار محاربة الإرهاب والهجرة وتجارة الأسلحة والمخدرات، لكن خضوع موريتانيا لتأثير النظام المغربي الذي لطالما حاول عرقلة الجهود الجزائرية المبذولة في الاطار المغاربي خاصة والافريقي عامة، أدى الى سوء العلاقة بين البلدين وذلك بعد ما نص عليه قرار نواكشوط يوم 21 أفريل 2015، الداعي بطرد المستشار الأول بالسفارة الجزائرية في موريتانيا، بتهمة الإضرار بعلاقات البلاد الخارجي، وانطلاقا من مبدأ المعاملة بالمثل الذي يعتبر سياسة واضحة وصريحة في السياسة الخارجية الجزائرية، طردت الجزائر الدبلوماسي الموريتاني بالجزائر يوم 27 أفريل 2015، ردا على طرد موريتانيا للدبلوماسي الجزائري، وبما أن الجزائر وليبيا تجمعهما قضايا مصيرية ذات اهتمام مشترك بينهما، فالتعاون الأمني صار أكثر من ضرورة بينهما، في ظل تمدد التنظيمات المسلحة في المنطقة ، وفي وقت تشهد فيه ليبيا انهيارا مؤسساتيا واضطرابا أمنيا خطيرا، وأن مثل هذه المشاكل والعراقيل ستعرقل حتما الجهود الجزائري والمغاربي في اطار التعاون الاقليمي ضد الارهاب، بحيث لن يخدم هذا الوضع القائم البلدين وانما هي مساعي لأطراف خارجية من أجل العرقلة والتشويش على علاقة البلدين[2].

[1]- حمزة، **مرجع سابق**،ص120.
[2] - **العلاقات الجزائرية الموريتانية**، http://www.mae.gov.dz

ملخص الفصل الثالث:

من خلال دراستنا للآليات الجزائرية المنتهجة، لمكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية، اتضح أن التحرك الدبلوماسي الجزائري لمكافحة الارهاب، استند الى مبادئ سياستها الخارجية، المرتكزة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حل النزاعات بين الدول بطرق سلمية، حق الشعوب في تقرير مصيرها...،وغيرها من المبادئ الثابتة. ان حرص الجزائر على تأمين المنطقة المغاربية، تبلور منذ الاستقلال، بحيث عملت الجزائر على ابرام اتفاقيات مع دول المنطقة، في مجال التعاون القضائي، باعتباره أحد الوسائل الفعالة لمواجهة الأزمات والتهديدات الأمنية بالمنطقة.

لكن مع تفاقم الأعمال الارهابية في المنطقة، خاصة مع ما تعيشه ليبيا اليوم من انفلات أمني، دفع الجزائر الى ربط جهودها المكافحة للارهاب مغاربيا، بمشاركتها في تسوية الوضع الليبي، من خلال حرصها على عقد مفاوضات من أجل الوصول الى وساطة تتوج بحل سلمي يخدم المنطقة، خاصة في ظل عجز الدول المغاربية على تحقيق الاندماج الاقليمي من خلال اتحاد المغرب العربي، الشيء الذي أدى بالجزائر الى الاعتماد على تلك العلاقات البينية كبديل للاندماج الاقليمي في مكافحتها للارهاب دبلوماسيا.

لكن لم تقتصر المقاربة الجزائرية لمكافحة الارهاب على الجانب الدبلوماسي فحسب، بل ركزت كذلك على الجانب العملياتي، من خلال اتباعها استراتيجية أمنية تربط المنطقة المغاربية، مع الساحل الافريقي، باعتبار أن الارهاب الناشط في المنطقة المغاربية(AQMI)، هو نفسه في الساحل الافريقي، من أجل القضاء على مصدر (المغرب العربي) و جذور (الساحل الافريقي)، القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي. الا أن هذا التصور الجزائري، يواجه مجموعة من التحديات لاسيما في ظل هشاشة النظام السياسي في ليبيا (انهيار الدولة)، زيادة على تعارض وتضارب الأداء الجزائري مع المقاربات الأجنبية الرامية الى دعم الجماعات الارهابية، هذا بالإضافة الى استحالة التعاون الأمني الجماعي خاصة في ظل تأزم العلاقات (الجزائرية– المغاربية).

خاتمة.

من خلال دراستنا، نستخلص بأن المنطقة المغاربية، تشكل أهم شاغل من شواغل المقاربة الأمنية الجزائرية، وذلك نظرا لما تفرزه من تهديدات، جعلت الجزائر معرضة لخطر تنامي الارهاب، مغاربيا، فنجحت الجزائر بذلك من خلال تصورها الذي دمجت من خلاله بين الآليات الدبلوماسية وتلك العملياتية، من أجل التصدي للظاهرة، ونشر الأمن بالمنطقة المغاربية، بحيث توصلت دراستنا الى جملة من **الاستنتاجات، وهي:**

-تحتل المنطقة المغاربية، موقع استراتيجي هام، ولها من الثروات والمقومات المادية والبشرية، لدرجة جعلها محل أطماع الأطراف الأجنبية، التي استغلت التحديات التي تواجهها دول المنطقة، من أجل التدخل في المنطقة، خدمة لمصالحها.

-على الرغم من التجانس والتشابه العرقي، الديني، الحضاري وخاصة التاريخي، الذي يميز منطقة المغرب العربي، الا أن فشل اتحاد المغرب العربي، لا يزال يمثل عائقا أمام تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة.

-أثر الموقع الاستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع استراتيجية بالنسبة للمنطقة المغاربية، على أمنها القومي، بحكم شساعة الاقليم الجزائري، وطول حدوده البرية، باعتبارها الدولة المغاربية الوحيدة التي لها حدود مع كل الدول المغاربية، مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية من تهديدات أمنية تماثلية ولاتماثلية.

- طوال عقود مضت ظل المغرب العربي ساحة لعمل و نشاط ما عرف بالإسلام السياسي المتمثل في نشاط بعض الأحزاب والحركات التي تعمل من خلال الاعتماد على منطلقات دينية والمتوجهة بتأثير منها. و لم تكن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية متماثلة بين دول المغرب العربي و لا كان تأثيرها في المجتمعات متساويا، وعلى كل حال لم تخرج أي دولة من دول المغرب العربي عن كونها حاوية لنشاط تحركه. لتتحول هذه الحركات فيما بعد الى جماعات مسلحة، ("الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة" و "الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية" و "الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة" ،"

السلفية الجهادية الموريتانية"، و "الجماعة الإسلامية التونسية") والتي أعلنت ولائها للقاعدة ومبايعتها لأسامة بن لادن، لتحقق بذلك أهداف هذا الأخير للإشراف على هذه الجماعات في منطقة المغرب العربي.

-أخذت الهجمات الارهابية في امتدادها الاقليمي المغاربي تتزايد بنسب متفاوتة، بل وتنوعت أشكالها من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الى توسع تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام الى المنطقة، لتصبح بذلك بلدان المغرب العربي غير مستعدة بل و عاجزة لمواجهة هذه التهديدات المتنوعة و المعقدة، التي جعلت المنطقة من أكثر بقع العالم الساخنة اثارة للقلق كما وصفها رئيس هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب.

-تدل تحركات الجزائر على الصعيد الاقليمي المغاربي، في اطار مكافحتها للارهاب، على مدى ادراكها لحجم ارتباط أمنها بأمن المنطقة المغاربية، بحيث لم تكتفي بمجرد تحريك دبلوماسيتها في هذا المجال، من خلال ابرام اتفاقيات ومعاهدات للتعاون القضائي، على غرار الاجتماعات واللقاءات التي جمعتها مع الدول المغاربية لمكافحة الارهاب، وانما جمعت بين الجانب الدبلوماسي و العملياتي الميداني، من خلال تشجيع التنسيق الأمني بينها وبين الدول المغاربية للتصدي للحالة الهشة التيآلت اليها المنطقة.

-يقوم التصور الجزائري لمكافحة الارهاب مغاربيا، على أساس أنه لا يمكن فصل منطقة المغرب العربي، عن الساحل الافريقي، باعتبار أن هذا الأخير امتداد لنشاط القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، ليرتبط بذلك أمن المنطقة المغاربية، بتأمين الساحل الافريقي.

-كان للأزمة الليبية أثر كبير على جوارها الاقليمي، خاصة في ظل ما أفرزته الأوضاع الأمنية، من جماعات ارهابية، أسلحة، وضع أمني متأزم، غياب مؤسات أمنية قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي في ليبيا، ناهيك عن سيطرة الميليشيات المسلحة على البلد، وبما أنه كان على الجزائر أن

تحارب الارهاب من مصدره، فكان لابد لها من العمل على ايجاد حل للأزمة الليبية من خلال تفعيل مفاوضاتها مع الأطراف ، من أجل التوصل الى وساطة، ايمانا منها بأن ايجاد حل للأزمة الليبية، سيكون بمثابة وضع حد لتنامي الارهاب بالمنطقة المغاربية.

-استمدت الجزائر مقاربتها في اطار مكافحة الارهاب اقليميا، من تجربتها على مستوى الوطني القطري، من خلال مبادرتي المصالحة و الوئام الوطنيين، والتي أكسبتها مكانة وثقل اقليمي في المجال .

– لطالما عملت الجزائر، على صد الطرف الأجنبي، ومنعه من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية عامة، والمغاربية خاصة، الشيء الذي دفعها الى تكثيف جهودها على المستوى الاقليمي المغاربي، وتشجيع الدول المغاربية، على العمل في اطار افريقي دون تدخل أجنبي.

فهرس المحتويات.

العنوان.....**الصفحة**

ملخص..... 01

.....Résumé..... 02

Abstract..... 03

قائمة المختصرات..... 04

مقدمة..... 05

الفصل الأول: الفضاء المغاربي(تحديد جيوسياسي):..... 20

المبحث الأول: الجغرافيا الطبيعية والبشرية..... 21

المبحث الثاني: مقومات وفرص الدول المغاربية..... 29

المبحث الثالث:تحديات الدول المغاربية..... 33

الفصل الثاني: تطور الظاهرة الارهابية بالمغرب العربي..... 48

المبحث الأول: بروز الحركات الاسلامية في الدول المغاربية..... 49

المبحث الثاني: التحول من الجماعات الاسلامية المسلحة الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

الاسلامي..... 59

المبحث الثالث: امتداد داعش للمنطقة المغاربية..... 73

الفصل الثالث: الآليات الجزائرية لمكافحة الارهاب بالمنطقة المغاربية، ومعوقاتها..... 80

المبحث الأول: الجهود الدبلوماسية..... 81

المبحث الثاني: الآليات العملياتية..... 91

المبحث الثالث: معوقات الأداء الجزائري..... 94

خاتمة..... 103

الملاحق..... 107

قائمة المراجع..... 120

الفهارس 130

فهرس الخرائط..... 131

فهرس الملاحق..... 132

فهرس المحتويات..... 133

الملاحق

الملحق01: المناخ في منطقة المغرب العرب

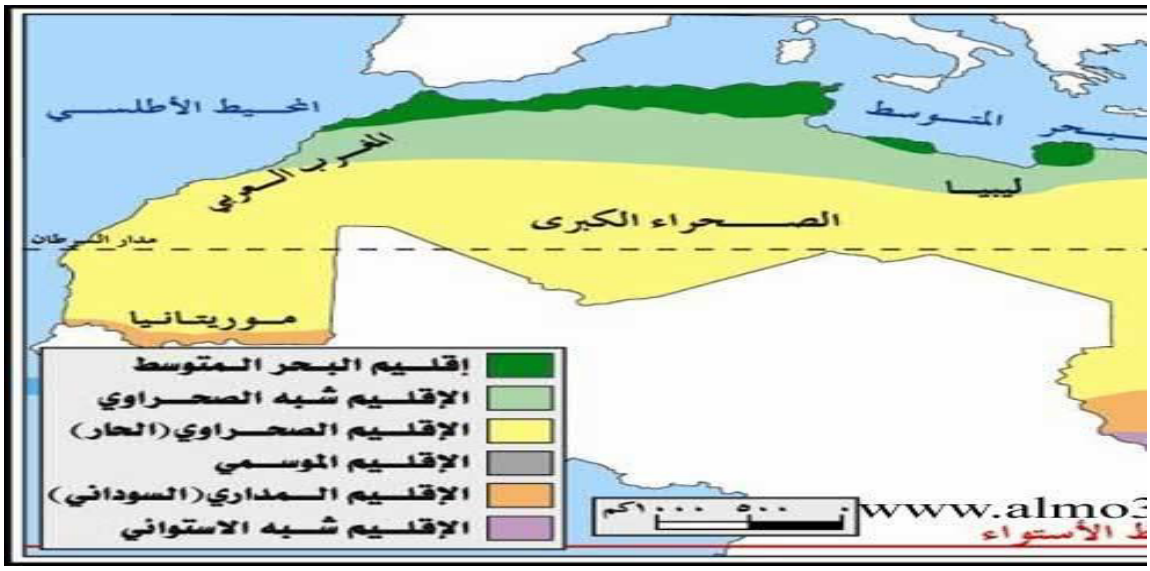

المصدر: المغرب العربي وخصائصه، asdjade, blogspot.com

الملحق 02: خريطة توزع السكان حسب مناطق الكثافة في المنطقة المغاربية

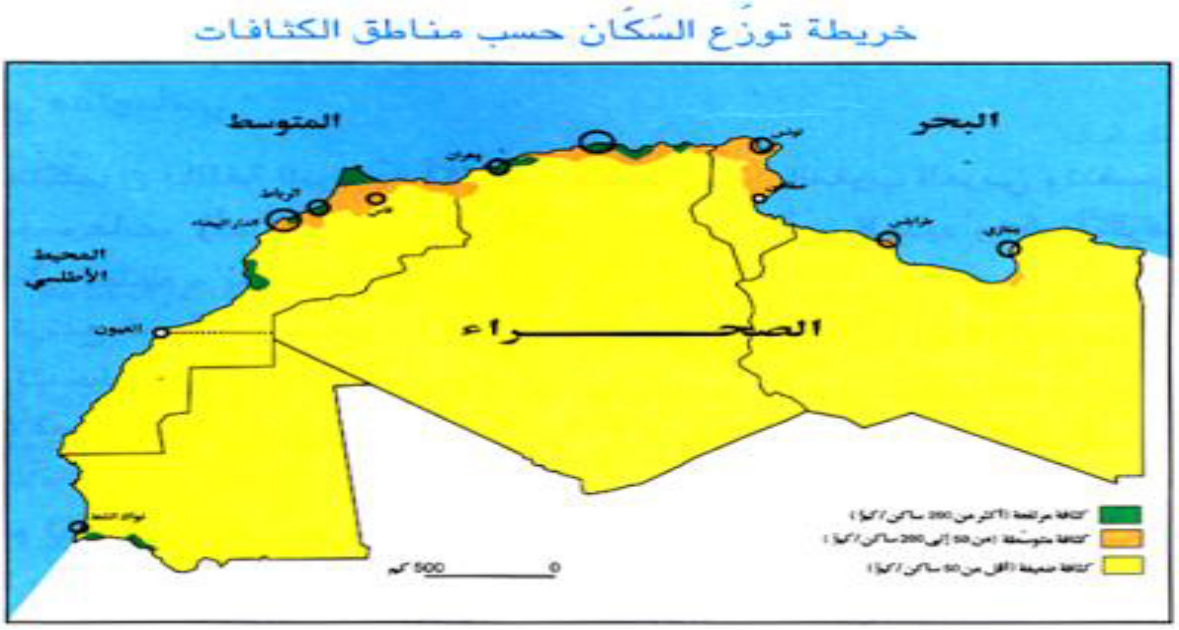

المصدر: المغرب العربي وخصائصه، نفس المرجع.

الملحق 03: الأهمية الاستراتيجية منطقة المغرب العربي.

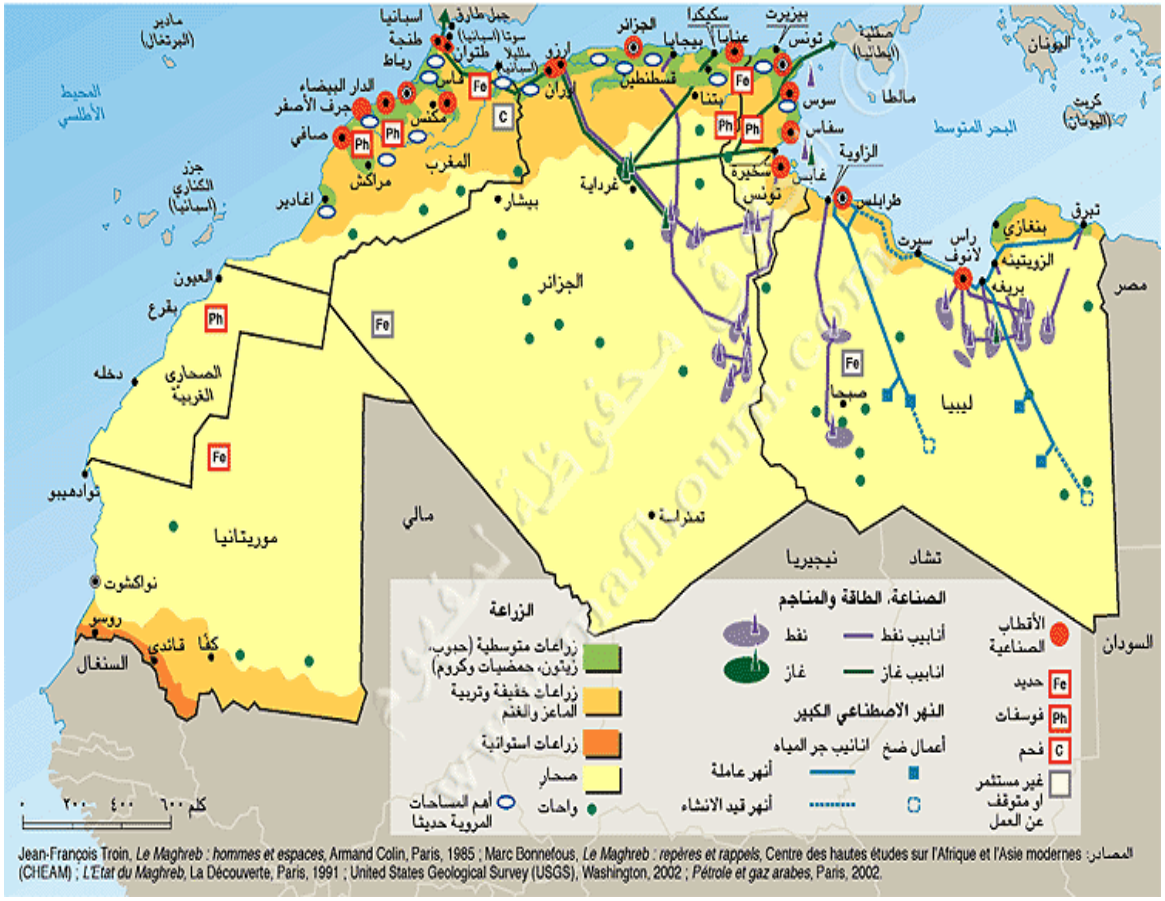

المصدر: **Jean François Trion, le Maghrb : hommes et espaces , amand colin, Paris :1985.**

الملحق 04: أهم الجماعات المسلحة المغربية.

الجماعات المسلحة المغاربية	نشأتها وقادتها	أهم أحداثها
الجماعة السلفية الجهادية	في التسعينات،بعد غزو أفغانستان، بقيادة محمد بن عبد الرحمان المغراوي في مراكش، وجماعة جهادية قريبة من القاعدة، بقيادة عمر الحدوشي ويوسف فكيري. معظم عناصرها، أعضاء سابقون في حركة الشبيبة الاسلامية (قبل حلها)	اصدار فتوى بالجهاد ضد أمريكا، ومطالبة السلطات المغربية قطع العلاقات معها.
جماعة السراط المستقيم	تأسست سنة 1996، على يد زكرياء الميلودي (المدعو أبو عبد الله)، وابراهيم الفردوس، وبعض العناصر العائدة من أفغانستان	أفكارها تدور حول تكفير النظام والمجتمع، وبالتالي اباحة دمائهم، تعتمد على تجنيد الشباب المقيم في الأحياء الفقيرة والمهمشة، وتستعمل لتوعيتهم الدروس المسجدية، وأشرطة الجهاد والتدريب الرياضي قبل البدء في النشاط، لها عدة فروع في المملكة (الدار البيضاء، فاس، تطوان، أغادير وطنجة.)
جماعة الهجرة والتكفير	تأسست سنة 1983، على يد محمد داوود الخملي، بعد انفصاله عن تنظيم الشبيبة الاسلامية	اتبع نهج الجماعة المصرية تحت قيادة مصطفى شكري، الا أنه تم اعتقال زعيمها وغالبية أعضائها بعد أحداث الدار البيضاء.
الجماعة الاسلامية المقاتلة المغربية	تكونت في أفغانستان من طرف عبد الكريم لمجاتي	وتظم مجمل قدماء المحاربين في أفغانستان، من أبرزهم زكرياء موساوي (الانتحاري الثاني والعشرين في أحداث 2001)، كما تظم بعض النشطاء من الخارج (عبد الغاني المزودي مؤسس خلية فرانكفورت بألمانيا).

المصدر: سيد الصالح سعد الدين، مرجع سابق،ص120.

حركة أنصار الاسلام المسلحة في الصحراء (بلاد الملثمين)	تأسست سنة 2000.	تبنت أحداث الدار البيضاء بالمغرب، وأحداث الجزائر لسنة 2007 في بيان صدر تحت عنوان "نحن قادمون"، حيث دعت فيه كافة الارهابيين المتواجدين في اقليم الدولتين الى تنفيذ الأعمال التي تقررها قيادةAQMI.

الملحق05: أهم الجماعات المسلحة الليبية و التونسية.

أهم الجماعات الارهابية الليبية	تأسيسها ونشأتها	خصائصها
الحركة الاسلامية المقاتلة الليبية	أسست سنة 1980 من طرف الليبيين الذين شاركوا في حرب أفغانستان.	شاركوا بقوة منذ بداية الثورة التي أطاحت بالقذافي ، ومن أبرز قادتها "أبو فرج الليبي، أبو يحي الليبي، عبد الحكيم بلحاج"، بحيث أصبح هذا الأخير رئيس المجلس العسكري بطرابلس وعضو المجلس الانتقالي الليبي.
أهم الجماعات الارهابية التونسية	**تأسيسها ونشأتها**	**خصائصها**
الجماعة الاسلامية المقاتلة التونسية	زعيمها منير الهدار كخليفة بعد وفاة مؤسسها طارق معروفي واعتقال نائبه لسعد الساسي	تنشط في ناحية رمل العبايدة، وهي مكلفة بالتجنيد لتكوين فرع القاعدة في تونس.
جمعية أنصار الشريعة	زعيمها أبوعياض	ارتباطها الوثيق مع القاعدة باعتبار أن زعيمها هو أحد القياديين البارزين في تنظيم القاعدة.
حركة التحرير الاسلامي	تأسست سنة 1999	تعتمد على تحريض أتباعها للمشاركة في عمليات التخريب، التي تستهدف الفنادق السياحية ومحلات تجارة الخمور في العديد من مناطق البلاد.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على رضوان أحمد شمسان الشيباني ، الحركات الأصولية الاسلامية في العالم العربي، القاهرة: مكتبة مديولي، 2005،ص98.

الملحق06: اشتراك المنطقة المغاربية، والساحل الافريقي في نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.

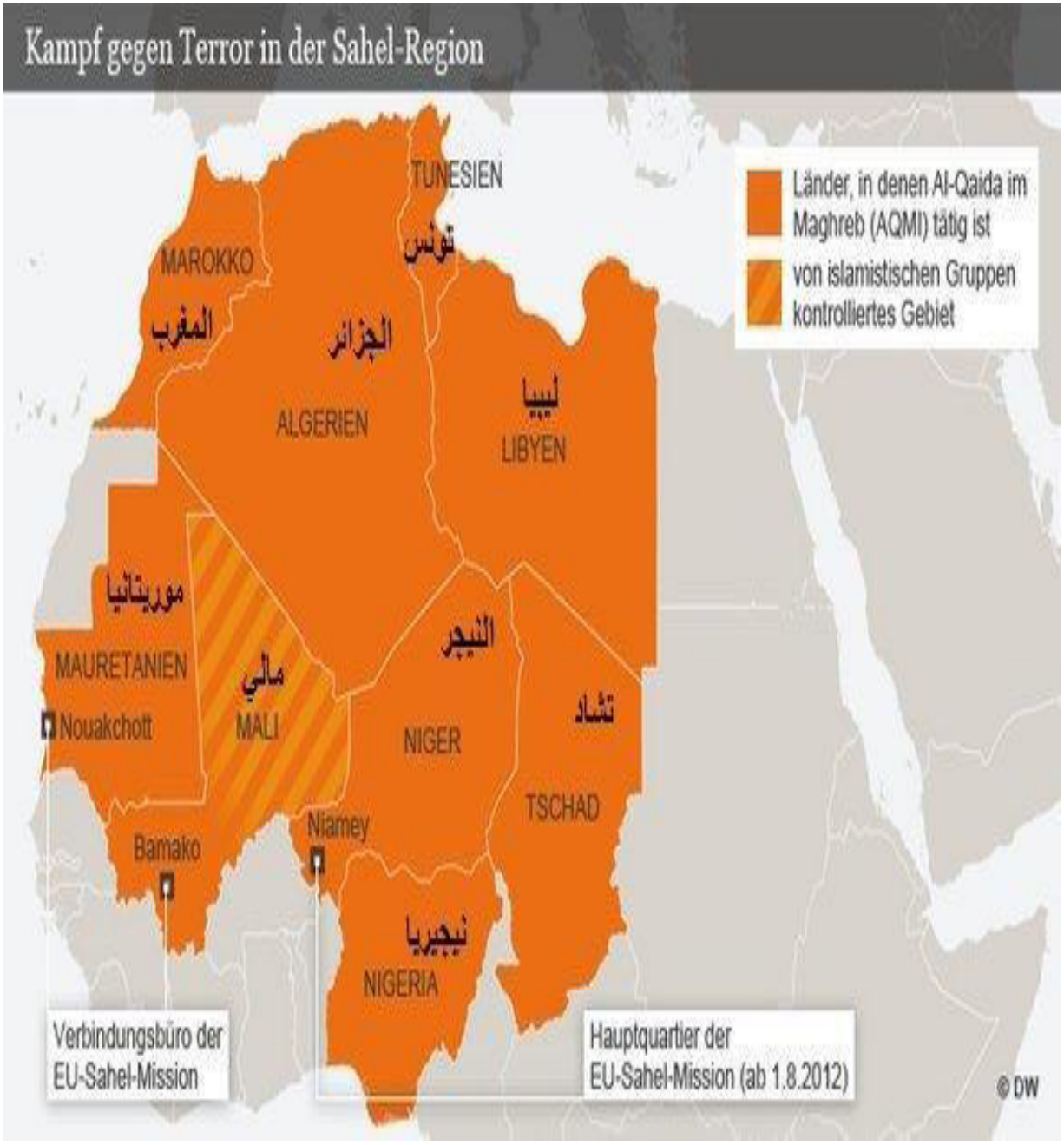

المصدر: شمساني، مرجع سابق،ص45.

الملحق07: أهم النشاطات الارهابية في المنطقة المغاربية، بعد ظهور القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.

التاريخ	الحدث
أفريل2002	عملية انتحارية استهدفت كنيسة يهودية في جزيره جربة في تونس أدّت إلى مقتل 21 شخصا
فيفري- مارس 2003	اختطاف 32 سائح أوروبيّ من طرف الجماعة السلفية للدّعوة والقتال في جنوب الجزائر، حيث توفيّت رهينة ألمانية في جوان 2003 ، في حين تمّ إطلاق سراح باقي الرهائن في أوت 2003 في مالي بعدما تمّ نقلهم على هناك.
16 ماي2003	عملية انتحارية، استهدفت فندقا ومطاعم أجنبية في الدار البغضاء في المغرب، وقتل فيها 33 شخصا.
11 مارس 2004	هزت سلسلة من التفجيرات محطة قطارات "أتوشا رينفي" في مدريد، ما تسبب في مفتل 191 شخصا وجرح نحو 1800 آخرين.
جويلية 2005	مقتل دبلوماسيّين جزائريّين في العراق ، بعد تعاون الجماعة السلفية للدعوة والقتال مع تنظيم الزّرقاوي في القيام بمثل هذه العمليات الإرهابية.
2006	استهداف حافلة عمّال تابعة لشركة أمركة غرب الجزائر العاصمة
11أفريل 2007	هجومان انتحاريان أحدهما على قصر الحكومة والآخر استهدف مركز شرطة بالعاصمة الجزائر، خلفا مقتل 35 شخصا، واصابة قرابة 180 آخرين بجروح.
أكتوبر2007	الهجوم على سيّارة تابعة لإدارة الضّرائب تحمل مبالغ مالية ضخمة والاستيلاء على تلك الأموال من طرفAQMI
11ديسمبر 2007	هجوم انتحاريّ استهدف مكتب الأمم المتحّدة في الجزائر، أسفر عن مقتل 72 شخص وجرح أكثر من 200 شخص.
24ديسمبر 2007	اغتال 4 سياح فرنسا في منطقة" أليج".
جويلية 2007	استهدفت أربع تفجيرات انتحارية قام بها 4 انتحاريين، 03 منها حدثت في قطارات الانفاق بلندن، وحصل التفجير الرابع في حافلة نقل عام، وقد اسفرت هذه التفجيرات عن مقتل 50 شخصا، وتسجيل 24 مفقود، اضافة الى آلاف الجرحى.
22 فيفري2008	اختطاف" أوتريشيان" واللذين تمّ إطلاق سراحهما فيما بعد في 31 أكتوبر 2008 في مالي.
14سبتمبر 2008	هجوم على الجيش الموريتاني في منطقة تورين Tourine في موريتانا والتيّ أسفرت عن مقتل 12 عسكريّ.
26 نوفمبر 2008	شن مسلحون هجمات في "مومباي" الهندية، استهدفوا فيها عددا من الفنادق والمطاعم الشهيرة والمستشفيات ومحطات القطارات.

14ديسمبر2008	اختطاف دبلوماسيّين كنديَّيْن وسائقهما وتمّ إطلاق سراحهما في22 أفريل 2009 في مالي.
22جانفي2009	خطف 4 سيّاح أوروبيّين
23جوان2009	اغتيال أمريكي مسيّر لمنظمة غير حكومية في موريتانا (نواكشط).
8أوت 2009	هجوم انتحاري على سفارة فرنسا في نواكشط بموريتانيا
26نوفمبر 2009	اختطاف الناشط الإنسانيّ الفرنسيّ Pierre Camatte.
29نوفمبر2009	اختطاف ثلاثة ناشطين انسانيّين اسبان في موريتانا وتمّ إطلاق سراح رهينة في مالي في 10 مارس 2010 ، في حين تمّ إطلاق سراح الرهينتين الآخرتين في 23 أوت 2010 .
20أفريل2010	اختطاف الناشط في مجال الإغاثة الإنسانية ، الفرنسيّ ميشال جيرمانو "Michel Germaneau" في النيجر وتمّ قتله في 25 جويلية 2010.
30جوان2010	هجوم على قوى الأمن في الجزائر ، أسفر عن مقتل 11 دركيّ وحراس الحدود.
16سبتمبر2010	اختطاف 7 عمّال يعملون في الشّركات الفرنسية " Areva et Satomفي النيجر في منطقة أرلي Arlit .
21مارس2011	طلبت القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ على الأقلّ فدية مقدارها90 ملبون أورو من أجل تحرير الرهائن الباقين وكان هذا أمرا مرفوضا.
23 أفريل 2011	AQmi أضافت شرطا آخر إلى جانب دفع الفدية من قبل الحكومة الفرنسية وتمثلّ هذا الشرط في سحب القوات الفرنسية من أفغانستان.
26أفريل 2011	نشرت القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ فيديو للرهائن الأربعة وهم يتوسّلون حكومتهم بضرورة سحب قواتهم من أفغانستان لإطلاق سراحهم.
2011	هجوم انتحاري على الأكاديمية العسكرية بشرشال (الجزائر) .وفي الأشهر الأخيرة من سنة 2011: تمّ اختطاف أجانب بالقرب من المخيمات الصحراوية بتندوف، كما تمّ اختطاف والي ولاية إليزي (الجزائر) ولكن بعدها تمّ إنقاذه.
03 مارس2012	هجوم انتحاريّ استهدف دركيين في ولاية تمنراست بالجزائر تسبّب في جرح 23 دركيّ
جانفي 2013	شهدت الجزائر هجوما ارهابيا، على منشأة الغاز "بتيقنتورين"، بعين أميناس، أدى الى مقتل 37 شخصا بين ارهابيين ورهائن أجانب، وعامل جزائري

الملحق09: بيان الرباط "نحو استراتيجية مغاربية مشتركة"

نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة

-*-

اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي

بيان الرباط

انطلاقا مما صدر عن الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي المنعقدة بالرباط بتاريخ 18 فبراير 2012 الرامية إلى وضع المبادئ العامة لسياسات أمنية مغاربية.

واستنادا إلى توصية مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي المنعقد بالجزائر بتاريخ **09** يوليو **2012** المخصص لإشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي وما تضمنه "بيان الجزائر" الصادر عن هذا الاجتماع.

واعتبارا للتحولات والتطورات التي تشهدها منطقة المغرب العربي والتحديات الأمنية التي تواجهها، بالنظر إلى الأوضاع الأمنية الطارئة في محيطها الإقليمي، خاصة منطقة الساحل والصحراء، وما ترتب عنها من تداعيات على أمن واستقرار المنطقة.

وتأكيدا لما جاء في"خطة عمل طرابلس" الصادرة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد يومي **11** و **12** مارس **2012** بطرابلس.

وبناءً على ما تضمنه الإعلان الصادر عن الدورة الخامسة عشر لندوة وزراء داخلية بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط مجموعة **(5+5)** المنعقدة بالجزائر يومي **08** و**09** أبريل **2013**.

و طبقا لاستراتيجية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وما تضمنته خطة العمل الملحقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ **08** سبتمبر **2006**.

والتزاما بمعاهدة مراكش لإنشاء اتحاد المغرب العربي، خاصة المادتين **14** و**15**، وتأكيداً على أن إتحاد المغرب العربي خيار إستراتيجي لبناء فضاء سياسي واقتصادي، يستجيب لطموحات وتطلعات الشعوب المغاربية في التكامل والاندماج، وأداة للحوار مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وبدعوة كريمة من حكومة المملكة المغربية،

عقد مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعه بتاريخ **21** أبريل **2013** بالرباط، بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

استعرض الوزراء التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، و أكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة و المخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة، تشكل جميعها تهديدا خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور.

و اتفقوا على ما يلـي:

أولا : في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

1- التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة، بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر إلى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها.

2- التنديد بالإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، لما يمثله من خطر محدق على سلامة واستقرار وأمن الدول المغاربية ولما يشكله من خطر مباشر عليها.

3- التأكيد على ضرورة مكافحة كافة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تلك التي تتستر بالدين الإسلامي السمح لتنفيذ مخططاتها.

4- توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية، في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

5- التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين.

6- العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.

7- التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، و العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لا سيما القرار رقم 1904.

8- الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.

9- تثمين عقد اجتماع مجلس وزراء الشؤون الدينية لدول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 24 سبتمبر 2012 بنواكشوط وما توصل إليه من توصيات تؤكد على ضرورة التحصين الفكري والثقافي للمجتمعات المغاربية عبر التشبث بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية بوصفهما قاسمين مشتركين للبلدان المغاربية الخمسة والسعي إلى بلورة إستراتيجيات موحدة لمواجهة استقطاب وتجنيد الشباب من قبل المنظمات الإرهابية.

10- اتخاذ التدابير الميدانية والعملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول اتحاد المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها.

ثانيا : في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

شدد الوزراء على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي.
ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية ومتوازنة ومتضامنة، تم التأكيد على :

1- تكثيف الجهود، في إطار المسؤولية المشتركة، للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول اتحاد المغرب العربي التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر

2- الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها.

3- العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال.

ثالثا : في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية

للحيلولة دون تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات بكل أنواعها وما يترتب عنها من أخطار محدقة على أمن وسلامة وصحة مواطني الدول المغاربية واقتصادياتها ومراعاة للتحولات التي تعرفها هذه الظاهرة، تم الاتفاق على :

1- مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات و المؤثرات العقلية، لما لها من ارتباط وثيق بأنشطة العصابات الإجرامية ولا سيما الإرهابية منها.

2- تكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك ورصد الأموال المحصلة من هذا النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبييضها أو استعمالها لتمويل أنشطة إجرامية أخرى.

رابعا : في مجال الحماية المدنية

التأكيد على تعزيز التعاون والتضامن في مواجهة المخاطر المحتملة التي تهدد كافة دول الاتحاد من خلال :

1- تكثيف تبادل التجارب والخبرات بين أجهزة الحماية المدنية في دول الاتحاد.

2- إجراء عمليات تدريبية ميدانية مشتركة في مجال الحماية المدنية.

3- بلورة استراتيجية مغاربية لتدبير ومواجهة المخاطر.

خامسا : متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتخذة

لمتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتخذة في هذا البيان تم الاتفاق على :

1- عقد اجتماعات سنوية لوزراء الداخلية.

2- عقد اجتماعات تنسيقية وتشاورية قبل الاجتماعات الدولية والإقليمية.

3- تشكيل لجنة متابعة في مجال الأمن توكل إليها مهمة تنفيذ ومتابعة توصيات وقرارات هذا الاجتماع يتم تعيين أعضائها من قبل وزراء الداخلية، وتجتمع مرة كل ثلاثة اشهر على الأقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

4- الترحيب باقتراح الجانب المغربي استضافة الاجتماع الأول لهذه اللجنة قبل نهاية شهر يونيو 2013.

5- تنبثق عن هذه اللجنة فرق عمل مغاربية متخصصة للتنسيق بين المصالح الوطنية المختصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر والمخدرات والمؤثرات العقلية ومحاربة الجرائم الإلكترونية وغيرها وفي مجال الحماية المدنية.

6- تتولى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي متابعة تنفيذ ما جاء في هذا البيان بالتنسيق مع الدول الأعضاء من خلال مديري إدارات العلاقات والتعاون الدولي أو من ينوب عنهم بوزارات الداخلية.

وفي الختام، عبر وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي عن عميق شكرهم للسيد **محند العنصر**، وزير الداخلية وللسلطات المغربية، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم لإنجاح أشغال هذا الاجتماع.

حرر بالرباط يوم 21 أفريل 2013

الملحق: 08 : المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي.

TRAITE INSTITUANT L'UNION DU MAGHREB ARABE

Au nom de dieu, le clément, le miséricordieux !

–Sa Majesté le Roi Hassan II, Roi du Maroc ;

– Son Excellence le Président Zine El Abidine Ben Ali, Président de la République Tunisienne ,

– Son Excellence le Président Chadli Bendjedid , Président de la République Algérienne Démocratique et Populaire,

– Le leader de la Révolution du 1er Septembre, le Colonel Mouamar El Kadhafi, Président de la Grande Jamahiriya Arabe libyenne Populaire et Socialiste,

– Son Excellence le Colonel Mouaouia Ould Sidi Ahmed Taya, Président du Comité Militaire de Salut National, Président de la République Islamique de Mauritanie

- Ayant foi dans les liens solides qui unissent les peuples du Maghreb Arabe et quisont fondés sur la communauté d'histoire, de religion et de langue.
- Répondant aux profondes et fermes aspirations de ces peuples et leurs dirigeants à l'établissement d'une Union qui renforcera davantage les relations existantes entre eux et leur donnera davantage la possibilité de réunir les moyens appropriés pour s'orienter vers une plus grande intégration.
- Conscients des effets qui résulteront de cette intégration et qui donneront la possibilité à l'Union du Maghreb Arabe d'acquérir un poids spécifique lui permettant de contribuer efficacement à l'équilibre mondial, de consolider les relations pacifiques du sein de la Communauté internationale et consolider la paix et la sécurité internationales.
- Considérant que l'édification de l'Union du Maghreb Arabe nécessite des réalisations tangibles et l'instauration de règles communes concrétisant la solidarité effective entre ses composantes et garantissant leur développement économique et social.
- Exprimant leur sincère détermination à oeuvrer pour l'Union du Maghreb Arabe soit un moyen de réaliser l'unité arabe complète et un point de départ vers une union plus large, englobant d'autres Etats arabes et africains.

ont convenus de ce qui suit :

Article 1

Il est institué, en vertu de ce traité, une Union dénommée : Union du Maghreb Arabe.

Article 2

L'Union vise à :

- Renforcer les liens de fraternité qui unissent les Etats membres et leurs peuples ;
- Réaliser le progrès et la prospérité des sociétés qui les composent et la défense de leurs droits ;
- Contribuer à la préservation de la paix fondée sur la justice et l'équité ;

– Poursuivre une politique commune dans différents domaines;
– OEuvrer progressivement à réaliser la libre circulation des personnes, des services, des marchandises et des capitaux.

Article 3

La politique commune mentionnée dans l'article précédent a pour but la mise en oeuvre des objectifs suivants :
– Sur le plan international : la réalisation de la concorde entre les Etat membres et l'établissement d'une étroite coopération diplomatique fondée sur le dialogue
– Sur le plan de la Défense : la sauvegarde de l'indépendance de chacun des Etats membres.
– Sur le plan économique: la réalisation du développement industriel, agricole, commercial, social des Etats membres et la réunion des moyens nécessaires à cet effet, notamment en mettant sur pied des projets communs et en élaborant des programmes globaux et sectoriels ;
– Sur le plan culturel: l'établissement d'une coopération visant à développer l'enseignement aux différents niveaux, à préserver les valeurs spirituelles et morales inspirées des généreux enseignements de l'Islam et à sauvegarder l'identité nationale arabe en se dotant des moyens nécessaires pour réaliser ces objectifs;
notamment pour l'échange des enseignants et des étudiants et la création d'institutions universitaires et culturelles ainsi que d'instituts de recherche maghrébins.

Article 4

– L'Union est dotée d'un Conseil de Présidence compoet qui est l'organe suprême de l'Union.
– La Présidence du Conseil est assurée, pour une période d'une année, par rotation entre les Chefs d'Etat des pays membres.

Article 5

– Le Conseil de la Présidence de l'Union tient ses sessions ordinaires une fois par an.
Toutefois, le Conseil peut tenir des sessions extraordinaires chaque fois que cela est nécessaire.

Article 6

– Le Conseil de la Présidence est seul habilité à prendre des décisions. Ses décisions sont prises à l'unanimité des membres.

Article 7

– Les Premiers ministres des Etats membres, ou ceux qui en font fonction, peuvent se réunir chaque fois que cela est nécessaire.

Article 8

– L'Union comprend un conseil des ministres des Affaires Etrangères qui prépare les sessions du Conseil de la Présidence et examine les questions, que lui soumettent le Comité de Suivi et les Commissions ministérielles spécialisées.

Article 9

– Chaque Etat membre désigne, parmi les membres de son gouvernement ou de son Comité Populaire Général, un membre qui sera chargé des affaires de l'Union. Ces membres

constitueront un Comité qui se chargera du Suivi des affaires de l'Union et qui soumettra les résultats de ses travaux au Conseil des ministres des Affaires
Etrangères.

Article 10

– L'Union est dotée de Commissions ministérielles spécialisées instituées par le Conseil de la Présidence qui en définit les compétences.

Article 11

– L'Union est dotée d'un Secrétariat Général permanent créé par le Conseil de la Présidence qui en fixe le siège et les attributions et désigne le Secrétaire Général.

Article 12

– L'Union dispose d'un Conseil Consultatif composé de trente représentants par pays, choisis par les organes législatifs des Etats membres ou conformément aux règles internes de chaque Etat ;

– Le Conseil Consultatif tient une session ordinaire chaque année, de même qu'il se réunit en session extraordinaire à la demande du Conseil de la Présidence ;

- Le Conseil Consultatif donne son avis sur tout projet de décision que lui soumet le Conseil de la Présidence comme il peut présenter au Conseil toutes recommandations pouvant renforcer l'action de l'Union et la réalisation de ses objectifs ;

- Le Conseil Consultatif élabore son règlement intérieur et le soumet au Conseil de la Présidence pour approbation.

Article 13

– L'Union est dotée d'une Instance Judiciaire composée de deux juges de chaque Etat, qui seront désignés pour une période de six ans, et renouvelée par moitié tous les trois ans. Cette instance élit son président parmi ses membres pour une période d'une année.

- Ladite instance a pour compétence de statuer sur les différends relatifs à l'interprétation et à l'application du Traité et des accords conclus dans le cadre de
l'Union , que lui soumet le Conseil de la Présidence ou un Etat partie au différend, conformément aux dispositions du Statut de l'instance. Ses jugements sont exécutoires et définitifs.

- L'instance judiciaire donne des avis consultatifs au sujet de questions juridiques que lui soumet le Conseil de la Présidence.

- Ladite Instance prépare son Statut et le soumet à l'approbation du Conseil de la Présidence. Ce statut fait partie intégrante du présent Traité.

- Le Conseil de la Présidence fixe le siège de l'Instance judiciaire et arrête son budget.

Article 14

– Toute agression contre un Etat membre est considérée comme une agression à l'égard des autres Etats membres.

Article 15

– Les Etats membres s'engagent à ne permettre sur leurs territoires respectifs aucune activité ni organisation portant atteinte à la sécurité, à l'intégrité territoriale ou au système politique de l'un des Etats membres.

- Ils s'engagent également à s'abstenir d'adhérer à tout pacte , ou alliance militaire ou politique, qui serait dirigé contre l'indépendance politique ou l'unité territoriale des autres Etats membres.

Article 16

– Les Etats membres sont libres de conclure tout accord bilatéral, entre eux ou avec d'autres Etats ou groupements, tant que ces accords ne sont pas contraires aux dispositions du présent Traité.

Article 17

– Les autres Etats appartenant à la Nation Arabe ou à la Communauté africaine peuvent adhérer à ce Traité sur acceptation des Etats membres.

Article 18

– Les dispositions de ce Traité peuvent être amendées sur proposition d'un Etat membre. l'amendement entrera en vigueur après sa ratification par tous les Etats membres.

Article 19

– Ce traité entrera en vigueur après sa ratification par les Etats membres conformément aux procédures suivies dans chaque Etat .

- Les Etats membres s'engagent à prendre les mesures nécessaires à cet effet dans un délai maximum de six mois à partir de la signature du présent traité.

Fait à Marrakech, le jour béni du vendredi 10 Rajab 1409 de l'Hégire (1398 du du Prophète) correspondant au 17 Février (nouar)1989

Pour le Royaume du Maroc

Hassan II

Pour la République Tunisienne

Zine El Abidine Ben Ali

Pour la République Algérienne Démocratique et Populaire Le Président .

Chadli Bendjedid

Pour la Grande Jamahiria Arabe Libyenne Populaire et Socialiste

Mouammar Kadhafi

Pour la République Islamique de Mauritanie

Mouaouya Ould Sidi Ahmed Taya

Traité signé à Marrakech le 10 Rajab1409 de l'Hégire correspondant au 17 février 1989, amendé par le Conseil de la Présidence de l'Union du Maghreb arabe.

المصدر: المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي, www.maghrebarabe.org/ar/